الجمعية الجغرافية المصرية

سكان سلطنة عُمان

"نموهم وتوزيعهم"

الدكتور/ جمال محمد السيد هنداوى

مدرس جغرافية السكان بقسم الجغرافيا

كلية الآداب بدمياط ـ جامعة المنصورة

وجامعة السلطان قابوس

سلسلة بحوث جغرافية

العدد الثالث والثلاثون - 2010

فهرس المحتويات

	صفحة
الملخص.	**1**
تمهيد.	**2**
– أهداف الدراسة.	**3**
– هيكل الدراسة.	**4**
– أسلوب الدراسة.	**4**
أولاً : نمو سكان السلطنة.	**8**
– الزيادة الطبيعية ودورها في النمو السكانى.	**16**
– الهجرة الوافدة ودورها في النمو السكاني بسلطنة عمان.	**18**
– التباين المكانى لمعدلات النمو السنوي لسكان عمان.	**19**
ثانياً : التوزيع السكاني وضوابطه الجغرافية.	**26**
(أ) توزيع السكان.	**26**
(ب) الضوابط الجغرافية المؤثرة في توزيع السكان.	**30**
– الضوابط الطبيعية.	**31**
– الضوابط البشرية.	**45**
– الضوابط الاقتصادية.	**49**
(ج) توزيع التجمعات العمرانية.	**51**
(د) تركز السكان.	**55**
(هـ) توزيع السكان بين الحضر والريف.	**58**
(و) توزيع السكان الوافدين.	**61**

ثالثاً : كثافة السكان (التوزيع الرأسى) في عمان.	**69**
رابعاً : مستقبل السكان فى عُمان.	**73**
(أ) طريقة معدل الخصوبة الكلية. (ب) طريقة معدل النمو السنوى للسكان.	**74** **80**
خامساً : الخاتمة.	**84**
أ) النتائج. ب) التوصيات.	**84** **88**
الملحق.	**89**
المصادر والمراجع.	**92**

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
1	تطور حجم السكان ومعدل النمو السنوي في سلطنة عُمان في الفترة 1835– 2003.	9
2	مؤشرات الزيادة الطبيعية ووفيات الرضع لسكان عمان 1970–2006.	17
3	التوزيع النسبى لسكان عمان بين وافدين وعمانيين (1980– 2003).	18
4	عدد السكان ومعدل النمو السنوي في محافظات ومناطق السلطنة بين عامى 1993–2003.	20
5	التوزيع العددي والنسبي لفئات معدل النمو السنوي بالولايات العمانية (1993–2003).	23
6	معدل النمو السنوي لسكان عمان بين عامي 1993– 2003.	24
7	التوزيع الحجمي والنسبي لسكان عمان 1993– 2008.	28
8	التوزيع النسبي للمصروفات الإنمائية للمحافظات والمناطق خلال الخطط الخمسية في الفترة 1976– 2005.	51
9	التوزيع النسبي للتجمعات العمرانية حسب فئات الحجم بالمحافظات والمناطق العُمانية 2003.	52
10	العلاقة بين السكان والأرض (منحنى لورنز) في سلطنة عمان 2003.	56
11	التوزيع النسبي لسكان سلطنة عمان (حضر/ريف) 1993 و 2003.	59
12	سكان دول مجلس التعاون الخليجي بين المواطنين والوافدين 2006.	62
13	السكان الوافدون إلى سلطنة عمان (1993–2008).	63
14	الجنسيات الرئيسة للوافدين إلى عمان (1993 و 2003).	64
15	توزيع السكان الوافدين بالمحافظات والمناطق في عمان 2003– 2008.	67
16	توزيع تجمعات وأعداد ونسب السكان الوافدين فقط بالمحافظات والمناطق في عمان 2003.	67

17	كثافة السكان في سلطنة عمان مقارنة بين عامى 1993 و 2003.	70
18	كثافة السكان في الولايات العمانية عام 2003 (نسمة/كم^2).	71
19	سيناريوهات توقع حجم السكان (بالمليون) والمواليد ومعدل الخصوبة الكلية فى عُمان (2003–2050).	77
20	سيناريوهات توقع حجم السكان العُمانيين (مليون نسمة) (2003–2050).	78
21	سيناريوهات توقع نسب (%) الفئات الكبرى لجملة سكان عُمان (2003 – 2050).	79
22	سيناريوهات توقع جملة سكان عُمان (مليون نسمة) (2003 – 2050) حسب معدل النمو.	81
23	سيناريوهات توقع السكان العُمانيين (مليون نسمة) (2003 – 2050) حسب معدل النمو.	82
24	مقارنة بين طريقة معدل الخصوبة وطريقة معدل النمو لإسقاط جملة سكان عُمان (سنوات مختارة).	83
25	مقارنة بين طريقة معدل الخصوبة وطريقة معدل النمو لإسقاط السكان العُمانيين (سنوات مختارة).	83

فهرس الخرائط والأشكال

م	عنوان الشكل	صفحة
1	(أ): التقسيم الإداري لسلطنة عُمان (محافظات ومناطق). (ب): التقسيم الإداري لسلطنة عُمان (ولايات).	5 6
2	التطور الحجمي ومعدل النمو السنوى لسكان سلطنة عمان 1835م-2006م.	10
3	معدل النمو السنوي لجملة السكان (محافظات ومناطق) في سلطنة عمان 1993م – 2003م.	21
4	معدل النمو السنوي لجملة السكان (على مستوى الولايات) بسلطنة عمان 1993م – 2003م.	25
5	توزيع السكان في عمان حسب تعداد عام 2003م.	29
6	أهم الملامح التضاريسية لسلطنة عمان.	32
7	الزراعة والتجمعات السكانية بوادى السيجانى (وادى الخوض/سمائل) بشمال عمان.	34
8	المزارع والتجمعات السكانية على جانبي مجرى الوادي بفنجا أواسط الجزء الأدنى من وادي سمائل / الخوض.	34
9	أودية صلالة أثناء فصل الصيف الممطر (خريف صلالة).	38
10	واحة نزوى (نموذج للواحات الجبلية) بين المرتفعات.	38
11	متوسط كمية المطر السنوي في عمان (ملم).	40
12	نموذج لمكونات فلج عدي (داؤدي).	42
13	فلج عيني بقرية مسفاة العبريين الجبلية ولاية الحمرا بالمنطقة الداخلية.	44
14	توزيع السكان في عمان وعلاقته بطرق النقل والمواصلات عام 2003.	48
15	التجمعات العمرانية الكبيرة والصغيرة جدا فى سلطنة عمان عام 2003.	53
16	التجمعات العمرانية الصغيرة فى سلطنة عمان عام 2003.	54

17	التوزيع النسبي للتجمعات العمرانية حسب حجم السكان بسلطنة عمان عام 2003م.	56
18	السكان والأرض (منحنى لورنز) في سلطنة عمان 2003.	57
19	التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والقرى في سلطنة عمان عام 2003م.	60
20	تيارات الهجرة الوافدة إلى عمان 2003.	65
21	توزيع السكان بين عمانيين ووافدين حسب تعداد 2003.	68
22	كثافة السكان في سلطنة عمان (مستوى الولايات) عام 2003م.	72

الملخص

تباينت معدلات النمو السنوي لسكان سلطنة عمان بين الانخفاض والارتفاع، تحت تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها السلطنة حتى أجري أول تعداد سكاني عام 1993. كما اختلفت صورة توزيع السكان عما كانت عليه قبل الطفرة البترولية، حيث الحتمية الجغرافية (التضاريس والمناخ ومصادر المياه والتربة) وتأثيرها على صورة توزيع السكان في الماضي، وتنامي دور الضوابط الجغرافية البشرية (الطرق والخدمات والاستثمارات) في الوقت الحاضر.

وقد استهدفت الدراسة تحديد قيم معدل النمو السنوى للسكان لمحاولة تتبعه ورصد اتجاهاته. كما تهدف الدراسة إلى توضيح دور الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية في تحديد مواقع التجمعات السكانية. وأيضاً بيان صورة توزيع (انتشار) وتركز السكان في عمان. كما هدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل حجم وبعض خصائص السكان في سلطنة عمان.

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات تعدادى السكان لعُمان لعامى 1993 و 2003 بشكل أساسي، ويشمل التحليل كذلك البيانات المتوفرة لتقديرات السكان السابقة لتعداد 1993 واللاحقة لتعداد 2003. كما تم الاستعانة أيضا ببعض المصادر الإحصائية الدولية، والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى الدراسات الجغرافية وغير الجغرافية السابقة عن السكان في عمان وخارجها. كما اعتمدت الدراسة أيضا على الزيارات الميدانية للباحث التي تمت على فترات متعددة فى أعوام 2006 و2007 و2008، بسبب اتساع منطقة الدراسة.

وقد أوضحت الدراسة أن معدل النمو السنوى للسكان لم يعرف الاستقرار (فى اتجاهه) منذ فترة زمنية طويلة، فقد مر بعدة مراحل مثل: النمو البطىء حتى 1965 بسبب الظروف الطبيعية والداخلية، والنمو المرتفع (1965–1993) بعد اكتشاف البترول واستقرار أوضاع البلاد، ثم النمو المنخفض (1993–2003) بعد انتشار الخدمات وتحسن مستوى المعيشة، وربما يعاود الارتفاع فى الفترة الحالية بسبب زيادة أعداد السكان والوافدين. كما أوضحت الدراسة أيضا أن الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية قد حددت مناطق وأنماط تركز السكان فى عمان حيث نمط التركز المرتفع فى مناطق السهول الساحلية وإقليم العاصمة، ونمط التركز المتوسط فى مناطق الأودية والواحات الجبلية، ويعتبر بمثابة الظهير الداخلى لنطاق التركز المرتفع. وأيضا نمط التخلخل السكانى أو الندرة فى المنطقة الوسطى والاجزاء الداخلية من محافظة ظفار.

وكشفت الدراسة أن معظم سكان عمان يعيشون فى تجمعات حضرية (أكثر من 70% من جملة السكان)، وكذلك عن وجود نسبة كبيرة من السكان الوافدين فى عمان (تقترب من ثلث السكان) عام 2008 معظمهم من الهنود والأسيويين، يعيش بعضهم فى تجمعات سكانية منفردة.

كما كشفت الدراسة أيضاً أن انخفاض معدلات الخصوبة الكلية بسيناريوهات مختلفة سوف يؤثر على حجم السكان المتوقع فى عُمان، حيث سيصل حجم السكان وحسب أكثر السيناريوهات تفائلا (المنخفض) إلى 4.28 مليون نسمة، بينما يتوقع السيناريو المتشائم (المرتفع) أن يصل حجم السكان إلى 5.56 مليون نسمة بحلول عام 2050. كما يتوقع أن تنخفض نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) إلى 16.0% من جملة السكان وفق السيناريو المتفائل (المنخفض) بحلول عام 2050، وفى المقابل يتوقع أن تزداد نسبة السكان متوسطى العمر (15–64 سنة) إلى 69.0% من جملة السكان فى عام 2050 وفق السيناريو المتفائل أيضا.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تهدف إلى **أولاً:** ضرورة ترشيد استخدام المياه وبصفة خاصة الاستخدام الزراعى، والحفاظ على مستوى متوازن للخزان الجوفى تدعيما لاستمرار استقرار السكان فى أماكنهم بالمناطق الداخلية، مما يقلل من حجم تيارات الهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية. **ثانياً:** الاستمرار فى تبنى سياسة تنظيم الأسرة الأمر الذى من شأنه استمرار انخفاض معدلات الخصوبة الكلية التى تؤدى إلى تقليل معدلات الزيادة الطبيعية والنمو السنوى للسكان. **ثالثاً:** ضرورة إيجاد توازن إقليمى بتوجيه بعض المشروعات التنموية نحو المناطق الداخلية (ما يحفز السكان على الاستقرار فى أماكنهم)؛ لتخفيف الضغط عن المناطق الساحلية والعاصمة، بما يتوافق مع سياسة إعادة توزيع السكان في محافظات ومناطق السلطنة.

تمهيد :

عرفت عُمان بأكثر من اسم عبر المراحل التاريخية المختلفة، ومن أبرز أسمائها: مجان ومزون وعمان، حيث يرتبط كل منها ببعد تاريخي وحضاري محدد. فاسم "مجان" ارتبط بصناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين (أسمهان الجرو، 2006، ص 15) التي كانت تربطهم بعمان صلات تجارية وبحرية، وكان السومريون يطلقون عليها في لوحاتهم "أرض مجان". أما اسم "مزون" فارتبط بوفرة الموارد المائية في عمان في الفترات السابقة بالمقارنة بالدول المجاورة (وزارة الإعلام، 1998، ص 36).

يقول الجغرافي العربي ياقوت الحموي في كتابه "المعجم الجغرافي" إن كلمة عُمان مشتقة من كلمات مثل "أمانا" وتعنى البقاء في مكان ما. وذكر المؤرخ نور الدين عبد الله السالمى نقلا عن ابن خلدون في كتابه "تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان" أن البلاد سميت باسم شخص يدعى عُمان بن قحطان، وهو أول عربي استقر في البلاد قادما من اليمن بعد انهيار سد مأرب.

وقد وصفها بطليموس بأنها "بلد قاحل، عنيف وقاس، يقطنه سكان انطبعت نفوسهم على ما أضفته عليهم بيئتهم" (وندل فيليبس، 2003، ص ص 6–7). ولكن مع ظهور النفط واستقرار الأوضاع في البلاد دب التغير في مظاهر الحياة كافة، وتحرر العمانيون من حتميات البيئة الطبيعية، فشقت الطرق في المرتفعات والجبال، واستغلت عائدات النفط في تأسيس وبناء خدمات البنية الأساسية، ومن ثم شمل التغيير معظم مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فتدفق السكان الريفيون نحو المدن العمانية للاستفادة من خدماتها، مما ساهم في تغير صورة توزيع السكان في السلطنة.

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتمتد بين خطي عرض 40′، 16° و 20′، 26° درجة شمالا، وبين خطي طول 50′، 51° و 40′، 59° درجة شرقا. وتطل على ساحل يمتد أكثر من 1700 كيلومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى خليج عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي. غير أن كثيرا من حدودها البرية مع الدول المجاورة لم يحدد بدقة حتى الآن. وترتبط حدود عمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربا، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا (شكل 1). وقد بلغ عدد سكان السلطنة 2340815 نسمة حسب التعداد الثاني عام 2003 (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005)، ويشكل النفط والغاز الطبيعي وإيراداتهما العمود الفقري لاقتصاد السلطنة، إذ تعتمد عليهما الإيرادات الحكومية بشكل كبير جدا (وزارة الإسكان، 1996، ص 23).

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

1- تحديد قيم معدل النمو السنوى للسكان لمحاولة تتبعه ورصد اتجاهاته.
2- توضيح دور الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية في تحديد مواقع التجمعات السكانية في عمان.
3- بيان صورة توزيع (انتشار) وتركز السكان في عمان.
4- استشراف مستقبل حجم السكان في سلطنة عمان في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

هيكل الدراسة :

ولتحقيق الأهداف السابقة فقد انتظمت الدراسة في المحاور الرئيسة التالية:

أولاً : النمو السكانى.

ثانياً : توزيع السكان وأهم الضوابط المؤثرة فيه.

ثالثاً : كثافة السكان.

رابعاً: مستقبل السكان.

خامساً : الخاتمة (النتائج والتوصيات).

أسلوب الدراسة :

تركز الدراسة على تحليل بيانات تعدادى السكان لسلطنة عُمان لعامى 1993 و 2003 بشكل أساسي، ويشمل التحليل كذلك البيانات المتوفرة لتقديرات السكان السابقة لتعداد 1993 واللاحقة لتعداد 2003. كما تم الاستعانة أيضا ببعض المصادر الإحصائية الدولية (تصدرها الأمم المتحدة)، والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى الدراسات الجغرافية وغير الجغرافية السابقة عن السكان في عمان وخارجها.

كما اعتمدت الدراسة أيضا على الزيارات الميدانية للباحث التي تمت على فترات متعددة، بسبب اتساع منطقة الدراسة. فقد قام الباحث بعدة زيارات ميدانية في عام 2006 (المنطقة الداخلية: نزوي والحمرا) و2007 (منطقة الباطنة ومحافظة ومسقط) وأيضا في 2008 (وادى سمائل / الخوض، ونزوى).

وقد تمت عملية تحليل وعرض البيانات ونتائج الدراسة باستخدام البرامج الإحصائية Excel & SPSS وبرامج نظم المعلومات الجغرافية، بالاضافة إلى استخدام برنامج مجموعة Spectrum لإسقاطات السكان في عمان.

وتقتصر الدراسة على سلطنة عُمان دون غيرها، وفق التقسيم الإداري[1] الذي أجرى على أساسه تعداد السكان عام 2003. حيث صدر المرسوم السلطاني رقم (91/6) في 3 فبراير 1991 الذي يقضى بتقسيم سلطنة عُمان إداريا إلى ثلاث محافظات وخمس مناطق، والمحافظات هي: مسقط، مسندم، وظفار. أما المناطق فهي: الباطنة، الظاهرة، الداخلية، الشرقية، والوسطي (وزارة الإسكان، 1996، ص ص 15–17) (شكل 1– أ وشكل 1– ب).

---

(1) الخرائط الواردة في هذه الدراسة هي بغرض توضيح الاختلافات الجغرافية بين المحافظات والمناطق والولايات ولا يعتمد عليها فيما يخص الحدود الإدارية والسياسية.

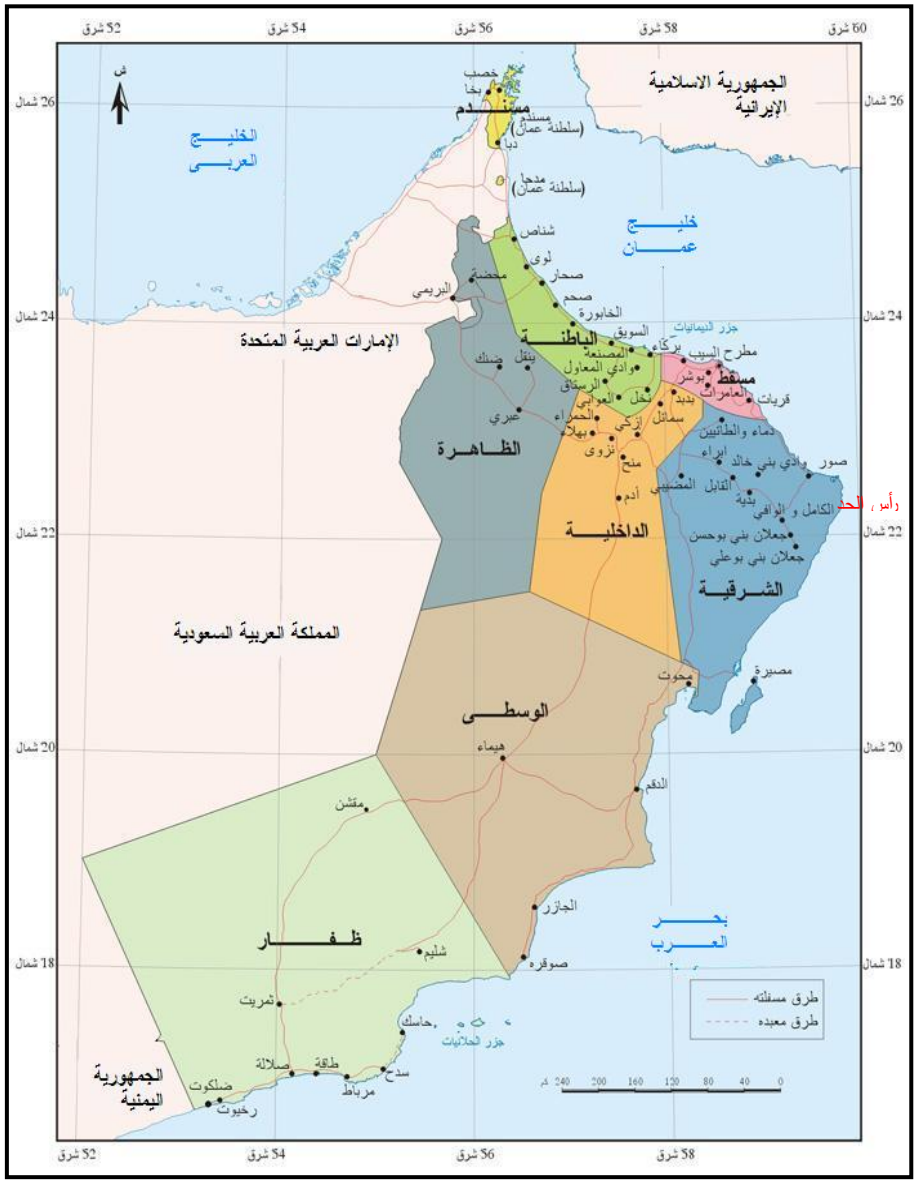

المصدر: وزارة الدفاع، الهيئة الوطنية للمساحة، سلطنة عمان، 2008.

شكل (1– أ) : التقسيم الإداري لسلطنة عُمان (محافظات ومناطق).

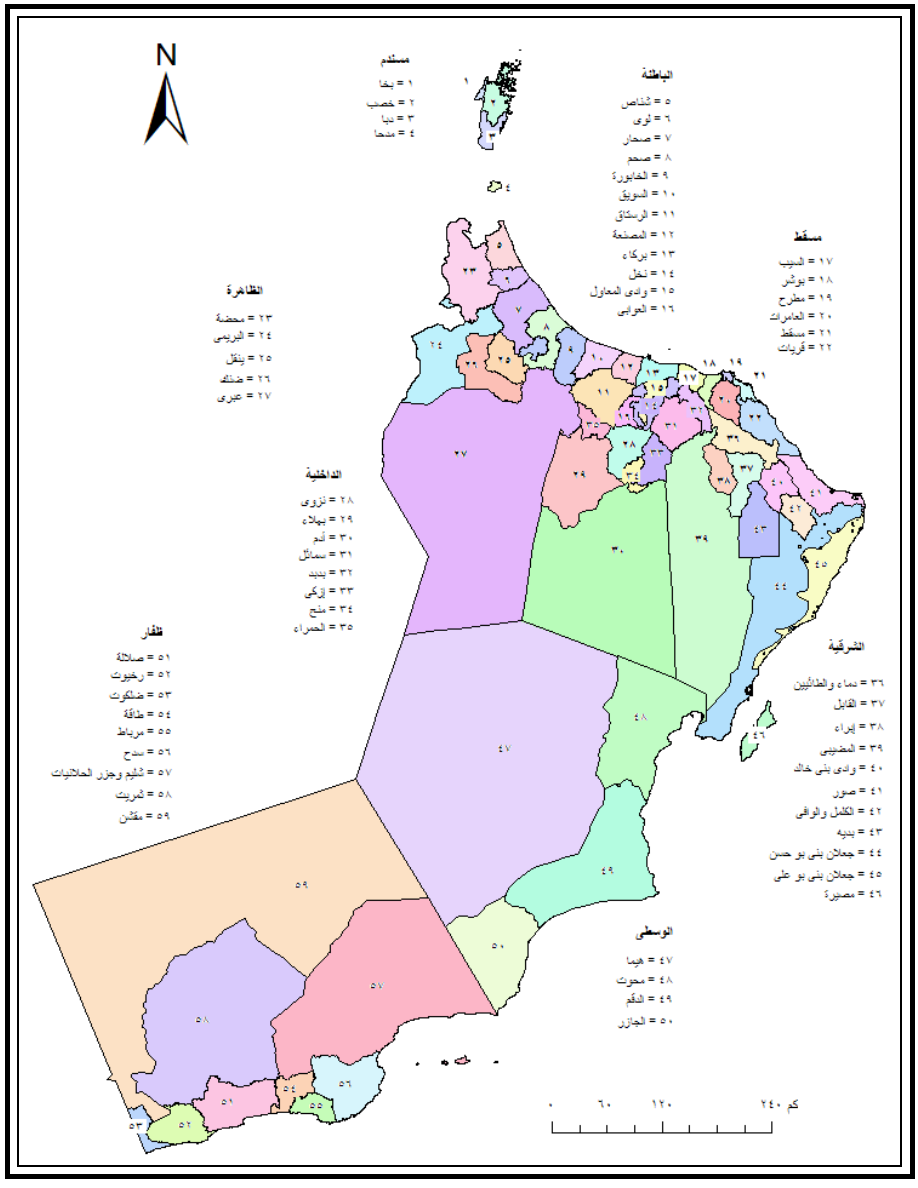

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة الاقتصاد الوطنى، سبتمبر 2006.

شكل (1– ب) : التقسيم الإداري لسلطنة عُمان (ولايات).

وتقسم كل محافظة ومنطقة إلى وحدات جغرافية أصغر تسمى الولايات:

1. **محافظة مسقط** : تضم ست ولايات هى: مسقط ومطرح وبوشر والسيب وقريات والعامرات، وبها العاصمة الإدارية للبلاد.
2. **محافظة مسندم** : في أقصى شمال السلطنة يفصلها عن بقية أجزاء السلطنة جزء من أراضى دولة الإمارات العربية، وتضم أربع ولايات هى: بخا ومدحا وخصب ودبا البيعة.
3. **محافظة ظفار** : في أقصى الجنوب وتضم بالإضافة إلى ولاية صلالة ثمانى ولايات أخر هى: رخيوت وشليم وجزر الحلانيات وضلكوت وسدح وطاقة ومرباط وثمريت ومقشن.
4. **منطقة الباطنة** : وهى منطقة السهل الساحلي، وتضم بالإضافة إلى ولاية صحار إحدى عشرة ولاية أخرى هى: شناص والمصنعة وصحم ولوى وبركاء والسويق ووادى المعاول والرستاق والعوابى ونخل والخابورة.
5. **منطقة الظاهرة** : في شمال السلطنة وتضم بالإضافة إلى ولاية عبري أربع ولايات أخر هى: محضة وضنك والبريمى[1] وينقل.
6. **المنطقة الداخلية** : وهى هضبة وسطي وتضم بالإضافة إلى ولاية نزوي سبع ولايات أخر هى: بدبد وإزكى وبهلاء وسمائل والحمراء ومنح وأدم.
7. **المنطقة الشرقية** : وتضم بالإضافة إلى ولاية صور عشر ولايات أخر هى: دماء والطائيين ووادى بنى خالد والقابل والمضيبى وجعلان بنى بو على وجعلان بنى بو حسن وبدية وإبراء والكامل والوافي ومصيرة.
8. **المنطقة الوسطي** : وتضم بالإضافة إلى ولاية هيما ثلاث ولايات أخر هى: الجازر والدقم ومحوت.

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إضافة محافظة جديدة هي محافظة البريمى في عام 2006 ليصبح عدد المناطق الإدارية في عمان تسع. كما تم إضافة ولايتين جديدتين واحدة في محافظة البريمى الجديدة والأخرى في محافظة ظفار.

أولاً : نمو سكان السلطنة :

تباينت معدلات النمو السنوي لسكان سلطنة عمان بين الانخفاض والارتفاع بل والتناقص أحيانا، تحت تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها السلطنة حتى عام 1993 حين أجري أول تعداد سكاني بها. كما اختلفت صورة توزيع السكان عما كانت عليه قبل الطفرة البترولية، حيث الحتمية الجغرافية (التضاريس والمناخ ومصادر المياه والتربة) وتأثيرها على صورة توزيع السكان في الماضي، وتنامي دور العوامل الجغرافية البشرية (الطرق والخدمات والاستثمارات) في الوقت الحاضر.

وتمثل التعدادات السكانية واحدة من أهم قواعد البيانات التي يُعتمد عليها في وضع الخطط والسياسات، سواء السكانية أم العامة.

وتعد عُمان من الدول التي لم تقم بإجراء تعداد سكاني (قبل عام 1993)، كما كانت تعانى نقصا في الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، مما يشكل قيدا كبيرا على الدراسة الديموجرافية لسكانها (فتحي أبو عيانة، 1984، ص 200؛ حسن الخياط، 2000، ص 118)، ويمثل ذلك عقبات كثيرة أمام وضع سياسات سكانية واضحة. وبسبب النقص في التعدادات ومصادر بيانات السكان الأخرى فإنه يصعب تتبع اتجاه معدل النمو السنوي للسكان.

تراوحت تقديرات[1] السكان قبل تعداد 1993 بين ما ذكره الكابتن جورج بروكس عام 1835م في "مذكرات عن رحلات بحرية إلى الخليج" أن عدد سكان عُمان يقدر بنحو 800 ألف نسمة (روبين بيدويل، 1994، ص 59)، وبين ما قدره لوريمر 1906م بحوالي نصف مليون نسمة، أو 390 ألف نسمة عام 1950م حسب تقدير الأمم المتحدة، و565 ألف نسمة عام 1965م حسب المصدر نفسه (طه رضوان، 1998، ص ص 86–87). ويرجع ذلك الانخفاض في عدد السكان إلى كثير من عوامل الطرد الطبيعية (خاصة التضاريس والمناخ ومصادر المياه)، حيث واجه المجتمع العُمانى مشكلة الهجرة الخارجية إلى دول الخليج العربي (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، والإمارات العربية) بسبب الركود الاقتصادي الذي عاشه

---

(1) يذكر Fred أنه لم يكن باستطاعة حكومات البلاد الواقعة في الحزام الجاف أن تعطى بيانات دقيقة عن سكان بلادها في الفترات السابقة؛ لوجود نسبة كبيرة من سكان البدو الرحل يصعب حصرهم. وبالنسبة لسكان عمان فالتقديرات غير دقيقة إلى حد كبير، لأنه لم يكن باستطاعة شيوخ القبائل معرفة العدد الصحيح لأفراد قبيلتهم، حيث لم يكن معروفا سوى الرجال القادرين على القتال وبالتالي يصعب معرفة عدد جميع أفراد القبيلة (Fred, 1980, P. 54).

المجتمع في هذه الفترة، مما أدى إلى نزوح كثير من العمانيين إلى خارج البلاد. وقد هاجر معظمهم للعمل في هذه الدول لإعالة أسرهم الموجودة في عمان، كما هاجر بعضهم ومعه أبناؤه لإلحاقهم بالمدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة، حيث استفادت هذه الدول في استغلال مواردها النفطية في بناء كثير من الخدمات التعليمية والصحية (سالم الخضورى، 2004، ص 239). وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل النمو السنوي إلى 0.6% عام 1950م، وربما يرجع ذلك إلى تدني مستوى الخدمات الصحية في تلك الفترة، حيث كان الأمر يقتصر على مستشفي واحد للبعثات الأجنبية وعدد قليل جدا من المراكز الصحية مما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات (محمد المقداد، 2007، ص 204). ثم بدأ المعدل في الارتفاع ووصل إلى 2.47% عام 1965م، بعد تحسن الظروف المعيشية للسكان (جدول 1 وشكل 2).

جدول (1) : تطور حجم السكان ومعدل النمو السنوي
في سلطنة عُمان في الفترة 1835– 2003.

السنة	عدد السكان (نسمة)		معدل النمو السنوي %		ملاحظات
	جملة	عُماني	جملة	عُماني	
1835	800000	---	-----	---	تقدير جورج بروكس
1906	500000	---	0.70 –	---	تقدير لوريمر
1950	390000	---	0.56 –	---	U. N., 1973
1965	565000	---	2.47	---	U. N., 1973
1975	766000	--	3.00	---	أبو عيانه عن البنك الدولى
1985	1416000	---	6.10	---	وزارة الاقتصاد الوطني 2004
1990	2000000	---	6.90	---	U. N., 1994
1993	2018074	1483226	0.30	---	أول تعداد للسلطنة
2003	2340815	1781558	1.50	1.8	ثاني تعداد للسلطنة
2008	2867428	1967180	4.06	1.98	وزارة الاقتصاد الوطني 2009

ملاحظة: عدد سكان عامى 1985 و 2008 هو تقدير منتصف العام.

المصدر: – روبين بيدويل، 1994، ص 59.
– طه رضوان، 1998، ص ص 86 – 87.
– وزارة التنمية، التعداد العام للسكان 1993.
– وزارة الاقتصاد الوطني، اكتوبر 2004، ص 40.
– وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003، المجلد الأول.
– جمال هنداوى، 2006، ص 19.
– Ministry of National Economy, October 2009, P. 64.

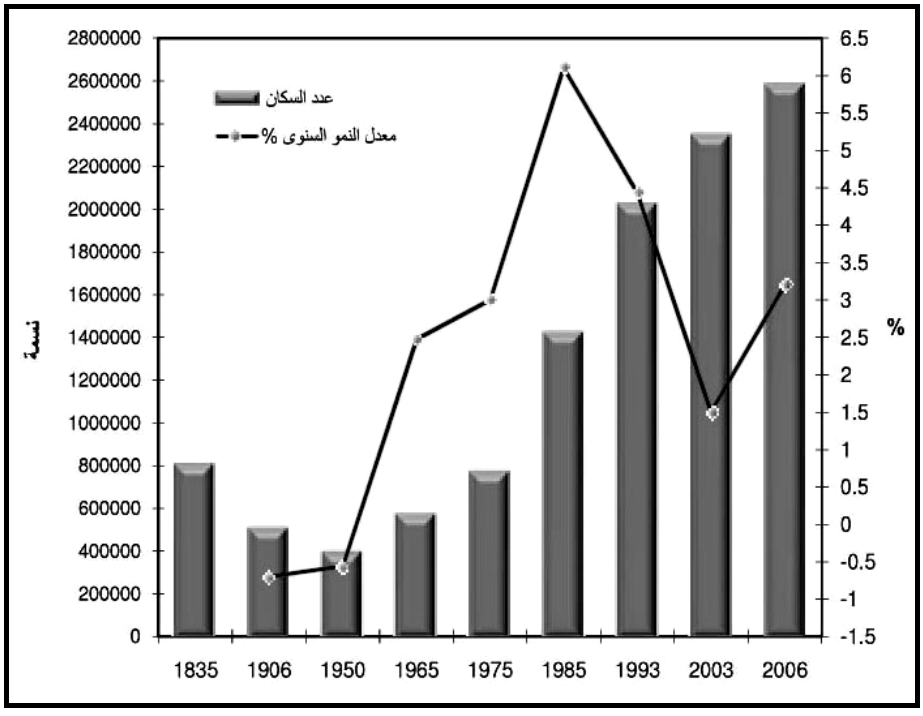

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (2) : التطور الحجمي ومعدل النمو السنوى لسكان سلطنة عمان 1835-2006.

ويرى الباحث أن حجم سكان سلطنة عمان الذي ظل يدور حول نصف مليون نسمة فترة طويلة في النصف الأول من القرن العشرين سواء بسبب ارتفاع معدل الوفيات أو زيادة تيار الهجرة الخارجية يعد الحجم الأمثل للسكان (تقريبا) في ظل ثبات الإمكانات والموارد المتاحة في هذه الفترة. ولكن بعد تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد انعكس ذلك على ديموجرافية للسكان كما سنوضح لاحقا.

تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الأمور في عمان عام 1970م وتحقق تقدم كبير في جميع القطاعات الإنتاجية، فقد ساد الأمن في البلاد، وساهم اكتشاف وتصدير البترول في تمويل جميع المشروعات التنموية في ربوع السلطنة. وقد أدى ذلك إلى عودة معظم النازحين العمانيين قبل عام 1970م من زنجبار وغيرها.

وقد انعكس ذلك الاستقرار على ديموجرافية سكان السلطنة، فارتفع معدل المواليد وانخفض معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع، الأمر الذى أدى زيادة عدد السكان، حيث قدره البنك الدولى بحوالي 766000 نسمة في عام 1975م[1]، فارتفع معدل النمو السنوى للسكان في الفترة 1965– 1975 إلى 3.0% سنويا. ولكن ومما يوضح تضارب بعض التقديرات أن عدد السكان تضاعف في خلال الفترة 1975– 1985 (عشر سنوات فقط) وأصبح حوالي 1416000 نسمة ليرتفع معدل النمو السنوى إلى 6.1% سنويا (جدول 1). وهو أمر غير مقبول علميا في ظل معدل النمو السنوى السابق (3.0%) الذي في ظله تحتاج المجتمعات السكانية في حدود 23 عاما لكي يتضاعف عدد سكانها، ولكن ربما يكون لحجم الهجرة العائدة دور فى إرتفاع معدل النمو السنوى إلى هذا المستوى. كما قدرت الأمم المتحدة عدد سكان عُمان بحوالي 2 مليون نسمة عام 1990م (U.N., 1994)، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان الذي بلغ حوالي 6.90%، وقد صنفها Omran & Roudiفي 1993 ضمن نمط الدول المرتفعة الخصوبة منخفضة الوفيات مع كثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية (شكل 2).

وقد تم إجراء أول تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في سلطنة عمان عام 1993م بواسطة وزارة التنمية في ذلك الوقت؛ لتأسيس منهجية التخطيط على أسس علمية صحيحة. وقد أظهر التعداد أن عدد سكان عُمان أصبح 2018074 نسمة، شكل العمانيون ما نسبته 73.5%، بينما بلغت نسبة الوافدين غير العمانيين 26.5%، كما تبين أن 71.7% من سكان عمان يعيشون في الحضر بينما يعيش حوالى 28.3% في الريف (وزارة التنمية، تعداد 1993، ص ص 71–87). واعتمادا على تقدير السكان عام 1990م من قبل الأمم المتحدة بلغ معدل النمو السنوى للسكان في الفترة 1990– 1993 نحو 0.3%، مما يوضح أن معدل النمو السنوي لسكان عمان لم يشهد استقرارا واضحا بل ظل متأرجحا Fluctuated في معظم فتراته الحديثة.

---

(1) يعتبر ما ذكره تونسند Townsend في منتصف السبعينيات من القرن الماضي بعيد تماما عن تقديرات البنك الدولى حيث ذكر أن عدد سكان عمان يقدر بحوإلى 335000 نسمة (Townsend, 1977, P. 18).

وقد أخذت السلطنة بنظام إجراء التعداد كل عشر سنوات حيث تم إجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت في عام 2003م تحت شعار " كم يدا تبنى عُمان" بواسطة وزارة الاقتصاد الوطني. وقد أظهرت النتائج أن عدد السكان قد زاد في عام 2003م إلى 2340815 نسمة، بزيادة قدرها 322741 نسمة، أي بنسبة 16% في الفترة من 1993م إلى 2003م، وبمعدل نمو سنوي للسكان قدره 1.5% لجملة السكان ونحو 1.8% للسكان العمانيين. يعيش حوالي 71.5% من جملة السكان عام 2003 في تجمعات عمرانية مصنفة كتجمعات حضرية Urban، ويعيش الباقون في المناطق الريفية Rural. غير أن وزارة الاقتصاد الوطني قدرت[1] جملة السكان بالسلطنة في عام 2008 بحوالي 2867428 نسمة منهم 1967180 عمانيون، مما يعنى أن معدل النمو السنوي لجملة السكان قد ارتفع إلى 4.06% في الفترة 2003 –2007 بسبب زيادة أعداد الوافدين مرة أخرى مما يزيد أيضا من صعوبة تتبع اتجاهات معدل النمو السنوي في عمان (جدول 1).

وقد بالغ البعض في تقسيم فترات النمو السكاني في سلطنة عمان وأصبغها بمصطلحات مراحل الانتقال الديموجرافي: المرحلة البدائية والنمو السكاني المبكر والمتأخر مثل صبري حمد (2006، ص ص 5–10). ووضعها البعض الآخر ضمن تصنيفات نظرية الانتقال الوبائي التي دعا إليها عبد الرحيم عمران (1972) مثل: عبد الله الطرزى (2001، ص ص 167–175)، وعلى خطاه سار عبد الله عبد السلام (2006، ص ص 288–304). غير أنه لا يزال الوقت مبكرا لتبنى مثل هذه التصنيفات العالمية بالنسبة لسكان عمان، حيث لم تجر عمان سوى تعدادين فقط (1993، 2003)، وقبل عام 1993م كانت البيانات الديموجرافية عبارة تقديرات وغالبا ما تكون متضاربة. كما أن السلطنة لم تأخذ بنظام التسجيل الحيوي للمواليد والوفيات وغيرهما من الظاهرات الحيوية سوى في عام 2004م. ولذلك نرى أن الوقت للحكم على معدل النمو السنوي واتجاهاته بدقة كبيرة لا يزال مبكرا جدا، فتعدادين فقط وعملية تسجيل حيوي في بدايتها نراها غير كافية.

---

(1) يرى بعض الباحثين أنه ربما توجد بعض الشكوك التي تحيط بأي من التعدادين 1993 أو 2003 بخصوص العدد الكلى لسكان السلطنة، حيث يوجد اختلاف كبير بين معدلات النمو السنوي لفترة ما قبل التعداد (فترة التقديرات) وفترة ما بعد التعداد الأول وحتى الآن، وربما يكون لتعداد 2010 (الموحد بدول مجلس التعاون الخليجي) دور في إزالة تلك الشكوك أو صدقها.

ورغم ذلك يمكن تمييز فترات النمو السكانى التالية:

أ) **فترة النمو البطىء (أحيانا التناقص -0.7%) للسكان حتى عام 1965م:**

وقد أثرت على النمو السكاني في هذه الفترة عدة أحداث منها:

- الفرقة والصراع القبلي والانقسام بين السكان.
- تقسيم عمان إلى دولتين (السلطنة على الساحل والإمامة بالداخل) تتصارعان فيما بينهما.
- في ظل العزلة ونظام الحكم والصراع كان الاقتصاد العماني هو اقتصاد معاش. فقد كان دخل الحكومة عام 1930م 500000 ريال عماني أو جنيه إسترليني، ثم زاد إلى مليون ريال عماني أو جنيه إسترليني في بداية الستينيات من القرن الماضي، مما يعنى أن متوسط ما يخص الفرد في تلك الفترة هو جنيهان أو ريالان عمانيين طوال العام (محمود أبو العلا، 1988، ص ص 91-92).
- استمرار نزيف الضحايا نتيجة للصراع بين القبائل وبعضها البعض، وكذلك بين الداخل والساحل، كما أثرت الأوبئة والأمراض على النمو السكاني.
- لم تستطع حكومتا عمان (السلطنة والإمامة) توفير الخدمات الصحية والتعليمية أو أي نوع من الخدمات الأساسية التي يتطلبها المجتمع السكاني.
- كما أدت عوامل الطرد الطبيعية (خاصة التضاريس والمناخ ومصادر المياه) في تلك الفترة، إلى نزوح كثير من العمانيين إلى خارج البلاد، وخاصة إلى دول الخليج العربية.

ومن ثم تميزت هذه الفترة بتدني المستوى الصحي والغذائي وغاب الاهتمام بحياة السكان اجتماعيا واقتصاديا، بالإضافة إلى حالة التفكك السياسى والصراعات القبلية، مما أدى إلى زيادة معدلات الوفيات (وأحيانا أعلى من معدلات المواليد)، حيث نجم عن ذلك ثبات حجم السكان أو تعرضهم للتناقص أحيانا.

كما أسهم سوء الأوضاع الداخلية في هجرة أعداد كبيرة من العمانيين إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، وبعض الدول الخليجية، واستقروا فيها.

ب) **فترة النمو السكانى المرتفع (1965- 1993) 3.0 – 6.9% :**

زاد عدد السكان في هذه الفترة من 565000 نسمة عام 1965م إلى 2000000 نسمة عام 1990، أي في غضون 25 عاما زاد حجم السكان بما مقداره 1435000 نسمة، مما يعنى أن حجم السكان قد تضاعف بأكثر من الضعفين في هذه الفترة، حيث تراوح معدل النمو السنوى بين 3.0 و 6.9%. وهذا دليل على مدى تضارب التقديرات قبل إجراء التعداد الأول للسكان.

غير أن الزيادة التى حدثت في هذه الفترة بصرف النظر عن مدى دقة التقديرات ترجع إلى العوامل التالية:

- عودة العمانيين من الدول المجاورة التي هاجروا إليها من قبل، بعد استقرار الأوضاع في عمان.
- ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية التى تراوحت بين 30‰ و37‰. حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 145‰ عام 1970 إلى 29‰ في عام 1990، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات الخام من 20‰ إلى 8.8‰ بينما بقي معدل المواليد الخام فوق مستوى 40‰ حيث بلغ 44.7‰ عام 1990 (خليفة البروانى وأحمد الرواحى، 2004، ص ص 22–23). وقد أدى انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في هذه الفترة.
- التزايد الكبير في أعداد القوى العاملة الوافدة (وخاصة من الآسيويين) خلال تلك الفترة، فقد وصل عدد الوافدين 465 ألف نسمة في عام 1992 (وزارة الاقتصاد الوطنى، 2004، ص 40).

ج) فترة النمو السكانى المنخفض (1993– 2003) 1.5% :

وتشمل هذه الفترة العشر سنوات الفاصلة بين تعدادى 1993 و 2003، التي ظهرت فيها بعض المؤشرات حول ملامح النمو السكانى المنخفض في عمان الذى أصبح مغايرا لما كان عليه في الفترة السابقة. حيث سجل معدل النمو السنوى حوالى 1.48% لجملة السكان مقارنة بحوالى 6.9% في الفترة 1985– 1990، وربما يرجع ذلك إلى:

- انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة من 1995م حتى 2003م بسبب انخفاض معدل المواليد الخام الذى انخفض من 34‰ عام 1995 إلى 24.4‰ عام 2003 (وزارة الصحة، 2004، ص ص 1-4).
- سجل معدل الخصوبة الكلية انخفاضا كبيرا في هذه الفترة، فقد انخفض معدل الخصوبة الكلى للمرأة العمانية إلى 3.39 طفل/امرأة عام 2003م بعد أن كان 6.9 طفل/امرأة عام 1993م. وقد كان وراء هذا الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة النوعية والكلية جملة من التحولات (العوامل) التي أسهمت بشكل واضح في خفض معدلات الإنجاب وبالتالي عدد الأطفال للمرأة في سلطنة عمان هي:

1. **التعليم** : فقد أظهر تحليل بيانات تعداد 2003 أهمية ودور التعليم في التأثير على معدلات الخصوبة في المجتمع العماني. حيث تبين أن الغالبية العظمى من الإناث غير المتزوجات في سن الإنجاب هن من المتعلمات، بينما وجد أن معظم النساء المتزوجات في سن الإنجاب هن من الأميات وذوات المستويات الدنيا من التعليم. كما تضح أن المرأة الأمية يرتفع معدل خصوبتها الكلى إلى 4.05 طفل في حين ينخفض إلى 2.9 للمرأة حاملة الشهادة الثانوية، ومع ارتفاع المستوى التعليمي ينخفض المعدل إلى 1.4 طفلاً للمرأة الحاصلة على درجة الدكتوراة.
2. **متوسط السن عند الزواج الأول** : فقد ارتفع السن عند الزواج الأول عند الإناث من 20.7 سنة عام 1993 إلى 25.0 سنة عام 2003، وعند الذكور من 24.7 عام 1993 إلى 28.0 سنة عام 2003، مما كان له أثر كبير على انخفاض معدل الخصوبة الكلى في المجتمع العماني.
3. **خروج المرأة للعمل** : تشير بيانات تعداد 2003 إلى ارتفاع معدلات مساهمة المرأة العمانية بالنشاط الاقتصادي لتصل إلى 18.7% (من جملة السكان 15 سنة فأكثر)، وبذلك تزيد عما كانت عليه عام 1993 (6.7%)، ويرجع ذلك إلى اكتساب المرأة العمانية مهارات وقدرات تؤهلها لدخول سوق العمل من خلال انتشار التعليم بمراحله كافة في ربوع السلطنة. ويؤثر عمل المرأة بشكل واضح على معدل الخصوبة الكلى، حيث تبين أن معدل الخصوبة الكلى أعلى بكثير عند المرأة المتفرغة لأعمال المنزل (4.5 طفل/امرأة) من المرأة العاملة (2.9 طفل/امرأة) عام 2003.

4. **تأثير برامج تنظيم الأسرة (المباعدة بين الولادات)** : فقد كان لتبنى الحكومة سياسة لتنظيم الأسرة (ممثلة في برامج المباعدة بين الولادات) دور في خفض مستويات الخصوبة في سلطنة عمان وخصوصا في الفترة من 1993 حتى 2003. حيث انخفض معدل الوفيات الخام كما معدل وفيات الرضع، وسجل أيضا معدل المواليد انخفاضا ملحوظا، مما انعكس على معدل الخصوبة الكلى.
5. **النمو الحضري** : ساهم النمو الحضري الكبير الذي تشهده السلطنة في توفير الخدمات الحضرية (التعليمية – الثقافية – الصحية .....) في كثير من الولايات العمانية. حيث تبين أن حوالي 44% من جملة عدد الولايات العمانية يعيش أكثر من نصف سكانها في تجمعات حضرية، مما ساهم في تخفيض معدل الخصوبة الكلية في هذه الولايات (جمال هنداوى، 2007، ص ص 57 – 59).

- سياسة التعمين التي انتهجتها حكومة السلطنة منذ عدة سنوات، التى تهدف إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، حيث تراجعت أعداد الوافدين في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال انخفضت أعدادهم بمقدار 93 ألف فرد في الفترة من 2001 (652 ألف نسمة) إلى 2003 (559 ألف نسمة) (وزارة الاقتصاد الوطنى، اكتوبر 2004، ص 41).

الزيادة الطبيعية ودورها في النمو السكانى :

ساهم انخفاض معدل الوفيات الخام ووفيات الأطفال الرضع مع استمرار ارتفاع معدل المواليد الخام في ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، وبالتالي ارتفاع معدل النمو السنوي كما سبق توضيحه. وخصوصا مع البداية الحقيقية لتحسن الأوضاع الصحية في سلطنة عمان في فترة الثمانينيات من القرن الماضي التي استمرت في تحسنها حتى الوقت الحاضر. وتشير بيانات الهيئات الرسمية في عمان إلى أن معدل الوفيات الخام قد انخفض من 20 ‰ عام 1970 إلى 13.3 عام 1980 ثم إلى 7.6 ‰ عام 1990، بينما ظل معدل المواليد الخام على ارتفاعه فوق مستوى 40 ‰ حتى عام 1990 (جدول 2) وبالتالي ارتفع معدل الزيادة الطبيعية حتى بلغ 37.1 ‰ عام 1990.

جدول (2) : مؤشرات الزيادة الطبيعية ووفيات الرضع لسكان عمان 1970–2006.

السنة	المعدل (‰)			
	المواليد الخام	الوفيات الخام	الزيادة الطبيعية	وفيات الأطفال الرضع
1970	50.0	20.0	30.0	118.0 (145)*
1980	50.0	13.3	36.7	64.0
1990	44.7	7.6 (8,8)*	37.1	29.0
2000	32.6	3.6	29.0	16.7
2003	24.4	2.7	21.7	10.3
2008	20.3	2.6	17.7	8.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-وزارة الصحة، 2003 و 2004.

- * خليفة البروانى وأحمد الرواحى، 2004، ص ص 22–23.

- Ministry of Health, 2009.

ومع استمرار تحسن الخدمات الصحية وكذلك تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل الخدمات التعليمية بشكل خاص وتبنى السلطنة سياسة تنظيم الأسرة (خصوصا برنامج المباعدة بين الولادات 1994)، استمر معدل الوفيات في الانخفاض حتى بلغ 2.5 ‰ عام 2006. ونتيجة لهذه الظروف بدأ أيضا معدل المواليد في الانخفاض فمن 44.7‰ عام 1990 إلى 32.6 عام 2000 ثم إلى 24.2‰ عام 2006. وقد أدى ذلك انخفاض معدل الزيادة الطبيعية من 37.1‰ عام 1990 إلى 21.7‰ عام 2006، مما ساهم في خفض معدل النمو السنوي للسكان بالسلطنة وخصوصا في فترة ما بعد عام 1993 (التعداد الأول للسلطنة).

وقد انعكس تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا الخدمات الصحية على صحة السكان بشكل عام مما أدى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من 49.3 سنة عام 1970 إلى 65,9 عام 1990 ثم إلى 74.3 سنة عام 2006 (Ministry of Health, 2007, p. 2-2).

الهجرة الوافدة[1] ودورها في النمو السكاني بسلطنة عمان :

شهدت المجتمعات الخليجية (كافة) موجات هائلة من هجرة العمالة (الآسيوية والعربية) إليها منذ منتصف السبعينيات عقب الطفرة النفطية التي أسهمت بشكل رئيس في تمويل وتشييد البني التحتية والهياكل الاقتصادية. فقد توفرت الآلاف من فرص العمل في بناء الطرق والمدارس والمراكز الصحية والإدارات والوزارات الحكومية وكذلك المصانع والأسواق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من المشروعات التنموية. وفي ظل صغر حجم قوة العمل الوطنية استلزم الأمر ضرورة جلب أيدي عاملة كثيرة متنوعة التخصصات والمهارات (جمال هنداوى، ابريل 2008، ص 91). وقد ساهمت الهجرة الوافدة إلى سلطنة عمان في زيادة حجم السكان بصفة عامة منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث شكلت أكثر من ربع سكان عمان منذ بداية التسعينيات، بل أصبحت تقترب من ثلث حجم السكان (31.4%) في عام 2008 (جدول 3)، مما جعلها تسهم بشكل واضح في زيادة حجم السكان وبالتإلى النمو السكانى في سلطنة عمان.

جدول (3) : التوزيع النسبى لسكان عمان بين وافدين وعمانيين (1980 – 2003).

السنة	% وافدون	% عمانيون
1980	13.8	86.2
1985	22.2	77.8
1990	18.7	81.3
1993	26.5	73.5
1998	26.3	73.7
2003	23.9	76.1
2008	31.4	68.6

المصدر: – وزارة التنمية، نتائج تعداد 1993.
– وزارة الاقتصاد الوطنى، نتائج تعداد 2003 والكتاب الإحصائى السنوى (سنوات متعددة).
– الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى، النشرة الإحصائية السنوية 2007.

---

(1) سوف يتم معالجة موضوع العمالة الوافدة بالمقارنة بدول الخليج الأخرى بشيء من التفصيل عند تناول موضوع توزيع السكان الوافدين.

التباين المكانى لمعدلات النمو السنوي لسكان عمان :

يصعب تتبع اتجاهات النمو السكانى على مستوى التقسيمات الإدارية الحالية (محافظات ومناطق) قبل عام 1993، لعدم وجود حدود واضحة للتقسيمات القديمة يمكن استخدامها للمقارنة، حيث صدر المرسوم السلطاني رقم : 91/6 في 3 فبراير 1991 الذي يقضى برسم حدود للمحافظات والمناطق. ولذلك سوف يقتصر الحديث عن التفاوت في نمو السكان على الفترة بين عامى 1993 و 2003.

تلعب الظروف الطبيعية وحجم الاستثمارات ومستوى الخدمات دورا مهما في اختلاف وتتفاوت معدلات النمو السنوي لسكان المحافظات والمناطق العمانية في الفترة بين تعدادي 1993م و2003م. حيث يلاحظ وجود تفاوت كبير في معدلات النمو السنوي للسكان بين المحافظات والمناطق (جدول 4) فقد سجلت بعض المحافظات والمناطق معدلات عالية جدا وأخرى معدلات تناقص، وإن كان معظم المحافظات والمناطق قد سجلت معدلات نمو سكاني متوسط.

فقد لوحظ أن المنطقة الوسطي سجلت أعلى معدلات نمو سكاني في هذه الفترة بلغ 3.0% سنويا. ويرجع ذلك إلى أن المنطقة الوسطي شهدت كثيرا من أشكال النمو في تلك الفترة تمثلت في معدلات الخصوبة العالية بهذه المنطقة 4.0 طفل/امرأة بل سجلت بعض الولايات بها معدلات خصوبة عالية جدا مثل ولاية هيما 6.4 طفل/امرأة والجازر 4.5 طفل/امرأة في الفترة نفسها (جمال هنداوى، 2007، ص ص 19–23). كما أنها تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين إليها بسبب وجود كثير من الموارد النفطية على أرضها، ولذلك هي من الأقاليم التي سجلت صافي هجرة إيجابي. أما باقي المحافظات والمناطق العمانية فقد تراوح معدل النمو السنوي للسكان بين 1.3% في ظفار و1.9% في الشرقية.

وتعد مسندم المحافظة العمانية الوحيدة التي سجلت معدل تناقص سنوي لسكانها بنحو 0.1% في الفترة نفسها (جدول 4 وشكل 3). ويرجع ذلك إلى طبيعة التضاريس الوعرة بهذه المحافظة، وقلة الموارد بها وخاصة ندرة المساحات الصالحة للزراعة. وأيضا تيارات الهجرة منها إلى دولة الإمارات العربية التي هى أقرب إليها من الدولة الأم[1] (سلطنة عمان) من حيث الموقع.

---

(1) تعد مسندم (التي تقع على مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي) المحافظة العمانية الوحيدة غير المتصلة جغرافيا بأراضي الدولة الأم، حيث يفصلها عن سلطنة عمان جزء من أراضى دولة الإمارات العربية.

جدول (4) : عدد السكان ومعدل النمو السنوي في محافظات ومناطق السلطنة الفترة بين عامى 1993-2003.

المحافظة/المنطقة	عداد السكان (نسمة)		معدل النمو السنوي %
	1993	2003	
الباطنة	564677	653505	1.5
مسقط	549150	632073	1.4
مسندم	28727	28378	0.1 -
الظاهرة	181224	207015	1.3
الداخلية	229791	267140	1.5
الشرقية	258344	313761	1.9
الوسطي	17067	22983	3.0
ظفار	189094	215960	1.3
جملة	2018074	2340815	1.5

المصدر: - وزارة التنمية، التعداد العام للسكان 1993.
- وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003، المجلد الأول.
- المعدلات من حساب الباحث.

أما على مستوى الولايات[1]: فقد سجلت سبع ولايات عمانية (تمثل 11.9% من جملة عدد الولايات) معدلات تناقص سكاني بين عامي 1993 و2003 (جدول 5)، وكانت ولاية مقشن بمحافظة ظفار قد سجلت أعلى معدل تناقص سكاني (-22.77%) (جدول 6) بين ولايات سلطنة عمان في هذه الفترة. ويرجع ذلك إلى تغير حدود هذه الولاية، حيث تم اقتطاع أجزاء كبيرة منها وضمها إلى الولايات المجاورة لها. ورغم تيارات الهجرة المتدفقة من ريف وحضر عمان إلى محافظة مسقط فإن ولاياتي مسقط (- 4.95%) ومطرح (-1.25%) قد سجلتا معدل تناقص واضح، ويرجع ذلك إلى طبيعة موضع التجمعات العمرانية بالولايتين

---

(1) حتى الآن لا توجد حدود رسمية بين الولايات بالمحافظات والمناطق بسلطنة عمان، والحدود الموجود حاليا هي بغرض التعداد والتخطيط ومد الخدمات إلى التجمعات السكانية فقط.

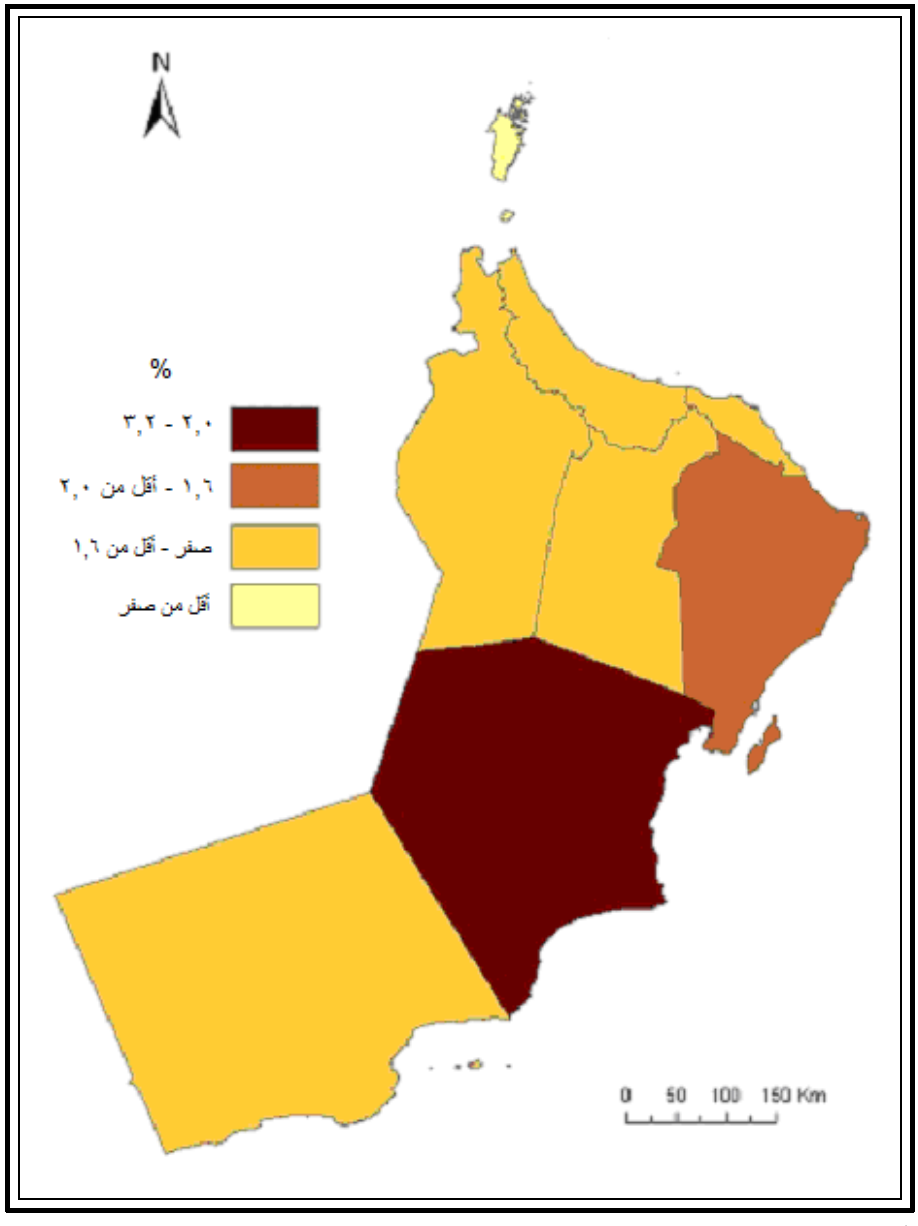

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (3) : معدل النمو السنوي لجملة السكان (محافظات ومناطق) في سلطنة عمان 1993 – 2003.

فمثلا تنحصر مدينة مسقط[1] بين المرتفعات من ثلاثة جوانب والبحر من الجانب الرابع، وبالتالي تصعب بها عمليات التوسع العمراني الأفقي، بالإضافة إلى أن كثير من العمانيين هجروا هذه المدينة إلى ولايات محافظة مسقط الأخرى مثل بوشر والسيب.

أما بالنسبة لبقية الولايات فقد سجلت معدلات نمو سنوي متفاوتة ويمكن تقسيمها إلى الأنماط التالية:

أ. **نمط النمو السنوي البطيء (0.1 – 1.0%)** : ويشترك في هذا النمط عشر ولايات (يمثلون 17% من عدد الولايات) معظمها من منطقة الظاهرة مثل ولايات ضنك وعبرى ويتقل (جدول 6 وشكل 4)، بالإضافة إلى شناص ووادي المعاول بالباطنة وبعض ولايات محافظة ظفار. فعلى سبيل المثال سجلت ولاية ضنك بمنطقة الظاهرة أقل معدل نمو سنوي للسكان في سلطنة عمان (1993–2003) 0.19%، ويرجع ذلك إلى طبيعة الولاية حيث قلة الموارد مما يزيد من حجم الهجرة منها إلى الولايات المجاورة وكذلك إلى دولة الإمارات العربية المجاورة.

ب. **نمط النمو السنوي المتوسط (1.1 – 2.0%)** : ويضم هذا النمط نصف عدد ولايات السلطنة تقريبا (29 ولاية يمثلون نحو 49.1% من عدد الولايات). معظم ولايات منطقة الباطنة والمنطقة الداخلية والشرقية (شكل 4)، ومعظم هذه الولايات تمثل النمط العام للتجمعات العمرانية العمانية فلا هي مناطق طرد رئيسة ولا هي مناطق جذب واضحة. وتعد ولاية بهلاء بالمنطقة الداخلية أقل الولايات نموا في هذا النمط (1.1%) بينما يرتفع معدل النمو السنوي ليصل أعلاه (2.0%) في كل من ولايتي أدم بمنطقة الظاهرة وإبراء بالمنطقة الشرقية.

---

(1) مسقط مدينة قديمة يحيط بها سور كبير مرتبط بالجبال والمنازل التاريخية الكبيرة، ويغطى هذا السور مساحة قدرها خمسة كيلومترات مربعة، ويرتبط بثلاثة أبواب تاريخية كبيرة هي الباب الكبير وباب ولجات وباب المثاعيب (محمد الرحبي، 2006، ص 11). ونتيجة لضيق مساحة المدينة بسبب ظروفها الطبيعية وصعوبة التوسع العمراني بها فقد هجرها كثير من العمانيين إلى ولايات محافظة مسقط الأخرى، مما سمح للسكان الوافدين وخصوصا الهنود بالتركز في هذه المدينة القديمة لإنخفاض إيجارات المساكن بها (الدراسة الميدانية للباحث، 2006). ومدينة مسقط هي مركز ولاية مسقط التي هي جزء من محافظة مسقط التي تتكون من ست ولايات، هي: مسقط وبوشر والسيب ومطرح والعامرات وقريات، وبكل ولاية من هذه الولايات مدينة أو أكثر.

ج. **نمط النمو السنوي المرتفع (2.1 – 5.2%)** : وتشترك ثلاث عشرة ولاية (يمثلون نحو 22% من عدد الولايات) في هذا النمط. وتعد ولايات المنطقة الوسطي مثل الجازر (5.1%) وهيما (3.1%) (جدول 6 وشكل 4) من أعلى معدلات النمو السكاني في السلطنة، ويرجع ذلك إلى معدلات الخصوبة العالية في المنطقة الوسطي بصفة عامة، وهاتان الولايتان بصفة خاصة (سبق الحديث عن الخصوبة بهما)، وأيضا إلى تيارات الهجرة إلى المنطقة الوسطي بسبب وجود الموارد البترولية بها.

كما يرتفع معدل النمو السنوي للسكان بولايتي السيب (3.7%) وبوشر (3.9%) بمحافظة مسقط بسبب الهجرة المتدفقة إلى هاتين الولايتين من خارج المحافظة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهجرة إلى محافظة مسقط تضم هجرة داخلية (من داخل عمان) وهجرة وافدة (من خارج عمان)، ويرجع ذلك إلى كونها عاصمة الدولة يرتفع بها حجم الاستثمارات والخدمات وفرص العمل مما يجعلها مقصدا لكثير من السكان سواء من الداخل أم من الخارج.

جدول (5) : التوزيع العددي والنسبي لفئات معدل النمو السنوي بالولايات العمانية (1993–2003).

م	فئات معدل النمو السنوي للسكان %	الولايات	
		عدد	%
	معدلات تناقص		11.9
1	1.00 – 0.10	7	17.0
2	2.00 – 1.10	10	49.1
3	5.20 – 2.10	29	22.0
4		13	
جملة السلطنة		59	100.0

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول (6) : معدل النمو السنوي لسكان عمان بين عامي 1993 – 2003.

الولاية / المحافظة / المنطقة	معدل النمو السنوي %	الولاية / المحافظة / المنطقة	معدل النمو السنوي %
مطرح	- 1.25	دماء والطائيين	1.77
السيب	3.66	وادي بني خالد	2.82
بوشر	3.94	القابل	1.26
العامرات	0.78	المضيبي	1.50
مسقط	- 4.95	جعلان بني بو علي	2.59
قريات	1.32	بدية	1.68
محافظة مسقط	1.55	إبراء	2.00
شناص	0.39	جعلان بني بوحسن	1.72
المصنعة	1.75	صور	2.22
صحم	1.27	الكامل والوافي	1.88
لوى	1.28	مصيرة	1.13
بركاء	1.57	المنطقة الشرقية	1.94
السويق	1.73	الجازر	5.10
وادي المعاول	0.82	الدقم	2.28
الرستاق	1.80	محوت	2.15
العوابي	1.94	هيما	3.11
نخل	2.24	المنطقة الوسطي	3.00
الخابورة	1.35	محضة	0.63
صحار	1.39	عبري	0.41
منطقة الباطنة	1.46	ضنك	0.19
بخا	- 3.1	البريمي	3.42
مدحا	- 1.41	ينقل	0.84
خصب	0.78	المنطقة الظاهرة	1.33
دبا البيعة	- 0.57	رخيوت	0.88
محافظة مسندم	- 0.12	شليم وجزرالحلانيات	- 2.24
بدبد	1.37	ضلكوت	0.92
ازكي	1.65	سدح	2.23
بهلاء	1.10	طاقة	1.10
سمائل	1.49	مرباط	2.84
الحمراء	1.80	ثمريت	1.10
منح	1.69	مقشن	- 22.77
نزوي	1.61	صلالة	1.72
ادم	2.00	محافظة ظفار	1.33
المنقطة الداخلية	1.51	سلطنة عمان	1.52

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات تعدادي 1993 و 2003.

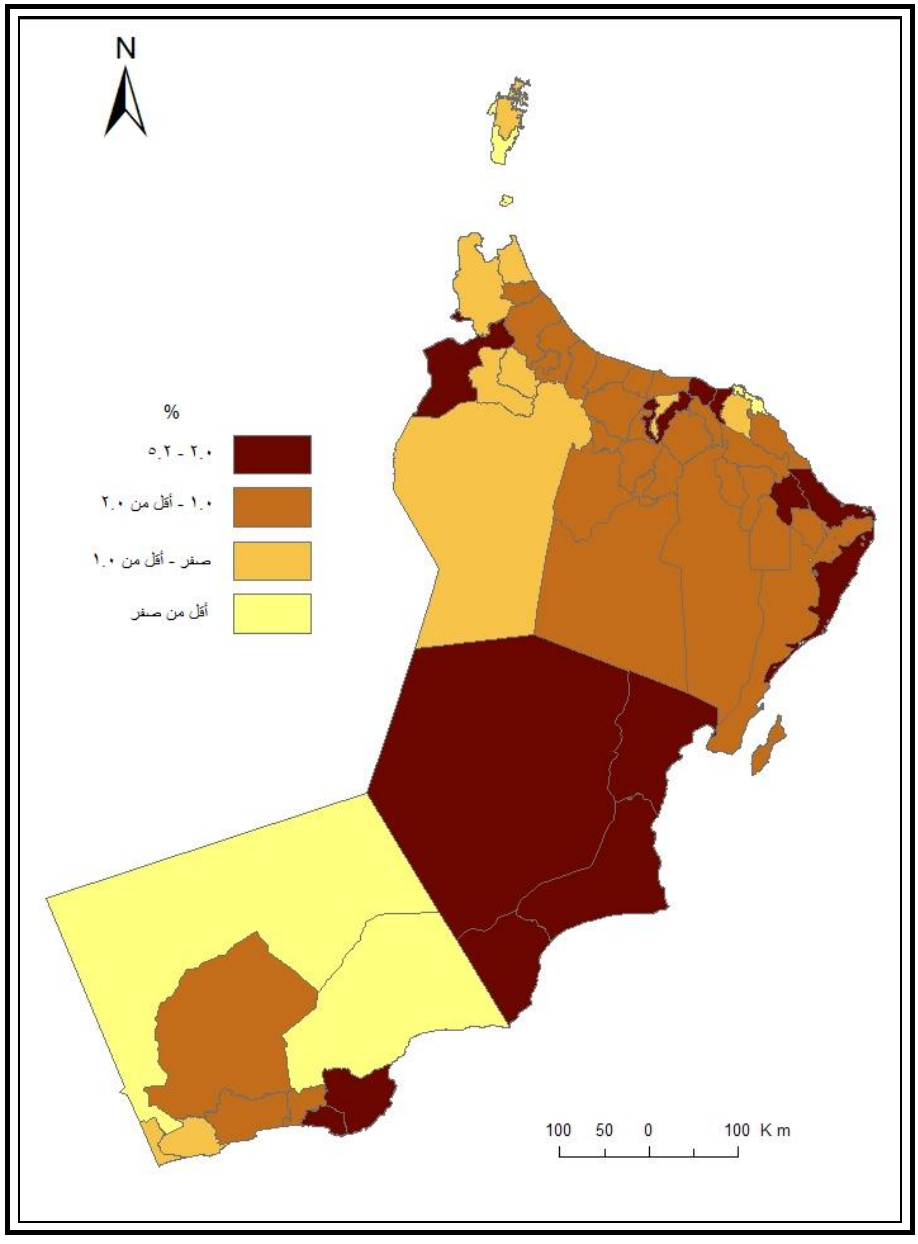

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (4) : معدل النمو السنوي لجملة السكان (على مستوى الولايات) بسلطنة عمان 1993 – 2003.

ثانياً : التوزيع السكاني وضوابطه الجغرافية :

يستخدم تعبير التوزيع بشكل أساسي للإشارة إلى التوزيع المكاني أو الجغرافي للسكان (مكان تواجد السكان)، كما يقصد به أيضا طريقة وكيفية انتشار السكان فوق منطقة جغرافية معية (Wilson, 1988, P. 61)، حيث من الممكن أن يتبعثر السكان فوق هذه المنطقة أو يتجمعون في بؤرات محددة في عدة أشكال. ويتوقف نمط التبعثر أو التجمع على ضوابط جغرافية عدة منها الطبيعية والبشرية والاقتصادية. غير أن كثافة السكان تقاس بالعلاقة النسبية بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها أو ينتشرون فوقها، والمقياس في أبسط صوره هو عبارة عن عدد السكان لكل كيلومتر مربع أو ميل مربع من مساحة الأرض. وسوف نعرض لصورة توزيع السكان فى عمان أولاً، ثم نوضح أهم الضوابط الجغرافية التى أثرت فيها.

(أ) توزيع السكان :

تختلف صورة توزيع السكان في سلطنة عمان في الوقت الحالي عن صورته في الماضي (قبل السبعينيات من القرن الماضي)، بسبب المشروعات التنموية التي شهدتها السلطنة في الفترة الحديثة. حيث شهدت عاصمة ومدن وقرى السلطنة عمليات تحديث واسعة في مختلف المجالات والخدمات مثل الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها، الأمر الذي انعكس على صورة توزيع السكان. حيث هاجر كثير من سكان الجبال والأودية والمناطق الصحراوية إلى حواضر المحافظات والمناطق ومراكز الولايات، كما هاجر أيضا كثير من سكان الريف والحضر إلى محافظة مسقط التي تمثل عاصمة البلاد وتستحوذ على كثير من الخدمات والمرافق وفرص العمل. ولذلك ظهر الأمر كعملية كبيرة لإعادة توزيع السكان على الأراضي العمانية مرة أخرى. فعلى سبيل المثال محافظة مسقط التي قدر عدد سكانها عام 1976 بحوإلى 80000 نسمة (فتحي أبو عيانه، 1984، ص 220) زاد عدد سكانها حسب تعداد 1993 إلى أكثر من نصف مليون نسمة (549150 نسمة)، ويعنى ذلك أن المحافظة تزايد سكانها بمعدل نمو قدره 11.3% سنويا (الفترة 1976 – 1993)، وهو معدل كبير جدا إذا صح تقدير السكان

في عام 1976. وعموما يعنى ذلك أن المحافظة شهدت وفود تيارات كبيرة من الهجرة الداخلية (من المناطق الجبلية والأودية والريف والحضر)، دون إغفال لدور الهجرة الوافدة من خارج عمان التي يتركز معظمها في مسقط العاصمة.

ويتسم توزيع السكان على الأراضي العمانية بعدم الانتظام بين المحافظات والمناطق بصفة عامة بل وفي داخل المحافظات والمناطق، حيث يتميز التوزيع السكاني بالتركز الواضح في مناطق معينة ساهمت في تحديدها الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية السابق ذكرها.

وبالنظر إلى بيانات تعدادي 1993م و 2003م (وهما المصدران اللذان يمكن الاعتماد عليهما في بيان صورة توزيع السكان) نجد أن نمط توزيع السكان لم يتغير كثيرا بين تعدادي 1993م و2003م حيث لازال أكثر من نصف سكان عمان يتركزون في محافظة مسقط ومنطقة الباطنة بنسبة تبلغ نحو 54.9% من جملة السكان حسب تعداد 2003م (جدول 7)، ويقل تواجد السكان في محافظة مسندم (1.2%) والمنطقة الوسطي (1.0%) بسبب طبيعية هاتين المنطقتين، ويتوزع باقي السكان في بقية المناطق والمحافظات العمانية.

ولعل ثبات نمط توزيع السكان بين المحافظات والمناطق يدلل على نجاح سياسة زيادة حجم الاستثمارات (المصروفات الإنمائية) للمحافظات والمناطق خارج مسقط اعتبارا من الخطة الخمسية الرابعة (1991–1995) التي نحم عنها تقليص حجم الاستثمارات لمحافظة مسقط، مما أدى إلى إحداث نوع من التوازن التنموي بين العاصمة والأقاليم الأخرى.

غير أن تقديرات وزارة الاقتصاد الوطنى لعام 2008 تشير إلى أن محافظة مسقط لازالت هى مركز الجذب الرئيس بالنسبة للمهاجرين العمانيين والوافدين. حيث زادت نسبة سكان المحافظة من 27.0% من جملة السكان عام 2003 إلى 29.1% من جملة السكان حسب تقدير عام 2008 (جدول 7).

جدول (7) : التوزيع الحجمي والنسبي لسكان عمان 1993 – 2008.

المحافظة / المنطقة	1993		2003		2008	
	عدد (نسمة)	%	عدد (نسمة)	%	عدد (نسمة)	%
الباطنة	564677	28.0	653505	27,9	760454	26.5
مسقط	549150	27.2	632073	27.0	834760	29.1
الشرقية	258344	12.8	313437	13.4	367966	12.8
الداخلية	229791	11.4	267140	11.4	308730	10.8
ظفار	189094	9.4	215960	9.2	273052	9.5
الظاهرة	181224	9.0	207015	8.9	258567	9.0
مسندم	28727	1.4	28378	1,2	35473	1.2
الوسطي	17067	0.8	23307	1.0	28426	1.0
السلطنة	2018074	100.0	2340815	100.0	2867428	100.0

المصدر: – وزارة التنمية، التعداد العام للسكان 1993.

– وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة التعداد، 2004.

– وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003، المجلد الأول.

أنماط توزيع السكان في عمان :

ومن خلال دراسة الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي أثرت في توزيع سكان عمان يمكن تميز الأنماط التالية لتوزيع السكان (شكل 5):

1. نمط التركز السكاني المرتفع :

ويتمثل ذلك في مناطق السهول الساحلية مثل سهول الباطنة ومسقط وصلالة، وهي سهول فيضية تتميز باستواء السطح والتربة الخصبة بالإضافة لقربها من ساحل البحر، الأمر الذي ميزها بموارد التربة والمياه وسهولة الاتصال والحركة فكانت مناطق جذب وتركز للسكان (شكل 5). فعلى سبيل المثال فقد جذبت محافظة مسقط وحدها في الفترة 1993 – 2003 حوالي 44072 نسمة من العمانيين ونحو 250461 نسمة من الوافدين في الفترة نفسها (عبد الله الغساني، 2009، ص 212)، رغم العمليات التنموية التي حدثت في المحافظات والمناطق الأخرى. ويضم هذا النمط تجمعات سكانية كبيرة الحجم يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة مثل: السيب ومطرح وبوشر وصلالة، وأخرى يزيد عدد سكانها على 20 ألف نسمة مثل: صحار والخابورة والعامرات والرستاق والسويق. خلاف التجمعات الأخرى مثل: قريات وبركاء وصحم وطاقة ومرباط والمصنعة (أكثر من خمسة آلاف نسمة).

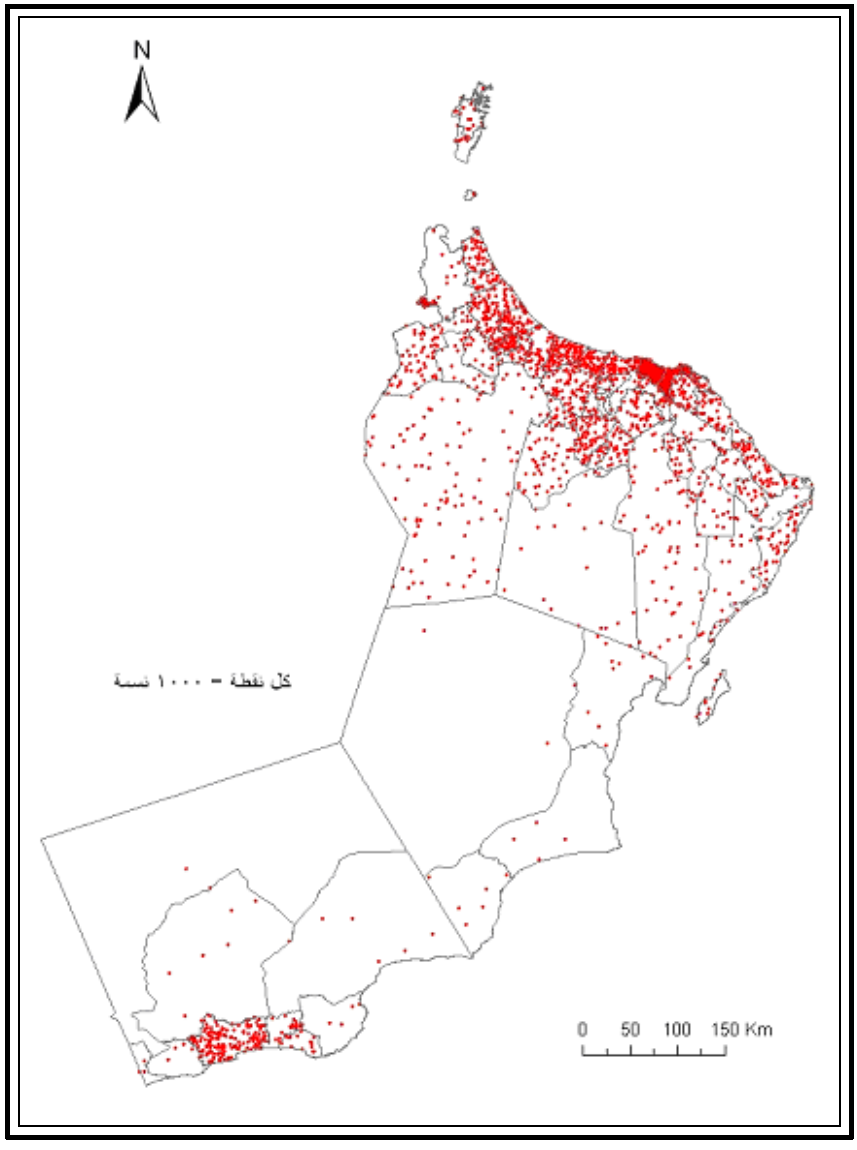

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (5) : توزيع السكان في عمان حسب تعداد عام 2003م.

2. نمط التركز السكاني المتوسط :

ويشمل مناطق الأودية والواحات الجبلية في مناطق الشرقية والداخلية والظاهرة، ويعد هذا النمط بمثابة الظهير الداخلي للنمط السابق ذكره. ويضم هذا النمط تجمعات سكانية

متوسطة الحجم يزيد عدد سكانها على 20 ألف نسمة مثل: البريمى وصور ونزوى وعبري وجعلان بنى بو على وبهلاء، وأخرى يزيد عدد سكانها على 10 آلاف نسمة مثل: سمائل وجعلان بنى بو حسن و الكامل والوافي وإزكي وإبراء، هذا بالإضافة مجموعة أخرى من التجمعات السكانية يقل عدد سكانها عن 10 ألاف نسمة.

وتعد الواحات الجبلية مثل: نزوي، الرستاق، بهلاء، أدم، إبرا، والمضيبي مناطق تركز زراعي في معظمها، وهى تحصل على حاجتها من المياه من الأفلاج أو الآبار.

بالإضافة إلى بعض أجزاء محافظة مسندم التي توجد بها بعض التجمعات السكانية متوسطة الحجم مثل: خصب (12049 نسمة).

3. نمط التخلخل السكاني :

ويضم هذا النمط المنطقة الوسطى والمناطق الداخلية من محافظة ظفار (شكل 5)، وهى مناطق صحراوية تقل بها الموارد اللازمة لإستقرار السكان، بل وتعد في معظمها مناطق طرد سكاني، والتجمعات السكانية بهذا النمط صغيرة الحجم وقليلة العدد.

(ب) الضوابط الجغرافية المؤثرة في توزيع السكان :

يعد توزيع السكان فوق منطقة معينة عملية ديناميكية مستمرة تختلف أسبابها ونتائجها مكانيا وزمانيا (العيسوى، 2005، ص 106). ويتحكم في توزيع السكان مجموعة من الضوابط المركبة والمتغيرة سواء كانت من نتاج الظروف الطبيعية أم من صنع البشر أنفسهم، حيث يتواجد السكان حينما تكون الظروف الطبيعية قادرة على توفير مصادر الاستقرار لهم.

---

(1) كان النمط العمراني للواحات الجبلية هو أن تسكن كل قبيلة محلة عمرانية منفصلة عن الأخرى وكلٌ لها نظامها الخاص بها، وتحاط بالواحة على المناطق المرتفعة المجاورة مساكن ذات النمط المبعثر تسكنه الشواوي (رعاة جبال) (Rainer and Fred, 1980, pp. 4-10). غير أن هذا النمط تغير الآن فأصبحت المحلات العمرانية مختلطة بقبائل مختلفة تخضع جميعها لنظام اجتماعي واحد هو نظام الدولة.

وتتنوع الضوابط الجغرافية التى أثرت في توزيع السكان بين الطبيعية (وتضم التضاريس والمناخ ومصادر المياه والتربة) والبشرية (وتضم الحرف التي يعمل بها السكان، طرق النقل والمواصلات، وتوفر الخدمات) والاقتصادية (حجم الاستثمارات في المنقطة).

1) الضوابط الطبيعية :

أ. التضاريس :

أوضح ستازفسكى Staszewski في دراسة له عن التوزيع الرأسي للسكان أن أعدادهم وكثافتهم تتناقص بالارتفاع عن سطح البحر؛ لصعوبة استغلال المناطق المرتفعة[1] والتكيف معها (الشرنوبى، 1978، ص 205). وبصفة عامة يميل السكان إلى سكنى المناطق السهلية لما تقدمه من تسهيلات مثل سهولة الحركة والتنقل، وغالبا ما توجد بها مصادر المياه، والتربة الخصبة، مما يجعلها بيئة صالحة للسكنى، ورغم ذلك تمثل بعض السهول بيئات طرد للسكان مثل السهول الصحراوية الجافة، والسهول ذات التربات الفقيرة. بينما تمثل مناطق المرتفعات (خاصة الوعرة منها) بيئات طرد سكاني، ولا يضطر الإنسان إلى الاستقرار بها إلا في حالة وجود ضغوط مختلفة تبعده عن الاستقرار في المناطق السهلية.

وتتعدد أشكال الأرض في سلطنة عُمان (شكل 6)، فمن الأراضي البور على مضيق هرمز في الشمال إلى سهل الباطنة الخصب في الشمال الغربي، ومن صحراء الربع الخالي في الغرب إلى سهل صلالة الأخضر في الجنوب (سعود العنسى، 1994، ص 31). وتمثل سلاسل الجبال حوالي 15%، وتشغل مناطق الوديان 65% من جملة المساحة الكلية للسلطنة، وتغطى الرمال النسبة المتبقية (20%) (Fred, 1980, P. 13).

---

(1) يجب الأخذ في الاعتبار أن ارتفاع الأرض عن مستوى سطح البحر ليس وحده المسئول عن عدم رغبة السكان في الاستقرار بالمناطق المرتفعة، بل تعد الوعورة هي الأكثر تأثيرا على تواجد السكان في المناطق الجبلية. حيث يتواجد كثير من السكان على هضاب شرق أفريقيا وأيضا على مرتفعات الأنديز في أمريكا الجنوبية.

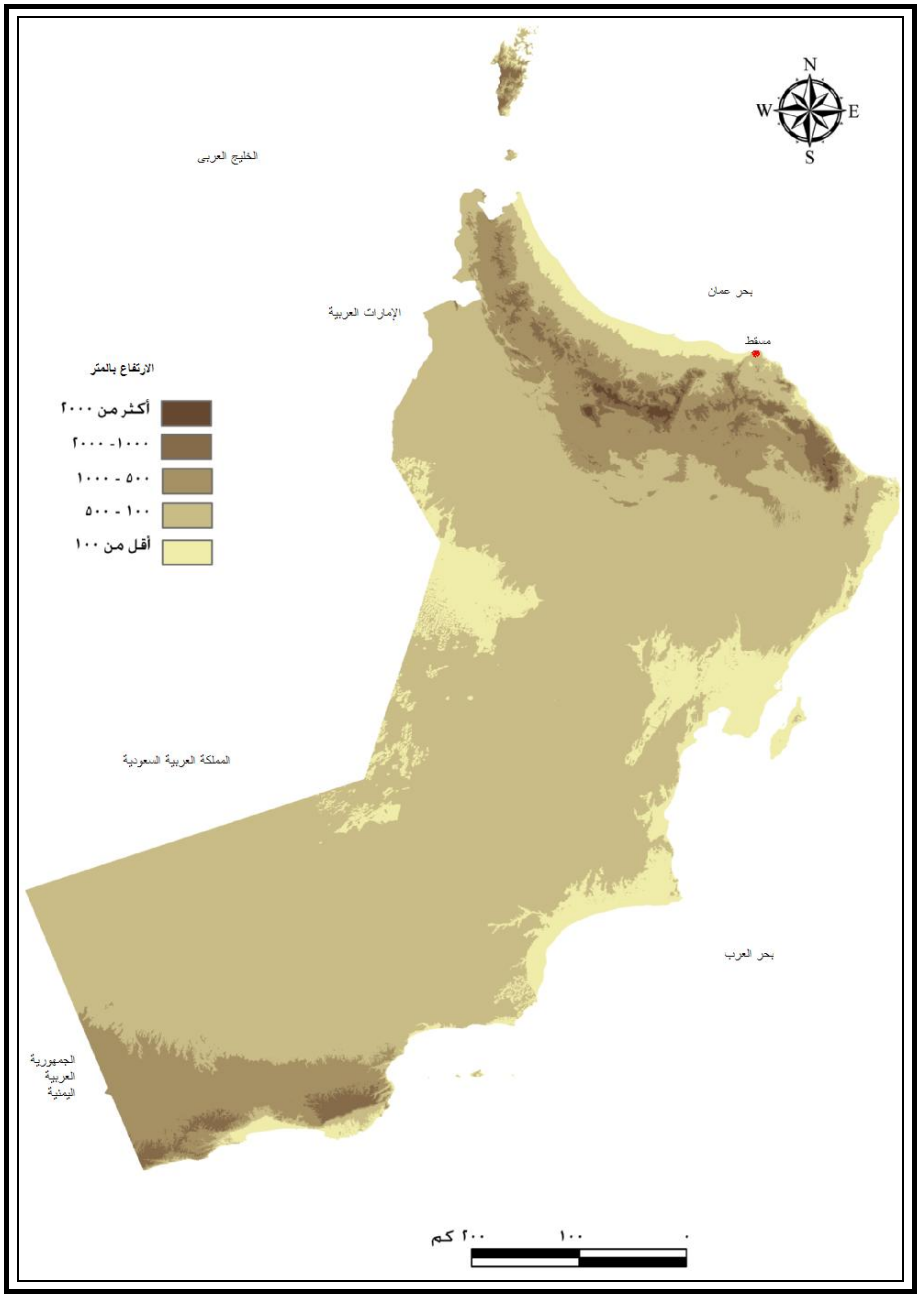

المصدر: أنتجت هذه الخريطة من نموذج الارتفاع الرقمى (DEM) باستخدام خاصية Spatial Analyst المتوفرة ببرنامج Arc Map، بمساعدة بعض الزملاء بتخصص نظم المعلومات.

شكل (6) : أهم الملامح التضاريسية لسلطنة عمان.

وتنقسم عمان إلى الأقاليم التضاريسية التالية:

* **الجبال الشمالية** : تمثلها سلسلة جبال عمان التي تمتد بشكل قوس يصل طوله إلى 800 كم تقريبا من شبه جزيرة مسندم حتى رأس الحد، يسميها البعض بالجبال الجافة[1] (سعود الحبسي، 2005، ص 643) وتغلب عليها المكونات الجيرية. ويعد الجبل الأخضر بقممه المختلفة من أعلى هذه المرتفعات وأهمها فهو أكبر خزانات عمان في جمع مياه الأمطار وإعادة توزيعها على الأراضي المحيطة به (طه رضوان، 2004، ص 27). وإلى الشرق من الجبل الأخضر يجرى وادي سمائل/الخوض الذي يقسم الجبال الشمالية إلي سلسلتين هما:

- **سلسلة جبال الحجر الغربي** : أكثر جبال عمان ارتفاعا وتمتد من أقصى شمال عمان في شكل قوس كبير بموازاة ساحل الباطنة حتى مصب وادي سمائل/الخوض عند مدينة السيب بمحافظة مسقط. وتعد قمة جبل شمس التي ترتفع إلى 3009 متر فوق مستوى سطح البحر وتمثل إحدى قمم الجبل الأخضر (أحمد عبد السلام، 2006، ص 96). وتخترق هذه السلسة عدة أودية تتجه شرقا مثل: شرى، الفتح، ضنك، الجفره، العين، الغول، تنوف، الأبيض، السيفة، الكبير، ومجهول وتمثل هذه الأودية مناطق التجمعات السكانية الأساسية في منطقتي الظاهرة والداخلية. كما تتحدر عدة أودية أخرى في اتجاه الشرق مثل: أسود، حتا، فزح، الجزي، عاهن، الحواسنة، بني غافر، الحيلين، الفرع، بني خروص، المعاول، ووادي سمائل/الخوض (شكلا 7 و 8) وتنتهي هذه الأودية بمجموعة من المراوح الفيضية تشكل سهل الباطنة الذي يعيش به نسبة كبيرة من سكان عمان.
- **سلسلة جبال الحجر الشرقي** : تعد امتدادا طبيعيا لجبال الحجر الغربي، ولكنها تختلف عنها في كونها أقل ارتفاعا، كما يختفي السهل الساحلي في شرقها إلا في مواقع محدودة سمحت بوجود أهم تجمعاتها السكانية مثل: قريات، قلهات، وصور. وتعتبر قمة بنى جابر (2003 متر فوق مستوى سطح البحر) أعلى جبال هذه السلسلة، وتتحدر عدة أودية في اتجاه الشرق مثل: عدى، الميح، ضيق، الفليج، خبه وحلم وتصب في خليج عمان. كما تتحدر أودية الطائيين، محرم، حلفين، أدم وتربان باتجاه الغرب.

---

(1) يرجح أن تكون التسمية محلية؛ لقلة كمية الأمطار الساقطة على هذه السلسلة الجبلية بالمقارنة بجبال ظفار في الجنوب التي تسقط معظم أمطارها في فصل الصيف الذي يسمى بخريف صلالة وهى تسمية محلية أيضا.

شكل (7) : الزراعة والتجمعات السكانية بوادى السيجانى (وادى الخوض/سمائل) بشمال عمان.

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث أبريل 2008.

شكل (8) : المزارع والتجمعات السكانية على جانبي مجرى الوادي بفنجا أواسط الجزء الأدنى من وادي سمائل / الخوض.

- **جبال شبه جزيرة مسندم** : تعد جزءا من جبال الحجر الغربي وهي سلسلة شديدة التقطع ترتفع لأكثر من 1800م، وتشرف كثير منها على ساحل البحر مباشرة ولا تترك سهلا ساحليا ولذلك تكثر بمسندم الخلجان والأخوار، كما أن الطبيعة المضرسة تعتبر أهم عوامل الطرد السكاني نظرا لقلة الموارد المتاحة بهذه المحافظة.

تعيش في جبال عمان الشمالية مجموعات سكانية تسمى الشواوي Shawawi وهى مجموعات رعوية ترعى الماعز والأغنام على النباتات التي تنمو بهذه المناطق كما تستخدم الماء المتاح بها، كما تتواجد هذه المجموعات في شكل سكن مبعثر بالقرب من الواحات الجبلية مثل نزوى والرستاق وبهلاء وغيرها. كما تعيش مجموعات رعوية مماثلة في الجبال الجنوبية تسمى الجباليون Jebalies وهى مجموعات ترعى الجمال والماعز في جبال صلالة الجنوبية معتمدة على النباتات الوفيرة التي تنمو على الأمطار الصيفية في جنوب عمان (Rainer and Fred, 1980, pp. 4-9).

* **الجبال الجنوبية** : تقع في أقصى الجنوب، وهى جبال انكسارية تطل على سهل صلالة بحافة صدعية تمتد من الشرق إلى الغرب. وتضم: جبل سمحان في الشرق وارتفاعه 1812 متر، وجبل القمر في الغرب وارتفاعه 1195 متر (أحمد عبد السلام، 2006، ص 97). وتنحدر من هذه الجبال (بانحدار خفيف) عدة أودية باتجاه الشمال مثل: أسدات، عارة، حلت، صرفيت، عيون، عيدم، صرفيت والحلوف، وتسقط علي هذه المناطق كميات قليلة من الأمطار حيث تعد مناطق ظل المطر بالنسبة للمناطق الساحلية، ولذلك يقل بها تواجد السكان حيث المناطق الصحراوية. وباتجاه الجنوب وبانحدارات شديدة تنحدر مجموعة أخرى من الأودية مثل: شليرن، حلف، دربات، ارزات، وعشوق. كما تحتوى هذه الجبال على عيون المياه الوفيرة في عمان مثل: ارزات، دربات وصحنوت (طه رضوان، 2004، ص 30)، وهى المناطق التي تستقبل كميات كبيرة من الأمطار وخصوصا في فصل الصيف، ولذا يتركز بها عدد كبير من السكان.

وبصفة عامة يعد هذا الإقليم مقصدا لكثير من سكان عمان والخليجيين في فصل الصيف (خريف صلالة) نتيجة لسقوط الأمطار الصيفية واعتدال درجة الحرارة وكثرة الأعشاب الخضراء التي تنمو على جباله (شكل 9).

وبصفة عامة فقد ساهمت المرتفعات الشمالية والجنوبية فى رسم صورة توزيع السكان فى عمان في أن حددت المناطق التى يمكن أن يستقر فيها الإنسان ويمارس نشاطه مثل سهلى الباطنة ومسقط في الشمال وسهل صلالة فى الجنوب (أكثر المناطق تركزا للسكان فى عمان). كما كان للمرتفعات العمانية دور كبير فى توفير مصادر المياه الجوفية اللازمة للإستقرار وممارسة النشاط فى المناطق الساحلية وأيضا بمناطق الواحات الداخلية والأودية المنحدرة من هذه المرتفعات.

* **السهول الساحلية :** هي عبارة عن ارسابات فيضية كونتها الأودية المتجهة إلى خليج عمان أو بحر العرب وتنقسم إلى ما يلي :

- **سهل الباطنة :** يمتد شمالا حتى حدود سلطنة عمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة وينتهى جنوبا شمال مدينة السيب بمحافظة مسقط (شكل 6)، وهو سهل رسوبى كونته الأودية التى تنحدر من مرتفعات عمان (أبو العُلا، 1988، ص 52). وهو عبارة عن مجموعة من المراوح الفيضية التى كونتها الأودية المنحدرة من جبال الحجر الغربي باتجاه خليج عمان، ويتكون من طبقات غرينية وحصوية ورمال، ويزيد سمك الطبقات الغرينية الدقيقة بالبعد عن الجبال باتجاه البحر (وزارة البلديات الإقليمية، 2004، ص 30). ويبلغ طوله حوالي 237 كم ويتسع في وسطه فيبلغ حوالي 45 كم ويضيق في أطرافه حتى تطل حافة المرتفعات على الخليج مباشرة. ويعد سهل الباطنة من أهم سهول عمان لكونه الأكثر اتساعا والأكثر خصوبة ووفرة للمياه، ولذلك يعد الأكثر ازدحاما بالسكان وتوطنا للنشاط الزراعي. حيث يشغل نحو 38.0% من جملة مساحة الأرض الزراعية بسلطنة عمان حسب التعداد الزراعي لعام 2005/2004 (وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2007) كما يعيش به حوالي 28.0% من جملة سكان عمان حسب تعداد 2003.

- **سهل مسقط** : هو سهل ساحلي ضيق جدا ويتسع نسبيا في ولاية السيب. ويضم عاصمة الدولة مسقط حيث الإدارة والحكم والخدمات والموانى والمنشآت الصناعية والتجارية المختلفة، ولذلك يتركز به نسبة عالية من السكان (27.0% من جملة السكان عام 2003).
- **سهل صلالة** : يشغل المنطقة المحصورة بين جبال ظفار وبحر العرب (شكل 6). يبلغ طوله حوالي 40 كم وعرضه 12 كم ومساحته 240 كم^2 (وزارة البلديات الإقليمية، 2004، ص 43)، يمثل الجزء الهابط في عملية الانكسار التي كونت جبال ظفار. وتقترب الجبال من البحر لتقسمه إلى سهلين الأول في الشمال ويسمى سهل زالوت والثاني في الجنوب ويسمى سهل صلالة حيث توجد به مدينة صلالة التي تعد المركز التجاري والزراعي والسكاني الرئيس في محافظة ظفار.

* **الواحات** : ومنها الجبلية وتضم نزوي، الرستاق، بهلاء، أدم، إبرا، والمضيبي. أما الصحراوية فتشمل هيما، ثمريت، وفهود. وتمثل هذه الواحات مناطق تجمعات سكانية مختلفة الأحجام، حيث الواحات الكبرى التي تضم عدداً كبيرا من السكان مثل: نزوى (شكل 10) والرستاق.
* **الكثبان الرملية وتشمل** : رمال الربع الخالي، رمال الحدود مع دولة الإمارات، رمال الشرقية (أل وهيبة) وتطل على بحر العرب، رمال منطقة السوادي وجما في ولاية بركاء، وتعد مناطق طرد سكاني حيث تقل التجمعات السكانية بهذه المناطق لعدم توفر مصادر الاستقرار الرئيسة مثل المياه والتربة واستواء السطح. وتشغل مناطق الرمال مساحات كبيرة من سلطنة عمان، فعلى سبيل المثال تغطى رمال الشرقية حوالي 9000.0 كم^2 وهى عبارة عن مجموعة من الكثبان الرملية الطولية في شكل منحنيات من الجنوب إلى الشمال (وزارة البلديات الإقليمية، 2004، ص 40) ويعيش بها عدد قليل جدا من السكان.

المصدر: موقع وزارة الإعلام العمانية 2008.

شكل (9) : أودية صلالة أثناء فصل الصيف الممطر (خريف صلالة).

المصدر: الصورة مأخوذة من أعلى قلعة نزوى التي تقع في وسط الواحة، خلال زيارة ميدانية لها عام 2008.

شكل (10) : واحة نزوى (نموذج للواحات الجبلية) بين المرتفعات.

وقد أثرت هذه التركيبة التضاريسية على توزيع السكان في عمان بأن حددت المناطق التى يتواجد فيها السكان. حيث تمثلت في مناطق المراوح الفيضية في سهل الباطنة الذي يضم نحو 27.9% من جملة السكان عام 2003، وسهل مسقط وسهل صلالة. وكذلك في مناطق الواحات سواء الجبلية أم الصحراوية التى تمثل صورة أخرى من صور السهول مع اختلاف في الخصائص والإمكانات.

غير أن طول الشواطىء العمانية كان له تأثير على تواجد عدد كبير من السكان على خط الساحل كما في الباطنة والشرقية وظفار. وقد اعتمد ذلك على طبيعة تضاريس الشريط الساحلي، فعندما تقترب المرتفعات من خط الشاطىء ويضيق سهله الساحلي أو ينخفض في صورة مستنقعات أو تتراكم على شواطئه الرمال يصبح الشريط الساحلي طاردا للسكان كما في أجزاء من الشرقية، المنطقة الوسطي ومحافظة مسقط ومحافظة مسندم ذات الشواطىء الصخرية والوعرة. وفي المقابل تصبح الشواطىء مناطق جذب للسكان عندما يتسع السهل الساحلي وتخترقه الأودية المنحدرة من المرتفعات مكونة المراوح الفيضية كما في سهل الباطنة، سهل مسقط وسهل صلالة.

ب. المناخ ومصادر المياه :

يعد تأثير المناخ في توزيع السكان ذا أهمية بالغة ليس فقط من خلال تأثيره المباشر على الوظائف العضوية للإنسان بل بطريق غير مباشر على التربة والحياة النباتية والزراعة، وكما يرى هنتنجتون Hunyington أن المناخ هو المنبع الرئيس للحضارة وموجه الهجرات البشرية ومحدد لطاقات الشعوب وشخصيتها (فتحى أبو عيانة، 2002، ص 95).

ويمثل مرور مدار السرطان (دائرة عرض 30 َ 23° شمالاً) في شمال السلطنة وهو دائرة عرض مدينة مسقط تقريبا، سببا قويا لسيادة المناخ الحار الجاف في السلطنة، كما يوجد المناخ شبه الموسمي ذو الأمطار الصيفية والضباب الكثيف والرذاذ الذي يغطى الساحل والجبل في المنطقة الجنوبية (محافظة ظفار)، ومناخ شبيه البحر المتوسط في إقليم الجبل الأخضر (جبال عمان الشمالية)، وشبه الجاف على السفوح الجبلية المطلة على سهل الباطنة والمنطقة الداخلية. ويصل المعدل السنوي للأمطار حوالي 100 ملم مع وجود تباين محلي في كمية سقوطها، فتصل إلى 350 ملم في الجبل الأخضر (شكل 11) و250 ملم في جبال القرى و150–200 ملم في السفوح الجبلية وأقل من 50 ملم في المناطق

الصحراوية (Ministry of Water Resources, 1998, P. 16). غير أن ارتفاع درجات الحرارة بحكم الموقع الفلكي أدى إلى ارتفاع معدلات التبخر لكميات المياه المتساقطة أو المختزنة سطحيا، مما قلل من الأثر الفعلي للأمطار التي تسقط على عمان.

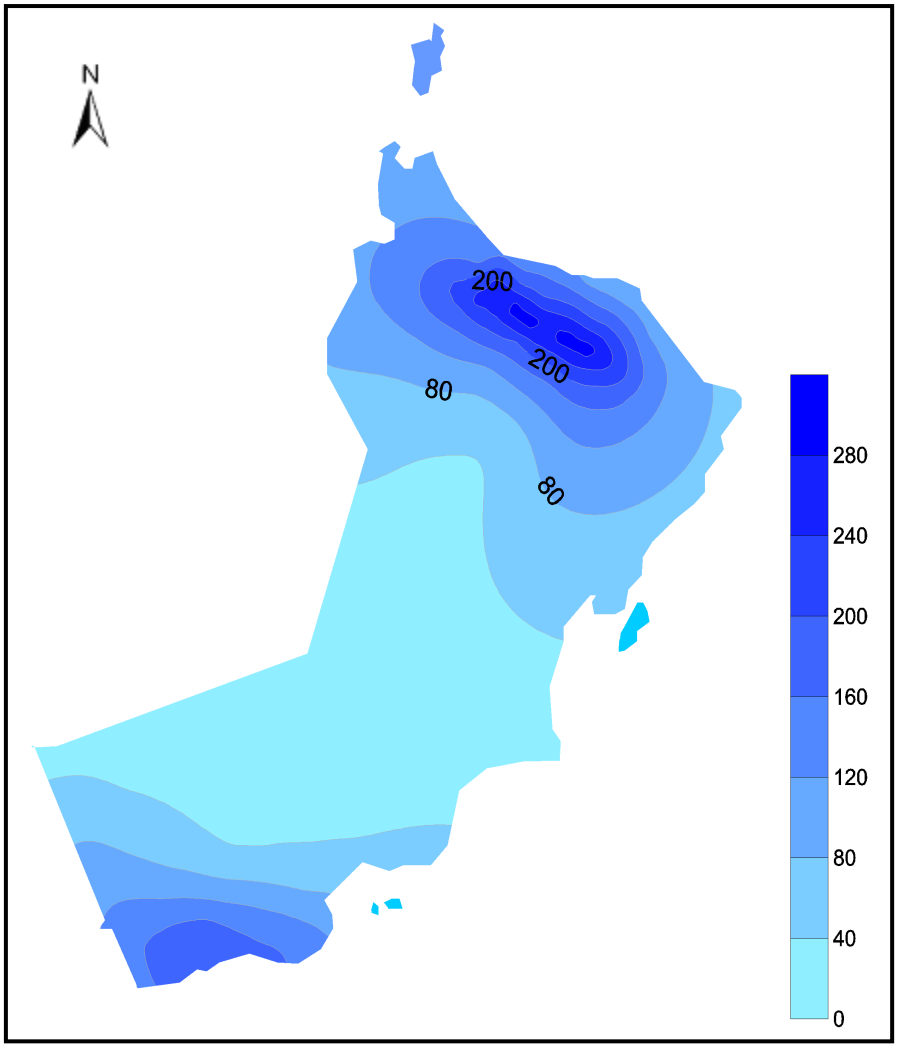

المصدر: Salim M. Al-Hatrushi, 2008.

شكل (11) : متوسط كمية المطر السنوي في عمان (ملم).

وقد أثر المناخ الحار الجاف على توزيع السكان في عمان بأن قلل إلى مدى بعيد من انتشار السكان في معظم الأراضى العمانية، وحدد المناطق التى يتواجد فيها السكان وهى غالبا التى تتوافر فيها مصادر للمياه. حيث تعد الأمطار الساقطة على الجبال المصدر الرئيس لمعظم المياه العذبة (وكما هو معلوم أن عمان تخلو من الأنهار الجارية) التي تغذي الخزانات الجوفية الكامنة. ومن المعروف أن الجزء الأكبر من عملية التغذية الجوفية يحدث على طول الأودية، حيث تنساب المياه الجوفية خلال المسامات بالصخور في اتجاه البحر، التى يتم استخراجها بإحدى الطرق التالية:

* **الآبار :**

وعددها 127824 بئرا تنتشر في معظم أرجاء عمان كما في مناطق السهول الساحلية بالباطنة وظفار وفي الواحات كما في عبري ونزوي والحمرا وغير ذلك في مناطق الداخلية والظاهرة والشرقية، وتستخدم في ري المزارع والاستخدام المنزلي، وقد كان لانتشار الآبار في هذه المناطق دور كبير في تركز السكان بها. ويختلف منسوب المياه بالآبار حسب الاستهلاك وأيضا حسب التغذية الجوفية الناتجة عن سقوط الأمطار.

* **الأفلاج[1]:**

تعد الأفلاج في عمان جزءا أصيلا من نسيج الحياة الاجتماعية للمجتمع العماني منذ القدم، فهي مورد الماء الذي قامت عليه الحياة والحضارة، وكانت حياة الإنسان العماني ولا تزال مرتبطة بهذا النظام. فإنشاء القرى والمدن على امتداد عمان وعلى مر تاريخها كان يبدأ بحفر الفلج وجريانه على سطح الأرض.

---

(1) الفلج من الفعل فلج بمعنى فلق وشق، وهو باختصار قناة مائية لها مصدر من فجوة في مكان مرتفع في طبقة صخرية، ومنها تمد قناة مسافة كيلومترات عديدة حتى تصل إلى أرض قابلة للزراعة. فإذا كانت في مستوى سطح الأرض تقام قناة سطحية، وإذا صادفت أرضا مرتفعة يتم مدها عن طريق حفرها بأسلوب يدل على مهارة متقدمة، أما إذا تطلب مدها المرور بأرض منخفضة عن مستواها أقيم لها جسر (كوبري) (سعود العنسي، 1994، ص 35). كما يعرف الفلج بأنه قناة محفورة في باطن الأرض أو على سطحها سواء كانت مغطاة أم مكشوفة لتجميع المياه الجوفية أو مياه العيون والينابيع الطبيعية أو المياه السطحية أو اعتراض وتجميع مياه السيول بحيث يتم انتقال المياه المتجمعة من مواردها في قناة الفلج طبيعيا بواسطة قوة الجاذبية الأرضية فقط في اتجاه الشريعة (هي أول مكان لظهور المياه على سطح الأرض أو بالقرب منه) دون استعمال الآلات لرفعها (وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2006).

وتتنوع الأفلاج بين:

- **أفلاج عدية (داودية)** : وهي عبارة عن أنفاق تحت الأرض وينبع من بئر جوفي كبير (شكل 12)، ويتواجد هذا النوع من الأفلاج في أعلى السهول بمناطق الباطنة والشرقية والمناطق الواحية بالداخلية والظاهرة. ويستمر جريان المياه على مدار العام وتمثل حوالي 45 % من إجمالي عدد الأفلاج بالسلطنة، ومن أشهرها فلج دارس بولاية نزوي بالمنطقة الداخلية (وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2004).

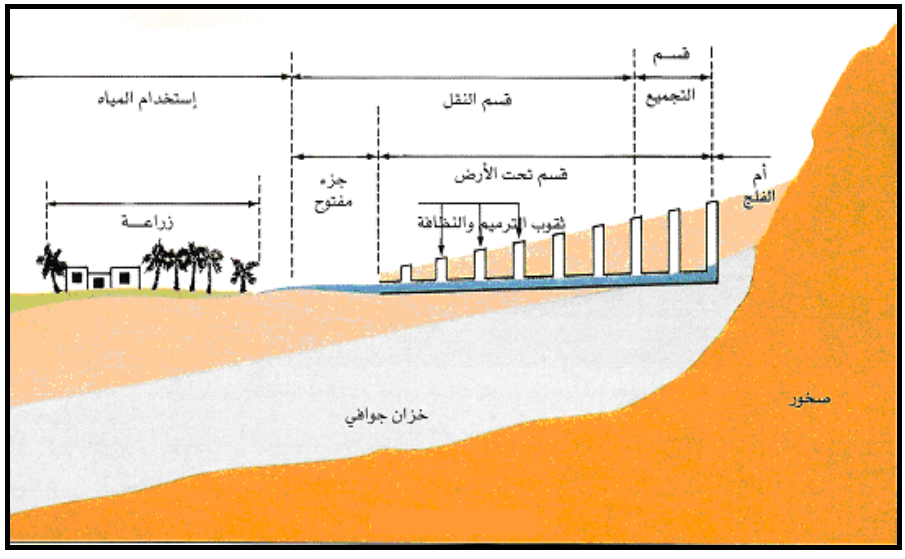

المصدر: وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2004، ص 24.

شكل (12) : نموذج لمكونات فلج عدي (داؤدي).

- **أفلاج غيلية** : وهي عبارة عن قنوات مكشوفة في معظمها ومغطاة في جزء قليل منها، ويحصل على مياهه من أدنى تدفق للوادي، حيث تتواجد عادة في مجاري الأودية. في السنوات الشحيحة الأمطار تجف معظم هذه الأفلاج نظرا لاعتمادها على المياه المتجمعة في الأودية، وهذا النوع من الأفلاج يتواجد بمناطق عديدة بشمال عمان. ويمثل ما نسبته 50% من إجمالي عدد الأفلاج بالسلطنة، ومن أمثلة هذه الأفلاج هو فلج المزارع الذي يأخذ مياهه من وادى ضيقة بالقرب من ولاية قريات (مسقط).

- **أفلاج عينية** : ويتم تغذيته من إحدى العيون المائية، وبعضها تكون مياهها حارة. ويوجد بالسلطنة عديد من العيون أشهرها عين الثوارة بولاية نخل، وعين الكسفة بولاية الرستاق (منطقة الباطنة) وفلج مسفاة العبريين[1] (ولاية الحمرا بالمنطقة الداخلية) (شكل 13)، وعين رزات في جبل القرا بمحافظة ظفار (وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2004).

ويصل عدد الأفلاج في سلطنة عمان إلى 4112 فلج منها 3017 فلجا حيا (تجرى فيه المياه) و1095 فلجا ميتا (أي جاف) (وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2004، ص ص 24، 63). وقد ارتبطت كثير من التجمعات السكانية في عمان بتوفر المياه وخاصة الأفلاج حيث نمت كثير من المحلات العمرانية بجوار مناطق الأفلاج وخاصة في المناطق الواحية والمجاورة للأودية بالمناطق الجبلية.

* **العيون :**

لعبت العيون (الينابيع) في المناطق الجافة دورا مهما في تحديد أماكن الاستيطان القديمة حيث تستغل مياهها في مجال الشرب والزراعة، كما تستغل مياه العيون المعدنية ومياه العيون الحارة كوصفات طبية للعلاج والاستشفاء. أطلق العمانيون مسمى أفلاج عينية على العيون المائية المستغلة بشكل منتظم لأغراض الزراعة أو الاستخدام المنزلي وتنتمي معظم العيون في عمان إلى هذه الفئة، بينما توجد مجموعة أخرى غير مستغلة (مها الوهيبي، 2004، ص ص 4- 7).

---

(1) تقع مسفاة العبريين في ولاية الحمرا وهى من القرى الجبلية التي تقع على ارتفاع عال وفي منطقة مضرسة والحداراتها ليست بسيطة، كما أن الطريق إليها في غاية الصعوبة حيث الارتفاع والانخفاض المفاجيء والشديد. كما لا يتوفر بها أي عنصر من عناصر الاستقرار سوى عين مائية تم استخدام مياهها كفلج، أما عناصر الاستقرار الأخرى مثل استواء السطح فتم التغلب عليه بإنشاء مدرجات صغيرة جلبت لها التربة من مناطق مجاورة. ويبدو أن الأسباب التي دفعت السكان إلى الاستقرار في هذه المنطقة الجبلية ليست إلا دواعي الأمن والحماية من النزاعات القبلية وغيرها في الماضي، حيث تحاط بمجموعة من أبراج المراقبة المقامة على المناطق المجاورة والأكثر ارتفاعا، ولكن في الوقت الحاضر ومع تطور المجتمع العماني بدأ كثير من سكانها يتجهون إلى المناطق المنخفضة في المناطق المجاورة بولاية الحمرا (الدراسة الميدانية للباحث عام 2006). ويوجد النمط نفسه من العمران الجبلي بغرض الحماية في مناطق عديدة في عمان مثل منطقة الباطنة حيث أقيمت كثير من القرى وخاصة تلك التي تقع عند أقدام الجبال على المناطق المرتفعة حتى يسهل الدفاع عنها مثل قرية عفي بوادي المعاول التي أقيمت في موضع يتمتع بالحماية الطبيعية (حمدي الديب، 1997، ص ص 58-60).

المصدر: الدراسة الميدانية للباحث عام 2006.

شكل (13) : فلج عيني بقرية مسفاة العبريين الجبلية ولاية الحمرا بالمنطقة الداخلية.

ويعد تأثير المناخ على مصادر المياه والتربة تأثيرا مباشرا، حيث حدد المناخ بعض المناطق العمانية الجافة وذات التربات الرملية المفككة، التي تمثل مناطق طاردة للسكان مثل المناطق الصحراوية بالمنطقة الوسطي ومحافظة ظفار.

ولذلك نرى أن هناك أثرا كبيرا للمناخ الحار الجاف ومصادر المياه الجوفية على توزيع السكان في عمان، فعلى قدر الماء يكون حجم المستوطنات البشرية (التجمعات السكانية) ومدى استمرارية الاستقرار بها (طه رضوان، 2004، ص 1). فقد ارتبط استقرار السكان بمناطق المراوح الفيضية بالسهول الساحلية مثل سهل الباطنة ومسقط وسهل صلالة، والأجزاء الدنيا من الأودية، وكذلك المناطق المنخفضة التي تسمح بظهور الماء الجوفي مثل الواحات الجبلية والصحراوية مثل نزوي وعبري والرستاق والبريمى وهيما.

وهذه المناطق تدين باستقرار السكان بها إلى عاملي التضاريس والمناخ، حيث ساهم العاملان في تحديد المناطق التي يمكن أن يتواجد بها الماء الجوفي والتربة الصالحة للزراعة وبالتالي يستقر بها السكان. وفقد ساهم كل من التضاريس والمناخ في تكوين التربات الصالحة للزراعة في المناطق التي بها سهول الباطنة ومسقط وصلالة، وكذلك مناطق الواحات سواء الجبلية أم الصحراوية.

وتعد التربات الفيضية الناتجة عن إرسابات الأودية في المناطق السهلية وجوانب الأودية مثل سهل الباطنة ومسقط وصلالة ومناطق الواحات الجبلية هي أفضل التربات[1] الموجودة في عمان، ويلاحظ أن هذه المناطق هي التي يتركز فيها السكان بشكل عام في عمان.

2) الضوابط البشرية :

تضم مجموعة الضوابط الجغرافية البشرية الحرف التى يعمل بها السكان، طرق النقل والمواصلات، وتوفر الخدمات. وبصفة عامة يمكن القول إن الضوابط الجغرافية الطبيعية التى سبق الحديث عنها لا يمكن أن تكون وحدها مسئولة عن توزيع السكان ولكن الضوابط البشرية التي تتلخص في علاقة الإنسان ببيئته تسهم أيضا في توزيع السكان بالمناطق المختلفة.

1. نشاط السكان :

تختلف الحرف في جذبها للسكان حسب طبيعة كل حرفة، فحرفة الزراعة مثلاً من الحرف الجاذبة للأعداد كبيرة من السكان حيث تعنى الزراعة الاستقرار والارتباط بالمكان، أما الحرف الأخرى فتتفاوت فيما بينها في جذبها للسكان، حيث نجد مثلاً حرفة الرعى التى تجذب عدداً قليلا من السكان بالمقارنة مع حرفة الزراعة.

الزراعة : وتعد من الحرف الرئيسة في العالم التي ترتبط بتوزيع كثيف للسكان، حيث تحتاج إلى أعداد كبيرة من السكان العاملين في عملية إعداد الأرض للزراعة ورعاية المحصول حتى فترة الحصاد. وغالبا ما ترتبط حرفة الزراعة بتركز سكاني أعلى من المناطق التي تمارس فيها حرف أخرى.

---

(1) تعد التربات في السلطنة حديثة التكوين، ومعظمها يتميز بارتفاع نسبة كربونات الكالسيوم في محتواها، كما أنها فقيرة المحتوى من المواد العضوية والطين بسبب الجفاف وقلة الأمطار مما يفقدها القدرة على الاحتفاظ بالمياه أو الرطوبة. كما تعاني مساحات كبيرة منها من نقص العناصر المعدنية اللازمة لنمو النباتات مثل الزنك والحديد والفسفور، ومعظمها ذات قوام خشن بسبب ارتفاع التجوية الميكانيكية الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة.

ولذلك نجد أن هناك تركزا سكانيا مرتفعا في المناطق التي تمارس فيها حرفة الزراعة مثل سهل الباطنة وصلالة وجزء من سهل مسقط.

صيد الأسماك : وتعد من الحرف التقليدية الأصيلة التي يعمل بها العُمانيون منذ فترة طويلة، بسبب طول السواحل العمانية[1]. وتعد الثروة السمكية من أهم الموارد الطبيعية العُمانية المتجددة (لطفي دسوقى، 1994، ص 143). فقد كان للإمكانيات الزراعية المحدودة في عمان دور في دفع سكانها إلى الاتجاه نحو البحر والارتزاق منه (محمد أبو العلا، 1985، ص 13). حيث يشكل البحر أسلوب عيش ومصدر دخل ومورد غذاء للمجتمع العُمانى بشكل عام والمجتمعات الساحلية في عُمان بشكل خاص، حيث يقع على السواحل العُمانية حوالي 30 تجمعا سكانيا رئيسيا (الولايات الساحلية) وأكثر من 100 تجمع فرعى (قرى الصيد). وقد قدر أن عدد السكان الذين يعيشون في قرى الصيد وعلى قطاع صيد الأسماك بشكل مباشر أو غير مباشر بأكثر من نصف مليون نسمة، كما يعمل حوالي 30 ألف عامل في قطاع صيد الأسماك (التقليدي فقط) جميعهم عُمانيون[2]، هذا بالإضافة إلى نحو 13 ألف عامل في القطاعات المكملة والمساندة لقطاع الصيد (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس 2001، ص 19).

غير أن كثرة التجمعات السكانية على السواحل العمانية ليس مرجعه فقط حرفة صيد الأسماك، بل تقترن في معظمها بحرفة الزراعة التى تمارس في سهل الباطنة وسهل صلالة وجزء من سهل مسقط.

ولذلك نجد أن هناك تركزا سكانيا مرتفعا في المناطق التى تمارس فيها حرفة الزراعة مثل سهل الباطنة وصلالة ومسقط.

---

(1) يبلغ مجموع أطوال السواحل العُمانية حوالي 1700 كلم (ونحو 3561 كلم بسواحل الجزر) (وزارة البلديات الإقليمية، مايو 2000، ص 3).

(2) ينقسم قطاع صيد الأسماك في عُمان إلى قطاعيين فرعيين، أولهما: قطاع الصيد التقليدي أو الحرفي، حيث لا تسمح القوانين العُمانية بعمل العمالة الوافدة على مراكب الصيد في هذا القطاع، وتتم عملية الصيد في المياه القريبة من السواحل العمانية. أما الثاني فهو قطاع الصيد التجاري ويسمح للعمالة الوافدة أو الأجنبية بالعمل فيه، حيث إن الشركات العاملة فيه معظمها شركات أجنبية وتعمل بعيدا عن السواحل العُمانية.

2. طرق النقل والمواصلات :

يعد النقل ووسائله من الضوابط المهمة في التوزيع الحالي للسكان على سطح الأرض، حيث أثر بطريق مباشر أو غير مباشر على التجمعات السكانية كلها دون استثناء، لما يقدمه من تسهيلات كبيرة للسكان من حيث سهولة في الحركة والتنقل والتبادل. ولم يتقصر تأثير النقل على الجانب الاقتصادى فحسب، بل أدى إلى تزايد حركة السكان واختلاطهم مما أثر في كثير من العلاقات البشرية بين الأجناس (أبو عيانه، 2008، ص ص 96-97).

وبالنظر إلى خريطة توزيع السكان وطرق النقل والمواصلات في عمان (شكل 14) نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين الطرق والتجمعات السكانية. حيث يلاحظ التركز الشديد للتجمعات السكانية على الطريق الدولي الساحلي الذي يربط مسقط بدولة الإمارات العربية المتحدة (عبر صحار). فقد كان لإنشاء هذا الطريق بالقرب من الساحل وتنامي العمران حول مساره ومداخله نحو المراكز العمرانية الساحلية مثل شناص ولوى وصحار وصحم والخابوره والسويق والمصنعة وبركاء، دور كبير في أن جعل إقليم السهل الساحلي منطقة استقرار وجذب سكاني من مناطق جبال الحجر الغربي والأودية المنحدرة منها.

وكذلك الطريق الذي يربط مسقط بصلالة عبر هيماء (المنطقة الوسطي) ولكن نظرا لوقوع معظم أجزاء هذا الطريق في النطاق الصحراوي فيزيد التركز السكاني في بدايته (مسقط والمنطقة الداخلية) وعند نهايته (محافظة ظفار)، بينما يقل التركز السكاني في المنطقة الوسطي. كما تتركز كثير من التجمعات السكانية على الطريق الذي يربط مسقط بالمنطقة الشرقية.

وقد لوحظ تطور هائل في مجموع أطوال الطرق المرصوفة (المعبدة بالأسفلت) من 10 كم عام 1970م إلى 2192 كم عام 1980م، ثم إلى 12365 كم عام 2003م، 93.4% منها طرق مزدوجة (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر، 2004، ص ص 296-297)، على الرغم من وجود عوائق طبيعية كثيرة لها تأثير كبير على بناء شبكة الطرق، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف إقامة هذه الطرق.

ولذلك نجد أن هناك أثرا واضحا من النقل ووسائله على التوزيع السكانى، وكما يقول البعض إن "الطرق تنادى العمران" للاستفادة من التسهيلات التى تقدمها.

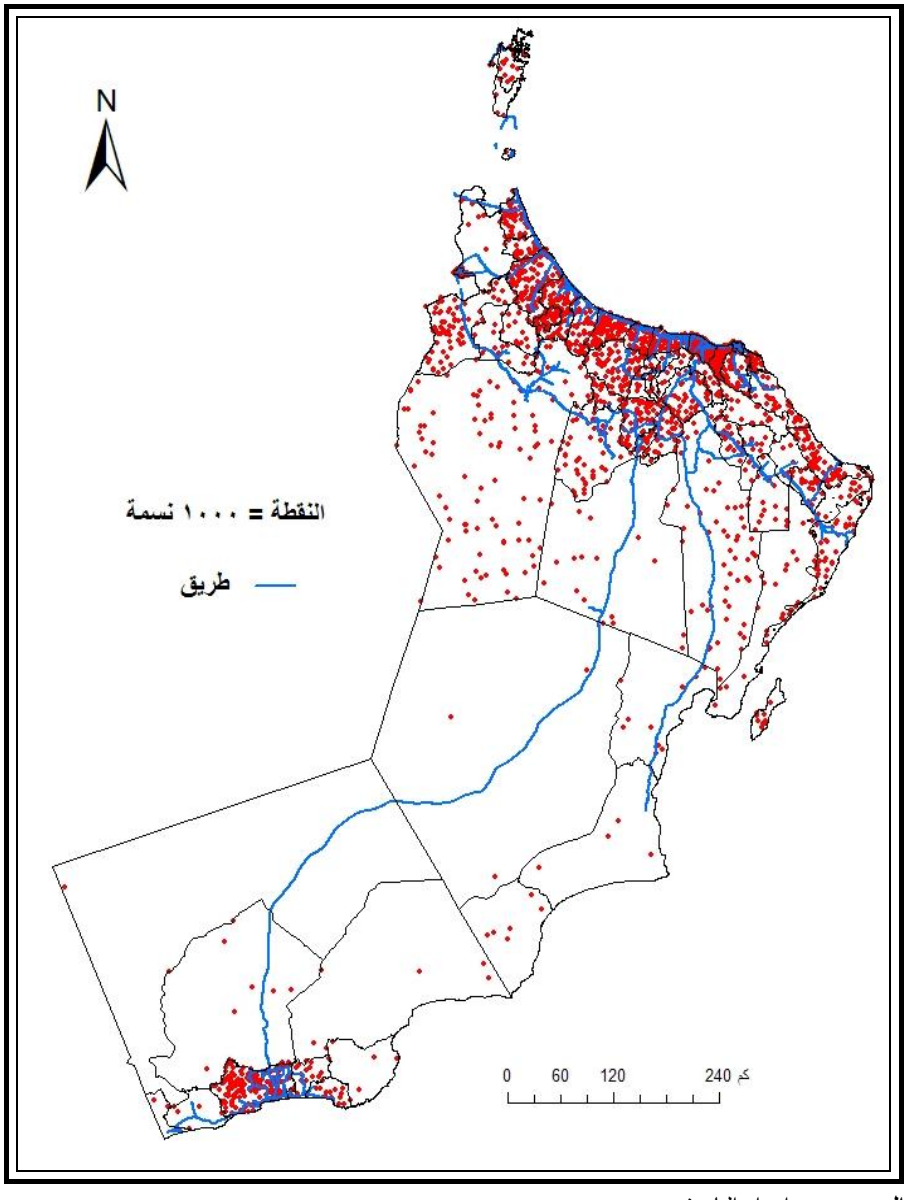

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (14) : توزيع السكان في عمان وعلاقته بطرق النقل والمواصلات عام 2003م.

3. توفر الخدمات :

غالباً ما تلعب الخدمات وتوفرها دورا كبيرا في النمو السكاني في المدن بصفة خاصة، حيث تتوفر الخدمات فيها أكثر من توفرها في القرى، ولذلك يعد الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المدينة هو أحد دوافع الهجرة من الريف للحضر. ويتحرك السكان العُمانيون في صورة هجرة بدوية – حضرية، أو ريفية – حضرية، وتتجه الهجرة إلى المدن العمانية الرئيسة ومراكز الولايات. غير أن محافظة مسقط لها الحظ الأوفر من أعداد المهاجرين سواء العمانيين أم الوافدين، بالاضافة إلى الهجرة القادمة من الريف أو المناطق البدوية هناك أيضا الهجرة من المناطق الحضرية إلى مسقط. وبحساب معدل النمو السنوي (1993–2003) لسكان محافظة مسقط العُمانيين تبين أنه معدل مرتفع جدا 2.55% بالمقارنة بمعدل النمو السنوي لجملة سكان عُمان 1.49%، وكذلك لجملة السكان العُمانيين 1.83%. ويدل ذلك على وجود تيار هجرة واضح إلى محافظة مسقط من المناطق البدوية والريفية وكذلك من المدن العُمانية الأخرى؛ للحصول على الخدمات وفرص العمل المتاحة بها، حيث تتركز في مسقط المشروعات المركزية اللازمة لإدارة الدولة الحديثة من وزارات ومؤسسات خدمية مركزية وخدمات اجتماعية وثقافية ورياضية متنوعة وكذلك المشروعات الصناعية التى توفر كثيرا من فرص العمل.

3) الضوابط الاقتصادية :

يعد حجم الاستثمارات المحرك الأهم لمعظم الضوابط الاقتصادية، فتركز الاستثمارات في مناطق معينة وبخاصة في قطاع الصناعة التحويلية والخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة، والاستثمار في إنشاء مرافق البنية التحتية من طرق وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والإسكان ومشروعات حماية وتحسين البيئة، يؤدي حتما إلى توفير كثير من فرص العمل وبالتالي زيادة معدلات دخول الأفراد والأسر مما يساعد في رفع مستوى المعيشة. وقد دفع ذلك كثيراً من الأفراد وخاصة من المناطق الريفية أو البدوية أو المدن الصغرى (حيث تكون مستويات الدخول والمعيشة منخفضة) إلى الهجرة والتوجه إلى حيثما تكون الأوضاع الاقتصادية أفضل.

وبتتبع المسار التاريخي لنمط التوزيع المكاني للاستثمارات في السلطنة خلال الفترة 1976 – 2006م كما يعكسه التوزيع النسبي للمصروفات الإنمائية في الخطط الخمسية الست الماضية، كما هو مبين بالجدول رقم (6) نجد أن محافظة مسقط وحدها كانت تستحوذ على ما يقترب من نصف الاستثمارات (43 – 56%) المخصصة في الخطط الخمسية الثلاث الأولي. ويعد ذلك أمرا طبيعيا، وخصوصا أن عمان كانت تمر بمرحلة بناء الدولة الحديثة حيث بناء والمرافق والخدمات الأساسية والمؤسسات والهيئات والوزارات المختلفة، وقد أدى ذلك إلى خلق كثير من فرص العمل في مسقط، فتدفقت أعداد كبيرة من المهاجرين من المناطق الريفية والبدوية وحتى من المدن العمانية الأخرى. ومن ثم تزايدت معدلات النمو العمراني في محافظة مسقط وخصوصا في ولايتي بوشر والسيب.

بعد استكمال معظم المرافق والخدمات الأساسية في محافظة مسقط ومع بدء تنفيذ مرتكزات الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان 2020)، أصبح التوزيع المكاني للاستثمارات أقل تبانيا، وخاصة بعدما تقرر تحديد حصة محافظة مسقط بما لايزيد عن (20%) من جملة الاستثمارات المخصصة للمحافظات والمناطق العمانية من بداية الخطة الخمسية الرابعة 1991–1995، وفي مقابل ذلك ازدادت حصص المناطق الأخرى. وقصد من ذلك زيادة معدلات التنمية بالمحافظات والمناطق الأخرى بشكل يؤدى إلى تخفيف تيارات الهجرة الداخلية إلى محافظة مسقط. حيث زادت الاستثمارات (المصروفات الإنمائية) لكل من الباطنة والشرقية والداخلية والوسطي ومسندم في الخطط من الرابعة (1991–1995) حتى السادسة (2001–2005)، وذلك بما يتوافق مع حجم السكان فى المحافظات والمناطق بصفة عامة (جدول 8).

ومما سبق يتضح أن للضوابط الاقتصادية – وخصوصا حجم الاستثمارات – دورا مهما في زيادة أعداد السكان في المحافظات والمناطق (عن طريق الهجرة) مثل محافظة مسقط التي تستحوذ على نسبة كبيرة من سكان عمان في الوقت الحالي.

جدول (8) : التوزيع النسبي للمصروفات الإنمائية للمحافظات والمناطق خلال الخطط الخمسية في الفترة 1976 – 2005.

المحافظات / المناطق	الخطط الخمسية						التوزيع النسبي للسكان %
	الأولى 80–1976	الثانية 85 – 81	الثالثة 90 – 86	الرابعة 95 – 91	الخامسة 2000–96	السادسة 2005 – 01	
مسقط	42.3	56.3	48.9	18.9	10.3	12.7	27.0
الباطنة	--	--	--	15.4	9.5	15.1	27.9
مسندم	--	--	--	3.4	1.5	2.2	1.2
الظاهرة	--	--	--	8.1	7.5	5.9	8.9
الداخلية	--	--	--	9.5	11.9	14.1	11.4
الشرقية	--	--	--	10.5	7.7	7.8	13.4
الوسطى	--	--	--	1.9	2.3	4.5	1.0
ظفار	--	--	--		5.4	5.4	9.2
بقية المناطق	57.7	43.7	51.1	--	--	--	-
جملة الاستثمارات	--	--	--	74.9	65.1	67.7	-
مشاريع شاملة	--	--	--	25.1	34.9	32.3	-
جملة	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ملاحظة: لا تشمل حصة الحكومة في المصروفات الإنمائية لشركة تنمية نفط عمان، والتنقيب عن الغاز الطبيعي بواسطة شركة تنمية نفط عمان، ومصروفات الدفاع والأمن القومي.

المصدر: وزارة التنمية ووزارة الاقتصاد الوطني: الخطط الخمسية العمانية (من الأولى حتى السادسة).

(ج) توزيع التجمعات العمرانية :

بدراسة التجمعات العمرانية في عمان حسب تعداد 2003 تبين أن عددها بلغ 5048 تجمع عمراني (جدول 9)، 0.2% فقط من جملة هذه التجمعات يزيد عدد سكانها عن 30000 نسمة، و1.6% يتراوح عدد سكانها بين 1001 و 30000 نسمة وهي مدن محافظة مسقط والمراكز الإقليمية مثل صحار والخابورة والرستاق ونزوى وصلالة وصور

وعبرى والبريمى. بينما الغالبية العظمى من التجمعات العمرانية (63.2%) يتراوح حجمها السكاني بين 6 و 1000 نسمة، مما يعنى أن المجتمع العماني يميل إلى سكنى التجمعات الصغيرة والصغيرة جدا (شكل 15 و 16)، والسبب في ذلك يعود إلى دور العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية (السابق ذكرها) في تحديد مواقع التجمعات العمرانية، حيث لا يمكن إغفال دور التضاريس ومصادر المياه والعوامل الأخرى في تحديد مواقع وحجم هذه التجمعات.

جدول (9) : التوزيع النسبي للتجمعات العمرانية حسب فئات الحجم بالمحافظات والمناطق العُمانية 2003.

المحافظة/ المنطقة	جملة		التجمعات العمرانية %					
	عدد	%	بدون سكان	1 – 5 نسمة	6 – 50 نسمة	51 – 1000 نسمة	1001 – 30000 نسمة	أكثر من 30000 نسمة
الباطنة	1038	100	17.5	5.6	28.1	37.5	11.1	0.2
مسقط	168	100	8.9	4.2	32.1	46.4	6.0	2.4
الشرقية	1008	100	20.8	5.8	28.9	40.3	4.1	0.1
الداخلية	613	100	18.4	5.2	26.1	42.3	7.8	0.2
ظفار	1041	100	29.4	7.3	32.3	30.3	0.6	0.1
الظاهرة	612	100	13.9	9.6	34.6	37.1	4.6	0.2
مسندم	380	100	70.3	9.2	12.1	6.8	1.6	--
الوسطي	188	100	42.6	3.7	20.2	30.9	2.6	--
جملة	5048	100	24.9	6.6	28.3	34.9	5.1	0.2

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات وزارة الاقتصاد الوطني، 2005أ، ص ص 15-163.

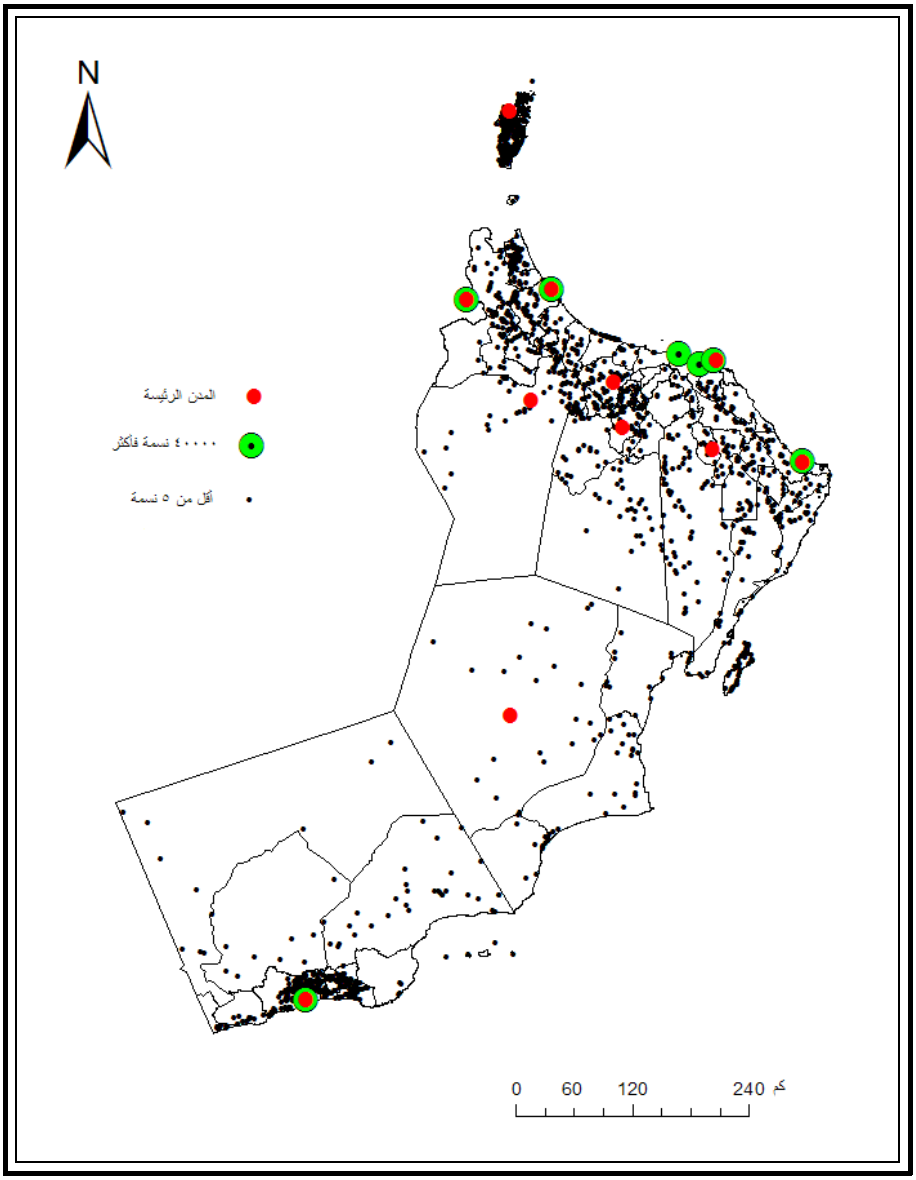

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على وزارة الاقتصاد الوطنى، تعداد 2003 بيانات غير منشورة.

شكل (15) : التجمعات العمرانية الكبيرة والصغيرة جدا فى سلطنة عمان عام 2003م.

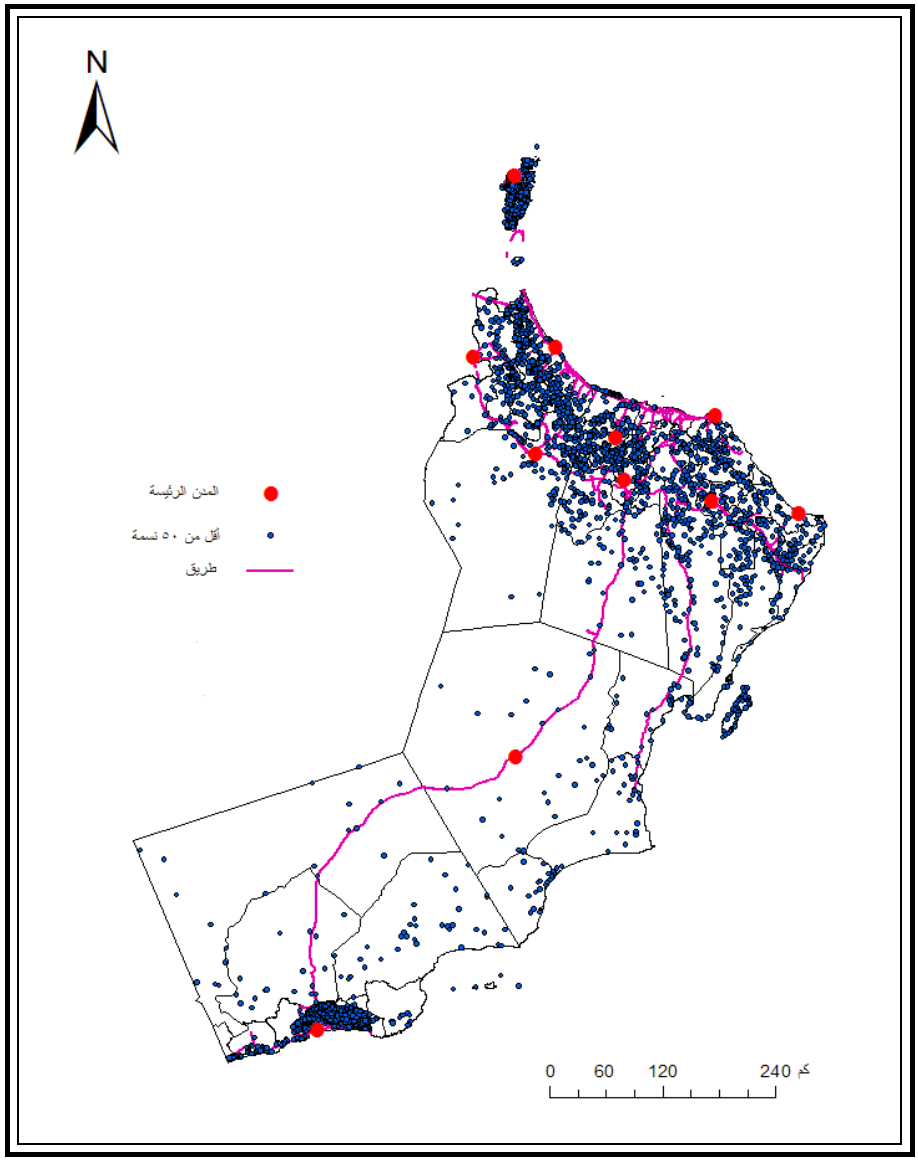

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على وزارة الاقتصاد الوطنى، تعداد 2003 بيانات غير منشورة.

شكل (16) : التجمعات العمرانية الصغيرة فى سلطنة عمان عام 2003م.

وقد أثبتت الدراسة الميدانية للباحث في أكثر من منطقة وولاية أن التجمعات العمرانية الصغيرة جدا (1 – 5 نسمة) (6.6% من جملة التجمعات) يسكن معظمها الوافدون[1] وهم من العمال معظمهم من الهنود يعملون بالزراعة (ملحق 1) مثل تجمعات: فيض 3 نسمة (ولاية شناص بالباطنة) والحجاز 4 نسمة (ولاية ضنك بالظاهرة) ووادي الحجر 3 نسمة (ولاية إزكى بالشرقية) وحار 3 نسمة (ولاية رخيوت بظفار). أما التجمعات الصغيرة أقل من خمسين نسمة فيشغل بعضها عمالة شرق آسيوية للعمل في مزارع الحيوانات أو مزارع الدواجن مثل: الحابية 19 نسمة (ولاية السويق بالباطنة) وسيح البوتة 20 نسمة (ولاية نزوي بالداخلية) والثاوية 39 نسمة (ولاية المضيبى بالشرقية).

وفي المقابل نجد أن حوالي ربع (24.9%) عدد التجمعات العمرانية كانت خالية من السكان وقت عملية العد (تعداد 2003) ويرجح أن ذلك يرجع إما إلى هجرة السكان لبعض المحلات العمرانية نتيجة لجفاف مصدر المياه الجوفية أو للطبيعة التضاريسية الصعبة مثل مسندم التي وجد بها 70.3% من جملة التجمعات دون سكان (شكل 17)، أو للطبيعة الرعوية مثل المنطقة الوسطي التي بها 42.6% من جملة التجمعات العمرانية كانت خالية وقت عملية العد في 2003.

(د) تركز السكان :

يتسم توزيع السكان في سلطنة عمان بعدم الانتظام بين المحافظات والمناطق. ويتضح من الجدول (10) والشكل (18) أن السكان يتركزون في مساحات صغيرة وهو النمط المعروف في الأقاليم الجافة، حيث تلعب الظروف الطبيعية والبشرية دورا كبيرا في تركز السكان في مناطق معينة دون أخرى.

فقد لوحظ أن أكثر من نصف السكان (54.9%) يتركزون في مساحة صغيرة لا تزيد عن 5.3% من جملة المساحة الكلية للسلطنة، كما أن قرابة 80 % من السكان يعيشون على 27.4% من جملة مساحة سلطنة عمان، بينما يعيش 1.0% فقط من السكان على 25.7% من جملة مساحة السلطنة. وهذا يعنى أن توزيع السكان في عمان يمكن وصفه بأنه توزيع غير منتظم ويتميز بالتركز الشديد للسكان في مناطق معينة.

---

(1) سيرد تفصيل لهذا الموضوع عند دراسة توزيع الوافدين بسلطنة عمان.

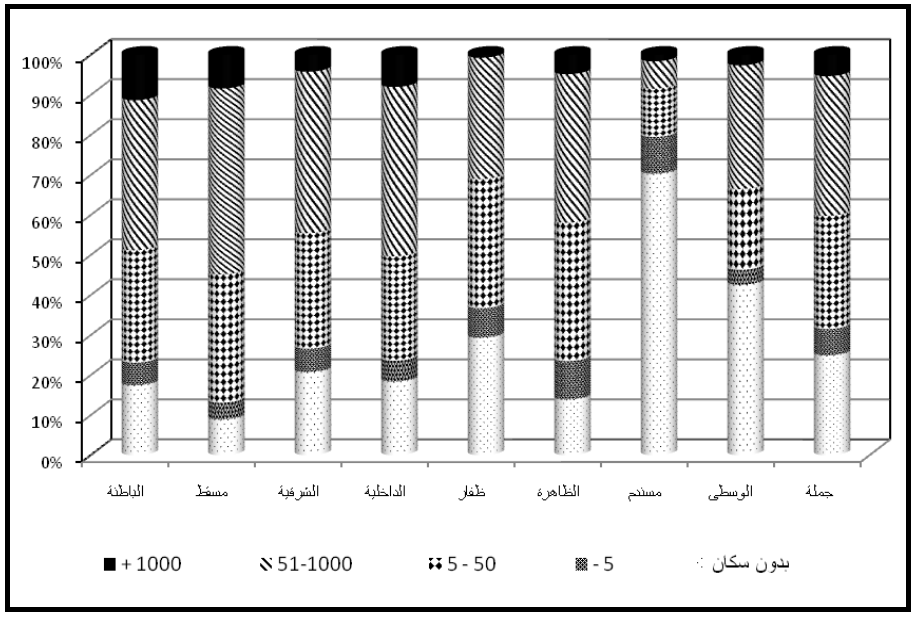

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (17) : التوزيع النسبي للتجمعات العمرانية حسب حجم السكان بسلطنة عمان عام 2003م.

جدول (10) : العلاقة بين السكان والأرض (منحنى لورنز) في سلطنة عمان 2003.

المحافظة / المنطقة	السكان			المساحة		
	العدد	%	% تراكمى	المساحة	%	% تراكمى
الباطنة	653505	27.9	27.9	12500	4.0	4.0
مسقط	632073	27.0	54.9	3900	1.3	5.3
الشرقية	313761	13.4	68.3	36400	11.8	17.1
الداخلية	267140	11.4	79.7	31900	10.3	27.4
ظفار	215960	9.2	88.9	99300	32.1	59.5
الظاهرة	207015	8.9	97.8	44000	14.2	73.7
مسندم	28378	1.2	99.0	1800	0.6	74.3
الوسطي	22983	1.0	100.0	79700	25.7	100.0
جملة	2340815	100.0	--	309500	100.0	--

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات تعداد 2003.

بيد أنه في الواقع يعيش سكان عمان على مساحات أقل من ذلك بكثير، حيث إن عملية حساب منحنى لورنز تتم وفق المساحة الكلية للمحافظة أو المنطقة وعدد سكانها. بينما يتركز السكان في مساحات صغيرة جدا ولا ينتشرون على مختلف المساحة الكلية، وقد تبين ذلك عند تناول توزيع التجمعات السكانية، حيث يسود نمط التجمعات الصغيرة والصغيرة جدا في معظم المحافظات والمناطق (عدا المناطق الحضرية من مسقط). وهذا يعنى أن السكان أكثر تركزا مما تشير إليه نتائج منحنى لورنز (شكل 18).

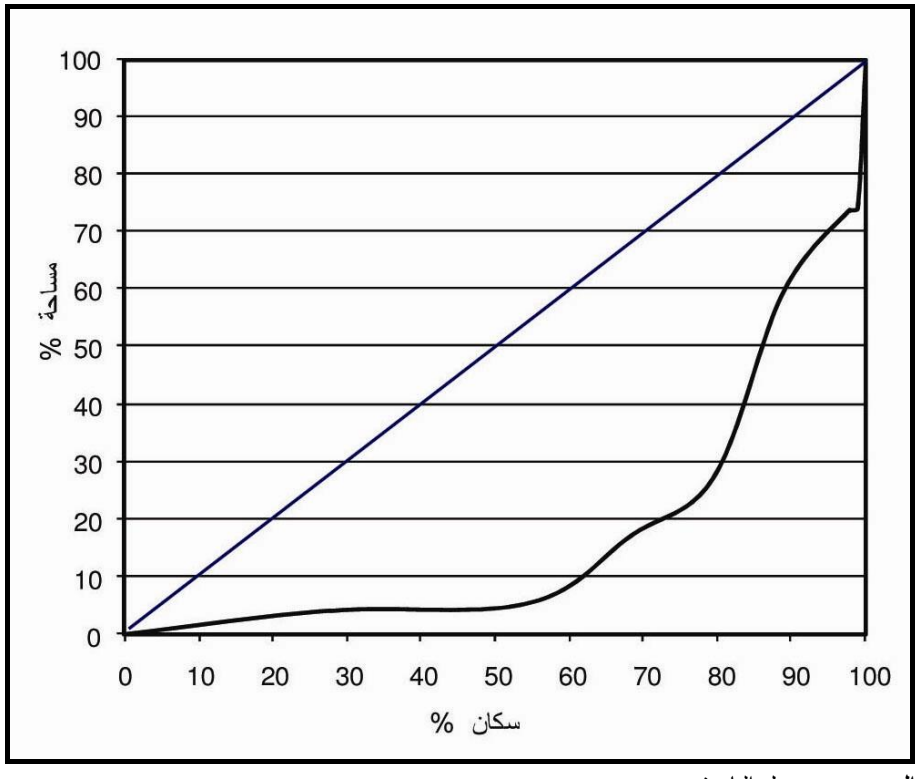

المصدر: من عمل الباحث.

شكل (18) : السكان والأرض (منحنى لورنز) في سلطنة عمان 2003.

(هـ) توزيع السكان بين الحضر[1] والريف:

يعد التحضر ظاهرة قديمة بالنظر إلى حجم المدن القديمة وكثافتها السكانية وكان لحجم السكان وكثافتهم وتطور نظم الإدارة ووجود مقار الحكم من العوامل الأساسية في تنامي ظاهرة التحضر. ومع الثورة الصناعية ظهرت خصائص جديدة للتحضر حيث أصبح انتشار المصانع وتركز العمال من العناصر المهمة للنمو الحضري، ولكن هذا النمط أخذ يتراجع مع الازدهار الاقتصادي ونمو القطاع الخدمي، حيث غدت المدينة مركزا للخدمات والاستهلاك أكثر من كونها مركزا للإنتاج. وقد انتقل هذا النمط إلى الدول النامية، حيث ارتبط النمو الحضري بتوافر الخدمات ونمو التجارة وتواجد مقر للحكم أحيانا (ماهر الليثي، 2008، ص 1).

وتختلف ملامح التحضر في دول العالم النامى عن العالم المتقدم، ففي العالم النامى تتركز نسبة كبيرة من السكان في مدينة واحدة غالبا ما تكون العاصمة، بينما يتبع نظام التحضر في العالم المتقدم قاعدة المرتبة/الحجم (Rank-size rule)، حيث يكون حجم سكان المدينة الثانية نصف حجم المدينة الأولى (الكبرى) تقريبا. وقد تحطمت هذه القاعدة في العالم النامى، فسادت فيه ظاهرة الهيمنة (primacy) الحضرية حيث يتراوح الحجم السكانى للمدينة الأولى بين 10 و 30 % من جملة السكان (Dickenson et al., 1996, pp. 194-195).

كما لم يرتبط التحضر في سلطنة عمان (وباقي دول الخليج العربية) بظاهرة التصنيع كما حدث في الدول الغربية (منذ بداية الثورة الصناعية)، بل كانت الرقعة الجغرافية المحدودة ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة المتمثلة في الصحارى وندرة المياه من جانب، وسيادة النشاط التجارى والسياسات التنموية التي ركزت على عدد محدود من المدن من جانب آخر هي أهم دوافع التحضر في منطقة الخليج (صالح الهذلول، 2003، ص 77).

---

(1) عرف التعداد العماني لعام 2003 المدينة (أي منطقة حضرية) كل من ولايات مسقط، ومطرح، وبوشر، والسيب، ومراكز الولايات الأخرى. وكذلك كل تجمع سكاني ثابت يبلغ عدد سكانه 2500 نسمة أو أكثر، شريطة أن يتوفر فيه على الأقل ثلاث من الخدمات الأساسية التالية: مدرسة إعدادية أو ثانوية، كهرباء من الشبكة العامة ، مركز صحي حكومي، خدمات الهاتف. ويعد كل تجمع سكنى بخلاف ما سبق هو قرية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005).

فقد قدرت نسبة سكان الحضر بنحو 5.0% فقط من جملة سكان عمان في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، 90.0% لسكان الريف و 5.0% لسكان البدو (فتحى أبو عيانه، 1984، ص ص 215–217). غير أن سلطنة عمان شهدت منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي نهضة وتنمية اقتصادية شاملة واكبتها تنمية حضرية غير مسبوقة في تاريخ عمان. وأصبحت عملية التحضر العماني من وسائل التنمية الشاملة. ومما يبهر حقا تلك السرعة القياسية التي نمت بها المدن العمانية وارتفاع نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان (ماهر الليثي وآخرون، 2007، ص 45).

فقد تسارعت المشروعات التنموية مما أدى إلى توسعات عمرانية وظهور مراكز للاستقطاب الحضري في عواصم الولايات. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة سكان الحضر إلى قرابة 71.7% من جملة السكان عام 1993 (جدول 11)، يتركز معظمهم في مسقط والمدن الساحلية والمدن التاريخية في الداخل (شكل 19).

جدول (11) : التوزيع النسبي لسكان سلطنة عمان (حضر/ ريف) 1993 و 2003.

المحافظة / المنطقة	حالة السكان			
	حضر %		ريف %	
	1993	2003	1993	2003
الباطنة	68.2	66.8	31.8	33.2
مسقط	97.2	97.2	2.8	2.8
الشرقية	54.0	53.9	46.0	46.1
الداخلية	56.0	54.5	44.0	45.5
ظفار	72.4	73.5	27.6	26.5
الظاهرة	55.7	59.9	44.3	40.1
مسندم	62.3	69.2	37.7	30.8
الوسطي	18.5	24.4	81.5	75.6
السلطنة	71.7	71.5	28.3	28.5

المصدر: وزارة التنمية، تعداد 1993، وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003.

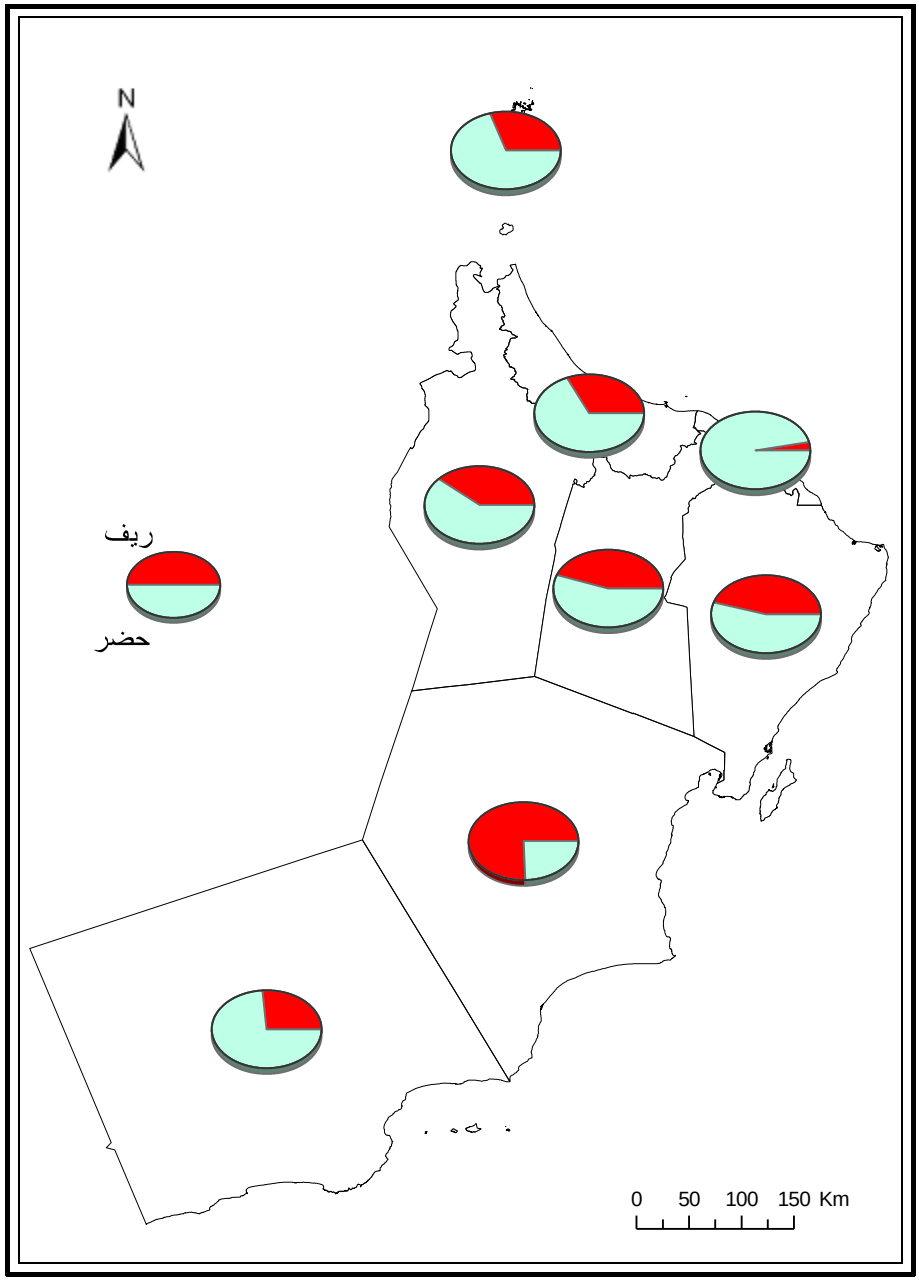

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (19) : التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف في سلطنة عمان عام 2003م.

ويتوزع سكان الريف (القرى)[1] في سلطنة عمان بين: التجمعات الريفية المستقرة التي تعتمد على مياه الافلاج والعيون والآبار وتمثلها التجمعات القروية في سهول الباطنة، ومسقط، وصلالة. وسكان الواحات الجبلية في الداخلية والظاهرة، والشرقية. والسكان البدو في المناطق الصحراوية (أعدادهم تتقلص بشكل مستمر). وترتفع نسبة سكان الريف في مناطق الوسطي والشرقية والداخلية والظاهرة والباطنة (جدول 11)، ولعل ذلك مرجعه إلى توفر الأرض الزراعية والتربة الصالحة للزراعة وكذلك توفر مصادر للمياه في هذه المناطق. ولم يحدث تغير يذكر حسب بيانات تعداد 2003 فقد ظلت نسبة سكان كل من الحضر والريف كما هي دون تغير واضح.

وتستحوذ مسقط وحدها على 36.9% من جملة سكان الحضر في عمان بينما يوجد في منطقة الباطنة 31.4% من جملة سكان الريف في عمان، ويرجع ذلك كون مسقط عاصمة البلاد وإلى كون الباطنة منطقة التوطن الزراعي في عمان. ويتفاوت التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف على مستوى المحافظات والمناطق حسب تعداد 2003م.

(و) توزيع السكان الوافدين :

نظرا لتنوع المشروعات الممولة من عائدات النفط ولحاجة سوق العمل العمانى لعمالة وافدة فقد وفد إلى عمان عدد كبير من الآسويين والعرب منذ منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات. حيث بلغ عدد الوافدين في بداية السبعينيات حوالى 107000 نسمة بنسبة تقدر بحوالى 14.8% من جملة السكان في هذه الفترة (صالح الهذلول ومحمد عبد الرحمن، 2000، ص 372). وفي عام 1993 بلغ عددهم نحو 534848 نسمة يمثلون 26.5% من جملة السكان في السنة نفسها ولم يزد العدد كثيراً حسب تعداد 2003. وبذلك تعد عمان (بالإضافة إلى السعودية) من أقل الدول الخليجية حيث حجم السكان الوافدين، فقد بلغت نسبة الوافدين 80% تقريبا من جملة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحو 78.4% في قطر وحوالي 66.1% بالكويت فى عام 2006 (جدول 12). ولكن وحسب تقدير وزارة الاقتصاد

---

(1) يستخدم التعداد العماني (2003) مصطلح القري بحجة أن المساحات الريفية غير متصلة في معظم الأحيان، ولكن يوجد اتصال بين المناطق الريفية في ساحل الباطنة، بالاضافة إلى مناطق الواحات الكبيرة المساحة مثل نزوى والرستاق وعبرى والبريمي.

الوطنى لعام 2008 فقد بلغ عدد الوافدين فى عمان 900248 نسمة يمثلون 31.4% من جملة السكان في العام نفسه، وإن صح هذا التقدير فإنه يعنى أن تدفق العمالة في السنوات الأخيرة زادت وتيرته بشكل كبير عن الفترات السابقة. ومما سبق يتضح أن معدل النمو السنوى للسكان الوافدين قد بلغ ذروته في الفترة 2003–2008 حيث وصل إلى 9.52% سنويا (جدول 13) في تلك الفترة، وهو بذلك يفوق معدل النمو السنوى للسكان العمانيين بكثير رغم ما قيل عن سياسة التعمين بالقطاعات الحكومية والخاصة. ولكن يبدو أن التوسع في المشروعات الاقتصادية والخدمية مثل مشروع ميناء صحار بمنطقة الباطنة وميناء الدقم بالمنطقة الوسطى، وكذلك نمو القطاع الخاص كان له الدور الأكبر في زيادة أعداد الوافدين في هذه الفترة.

جدول (12) : سكان دول مجلس التعاون الخليجي بين المواطنين والوافدين 2006.

الدولة	مواطنين		وافدين	
	نسمة	%	نسمة	%
سلطنة عُمان	1843000	73.5	666000	26.5
المملكة العربية السعودية	16854157	72.9	6264837	27.1
مملكة البحرين	448500	61.9	276150	38.1
دولة الكويت	973000	33.9	1894000	66.1
دولة قطر	176000	21.6	637000	78.4
دولة الإمارات العربية المتحدة	825495	20.1	3280932	79.9
جمـلة	21120152	61.9	13018919	38.1

ملاحظة: الدول مرتبة حسب نسبة الوافدين.

المصدر: جمال هنداوى، ابريل 2008، ص: 91، اعتمادا على بيانات: مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2005 و UN, 2006.

جدول (13) : السكان الوافدون إلى سلطنة عمان (1993 –2008).

السنة	عدد السكان (نسمة)		% من جملة السكان	معدل النمو السنوى %	
	وافدون	جملة		وافدون	عمانيون
1993	534848	2018074	26.5	––	––
2003	559257	2340815	23.9	0.45	1.80
2008	900248	2867428	31.4	9.52	1.98
2008 –1993	––	––	––	3.47	1.88

المصدر: – وزارة التنمية، التعداد العام للسكان 1993.

– وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003، المجلد الأول.

– Ministry of National Economy, October 2009, P. 64.

– النسب ومعدل النمو من حساب الباحث.

وقد كان للعلاقات العمانية – الهندية التى تمتد جذورها إلى فترة طويلة اثر واضح في زيادة أعداد الهنود في عمان حيث بلغت نسبتهم 13.3% من جملة السكان في عمان عام 1993 يمثلون حوالى 50% من جملة السكان الوافدين في السنة نفسها. وقد استمر تدفق الهنود إلى عمان حتى بلغ عددهم أكثر من 300 ألف نسمة عام 2003 (جدول 14 وشكل 20) يمثلون 53.8% من جملة السكان الوافدين في السنة نفسها، وتشير بعض التقديرات أن عدد الهنود العاملين في القطاع الخاص فقط بلغ عددهم في عام 2007 إلى حوالى 476127 نسمة (باقر النجار، 2008، جدول 6–2). بينما لاتزيد نسبة أكبر الجاليات العربية في عمان (وهى المصرية) عن 4.2% من جملة السكان الوافدين في عام 2003 (جدول 14).

وفي الواقع هناك جملة من الأسباب أدت إلى تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي (عمان جزء منها) أهمها:

- مهارات العامل الأسيوي: بعضهم من يجيد أكثر لغة من أجنبية، ونسبة كبيرة منهم لديه مقدرة على التعامل مع أجهزة الحاسوب. كما أنه أكثر طاعة وأكثر تحملاً لظروف العمل وتقبلا لأداء الأعمال الخدمية المتنوعة. كما أن للعمالة الآسيوية قدرة على القيام بأكثر من عمل داخل المؤسسات أو حتى في العمل الحر (فمنهم من يعمل سباكا ونجارا وأكثر من ذلك).

- أجور العمالة الآسيوية بصفة عامة رخيصة بالمقارنة بالعمالة الوطنية أو العربية. حيث كثرة عوامل الطرد في الدول الآسيوية والقوة الشرائية لعملاتهم المحلية جعلتهم يقبلون أجورا منخفضة بالمقارنة بالعمالة الوطنية أو العربية، مما يجعلهم الأكثر طلبا لأصحاب الأعمال والمشروعات (جمال هنداوى، أبريل 2008، ص: 92).

وقد ساهمت هذه العوامل وغيرها في تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية والوطنية مما جعل سوق العمل يعتمد على العمالة الآسوية أكثر من اعتماده على العمالة الوطنية والعربية.

جدول (14) : الجنسيات الرئيسة للوافدين إلى عمان (1993 و 2003).

الجنسية	1993		2003	
	عدد (نسمة)	% وافدين	عدد (نسمة)	% وافدين
دول مجلس تعاون	5607	1.1	9605	1.7
مصرى	32995	6.2	23711	4.2
عرب أخرون	26324	4.9	28750	5.1
هندى	267584	50,0	300693	53.8
آسيويون أخرون	188004	35.1	180439	32.3
بريطانى	7473	1.4	415	0.7
أوربيون أخرون	2960	0.6	3603	0.7
افريقى	1169	0.2	ضمن جنسيات أخرى	
جنسيات أخرى	2732	0.5	8341	1.5
جملة الوافدين	534848	100.0	559257	100.0

المصدر: – وزارة التنمية، تعداد 1993، ص ص: 137–138.

– وزارة الاقتصاد الوطنى، تعداد 2003، بيانات غير منشورة.

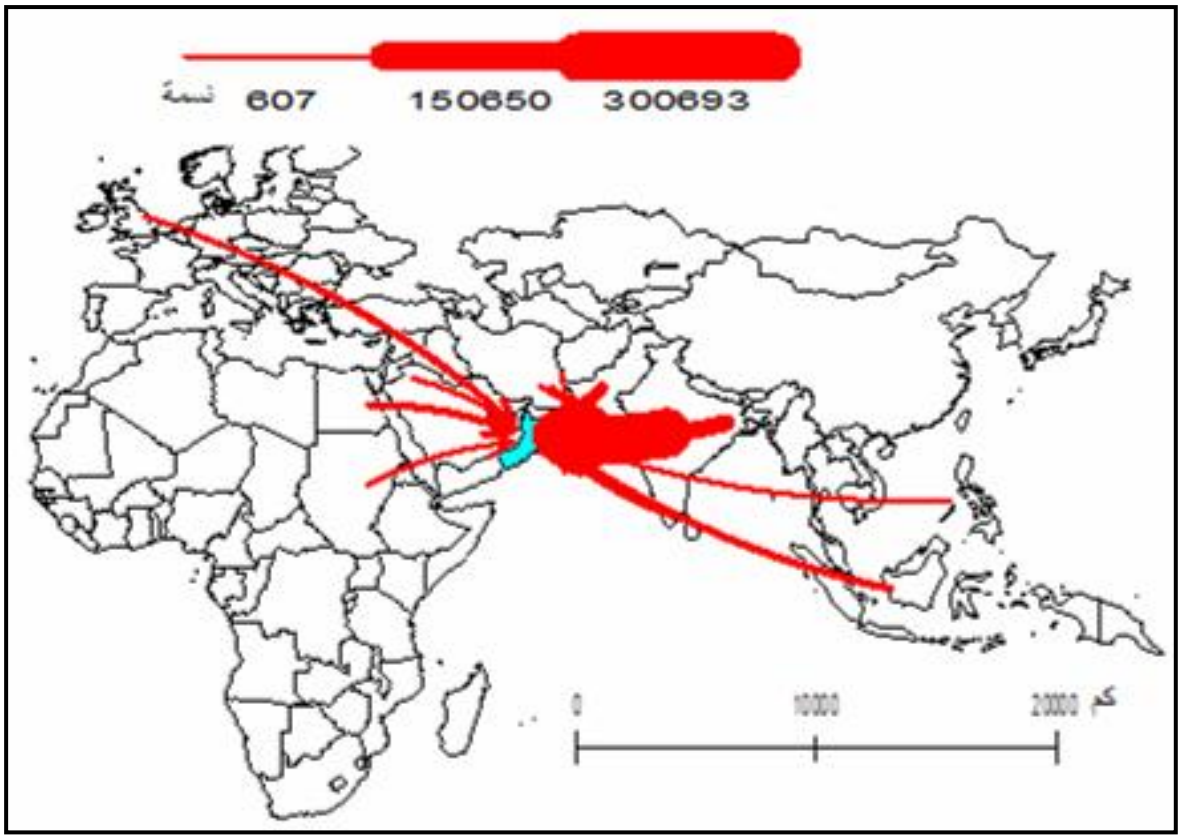

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات تعداد 2003.

شكل (20) : تيارات الهجرة الوافدة إلى عمان 2003.

وجغرافيا ينتشر السكان الوافدون في كل المحافظات والمناطق العمانية بنسب مختلفة وحسب طبيعة وحاجة كل محافظة ومنطقة للعمالة الوافدة، ففي عام 2003 بلغ عددهم 559257 نسمة يعيش 14.0% فقط في المناطق الريفية (وزارة الاقتصاد الوطنى، 2005، ص 94)، أى أن معظم الوافدين يعيشون في المناطق الحضرية. ومحافظة مسقط كونها عاصمة الدولة وبها معظم المشروعات والخدمات والاستثمارات فإنها تستقطب معظم المهاجرين الوافدين إليها، ففي عام 2008 أصبح ما يقارب من نصف سكانها (48.0%) من الوافدين (جدول 15) يمثلون 44.5% من جملة الوافدين بالسلطنة كلها في السنة نفسها.

وتختلف نسبة الوافدين بين المحافظات والمناطق، ففي عام 2003 بلغت نسبة الوافدين أكثر من 30% من السكان في محافظتى مسقط وظفار (شكل 21)، فمسقط العاصمة ومركز جذب كبير، أما ظفار فهى عاصمة الجنوب وبها معالم وأنشطة سياحية كثيرة مثل خريف صلالة، الأمر الذى أدى إلى جذب عدد كبير من الوافدين إليها للعمل في الأنشطة السياحية. كما تراوحت نسبة الوافدين بين 20 و 30% في محافظة مسندم ومنطقتى الظاهرة والوسطى، فمنطقة الظاهرة تشترك مع دولة الإمارات العربية في الحدود مما يجعلها بمثابة ترنزيت للوافدين وخصوصا الذين يرغبون في دخول دولة الإمارات أوالعكس. أما المنطقة الوسطى فبها مشروعات اقتصادية كثيرة مثل استخراج النفط بالإضافة إلى مشروع ميناء الدقم الذى يجذب كثيرا من العمالة الوافدة. وتقل نسبة الوافدين عن 20% في بقيه المناطق مثل الباطنة حيث النشاط الزراعى والصيد فالأول لا يحتاج إلى عمالة وافدة كثيرة مثل النشاط الصناعى أو الخدمى أما الصيد فممنوع على العمالة الوافدة العمل فيه. وبصفة عامة فقد زادت نسبة الوافدين في المكون السكانى لكل محافظة ومنطقة بين تعداد 2003 وتقدير 2008 (جدول 15).

وبدراسة التجمعات العمرانية حسب تعداد 2003م تبين وجود تجمعات عمرامية صغيرة يقطنها الوافدون فقط، حيث بلغ عددها 234 تجمع عمرانى، يمثلون نحو 6.2% من جملة التجمعات العمرانية المأهولة بالسكان في عمان عام 2003 (جدول 16). وتركزت معظمها في منطقة الظاهرة حيث شكلت 13.3% من جملة التجمعات المأهولة بالمنطقة ويسكنها حوالى 2.0% من جملة السكان الوافدين بالمنطقة.

جدول (15) : توزيع السكان الوافدين بالمحافظات والمناطق في عمان 2003م – 2008م.

المحافظة/ المنطقة	2003		2008 (تقدير)	
	عدد (نسمة)	% من المحافظة/المنطقة	عدد (نسمة)	% من المحافظة/المنطقة
الباطنة	89098	13.6	144158	19.0
مسقط	250461	39.6	400357	48.0
مسندم	8054	28.3	13065	36.8
الظاهرة	59326	28.7	95484	36.9
الداخلية	31803	11.9	51679	16.7
الشرقية	49373	15.8	80301	21.8
الوسطي	6141	26.3	10156	35.7
ظفار	65001	30.1	105048	38.5
جـملة	559257	23.9	900248	31.4

المصدر: – وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003، المجلد الأول.

– Ministry of National Economy, October 2009, P. 64.

جدول (16) : توزيع تجمعات وأعداد ونسب السكان الوافدين فقط بالمحافظات والمناطق في عمان 2003م.

المحافظة المنطقة	التجمعات العمرانية			سكان تجمعات الوافدون فقط		
	جملة المأهولة في السلطنة	تجمعات الوافدون فقط		عدد (نسمة)	% من الوافدين	% من جملة السكان
		عدد	% من المأهولة			
الباطنة	856	25	2.5	113	0.13	0.02
مسقط	153	11	7.2	70	0.03	0.01
مسندم	113	22	19.5	56	0.70	0.20
الظاهرة	527	70	13.3	1159	2.00	0.60
الداخلية	500	16	3.2	45	0.14	0.02
الشرقية	798	27	3.4	188	0.40	0.10
الوسطي	108	9	8.3	43	0.70	0.20
ظفار	735	54	7.3	650	1.00	0.30
جـملة	3790	234	6.2	2324	0.42	0.10

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطنى، 2005أ، ص ص 15-163.

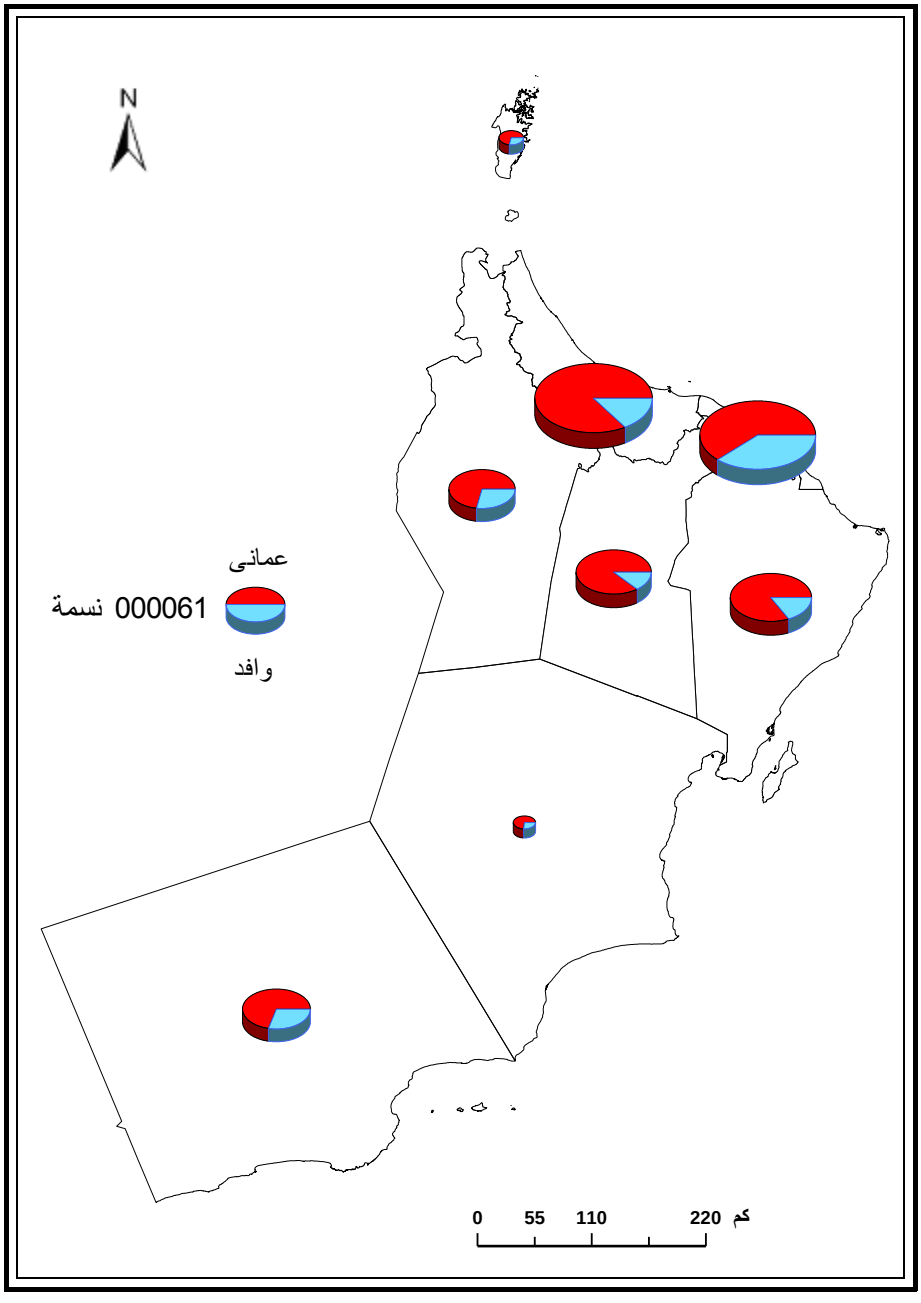

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (21) : توزيع السكان بين عمانيين ووافدين حسب تعداد عام 2003م.

ومما سبق يتبين أن السكان الوافدين ينتشرون في كل أرجاء سلطنة عمان ويتركزون في المناطق الحضرية، بل إنهم في بعض الأحيان يعيشون في تجمعات خاصة بهم فقط (سبق ذكرها عند دراسة التجمعات العمرانية)، ولكن يجب القول إن هذه التجمعات ليست من اختيار الوافدين بل تفرضها طبيعة عملهم مثل: العمل في شركات كبرى فتكون الإقامة في شكل تجمعات أو معسكرات عمل (Camp)، أو العمل في الحقول أو العمل في مزارع الدواجن أو الحيوانات، وكذلك العمل في المناطق الصناعية وعمليات التعدين.

ثالثاً : كثافة السكان (التوزيع الرأسى) في عمان :

بلغت كثافة السكان العامة حوالي 7.6 نسمة/كم^2 عام 2003م، بزيادة قدرها حوالي فرد واحد عن عام 1993م 6.5 نسمة/كم^2، وأوضح تقدير 2008 ان متوسط الكثافة العامة ارتفع إلى 9.3 نسمة/كم^2.

وبدراسة بيانات تعداد 2003 اتضح أن هناك تفاوتا جغرافيا كبيرا بين أقاليم السلطنة الجغرافية الكبرى (مستوى المحافظات والمناطق) حيث يمكن تقسيم السلطنة (جدول 17) إلى الأقاليم التالية:

- أقاليم عالية الكثافة (100 نسمة/كم^2 فأكثر) مثل: مسقط (162.1).
- أقاليم مرتفعة الكثافة (50 – أقل من 100نسمة/كم^2) مثل: الباطنة (52.3).
- أقاليم متوسطة الكثافة (5 – أقل من 50 نسمة/كم^2) مثل: مسندم (15.8)، الشرقية (8.6)، والداخلية (8.4).
- أقاليم منخفضة الكثافة (أقل من 5 نسمة/كم^2) مثل: الوسطي (0.3)، ظفار (2.2)، والظاهرة (4.7)، وهذه الأقاليم تمثل ما يسمى باللامعمور العُماني بشكل عام، باستثناء بعض المدن الإدارية والتاريخية وبعض مناطق الزراعة واستخراج البترول (محمد الرويثى، محرر، 2003، ص 377).

جدول (17) : كثافة السكان في سلطنة عمان مقارنة بين عامى 1993م و 2003م.

المحافظة/المنطقة	الكثافة (نسمة/ كم^2)		
	1993	2003	2008
الباطنة	45.2	52.3	60.8
مسقط	156.9	162.1	214.0
الشرقية	7.0	8.6	10.1
الداخلية	7.2	8.4	9.7
ظفار	1.9	2.2	2.7
الظاهرة	4.1	4.7	5.9
مسندم	16.0	15.8	19.7
الوسطي	0.2	0.3	0.4
السلطنة	6.5	7.6	9.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا علي:

- وزارة التنمية، التعداد العام للسكان 1993.
- وزارة الاقتصاد الوطني، 2005، تعداد 2003، المجلد الأول.
- Ministry of National Economy, October 2009, P. 60.

غير أنه بدراسة كثافة السكان على مستوى الولايات تبين أن هناك تفاوتا جغرافيا كبيرا بين الولايات وبعضها البعض. حيث يصل التباين بين الولايات إلى أقل من فرد في الكيلو متر المربع الواحد كما في مقشن وهيما وغيرها من الولايات الصحراوية و أكثر من ألف نسمة في الكيلو متر المربع الواحد كما في ولاية مطرح. ويمكن تقسيم ولايات السلطنة من حيث الكثافة العامة إلى عدة أنماط (جدول 18 وشكل 22) هي:

- نمط ذو كثافة شديدة الانخفاض (أقل من نسمة / كم^2): ويضم معظم الولايات الصحراوية مثل مقشن وهيما وثمريت.
- نمط ذو كثافة منخفضة (1 – أقل من 10 نسمة / كم^2): ويشمل بعض الولايات الساحلية مثل الجازر وسدح ومحوت ورخيوت وضلكوت وكذلك ولايات المضيبى وبدية.

جدول (18) : كثافة السكان في الولايات العمانية عام 2003م (نسمة/كم^2).

الولاية	المحافظة / المنطقة	كثافة السكان	الولاية	المحافظة / المنطقة	كثافة السكان
مقشن	ظفار	0.1	البريمى	البريمى	19.6
هيما	الوسطي	0.1	الكامل والوافي	الشرقية	19.9
شليم وجزر الحلانيات	ظفار	0.3	مرباط	ظفار	22.7
ثمريت	ظفار	0.5	العوابى	الباطنة	23.0
الدقم	الوسطي	0.5	الحمراء	الداخلية	23.0
أدم	الداخلية	0.8	بدبد	الداخلية	24.1
الجازر	الوسطي	1.0	سمائل	الداخلية	24.9
محوت	الوسطي	1.3	مدحا	مسندم	27.2
سدح	ظفار	1.6	لوى	الباطنة	28.3
محضة	الظاهرة	2.2	قريات	مسقط	29.5
رخيوت	ظفار	2.2	صور	الشرقية	30.0
جعلان بنى بو حسن	الشرقية	2.9	إزكى	الداخلية	33.0
عبرى	الظاهرة	3.0	العامرات	مسقط	33.0
ضلكوت	ظفار	3.0	وادى المعاول	الباطنة	34.4
المضيبى	الشرقية	5.0	الخابورة	الباطنة	37.1
بدية	الشرقية	7.6	بخا	مسندم	42.0
ضنك	الظاهرة	7.8	الرستاق	الباطنة	42.5
وادى بنى خالد	الشرقية	9.0	صحار	الباطنة	46.9
داء والطائين	الشرقية	9.6	شناص	الباطنة	56.2
ينقل	الظاهرة	10.8	نزوى	الداخلية	58.9
بهلاء	الداخلية	10.9	صحم	الباطنة	60.0
دبا البيعة	مسندم	12.0	صلالة	ظفار	60.5
القابل	الشرقية	12.0	المصنعة	الباطنة	73.4
طاقة	ظفار	12.1	مسقط	مسقط	85.8
جعلان بنى بو على	الشرقية	12.9	السويق	الباطنة	99.3
مصيرة	الشرقية	13.5	بركاء	الباطنة	112.2
منح	الداخلية	14.1	بوشر	مسقط	358.1
إبراء	الشرقية	14.9	السيب	مسقط	429.7
خصب	مسندم	14.9	مطرح	مسقط	1335.0
نخل	الباطنة	18.7	**جملة السلطنة**		7.6

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على بيانات تعداد 2003.

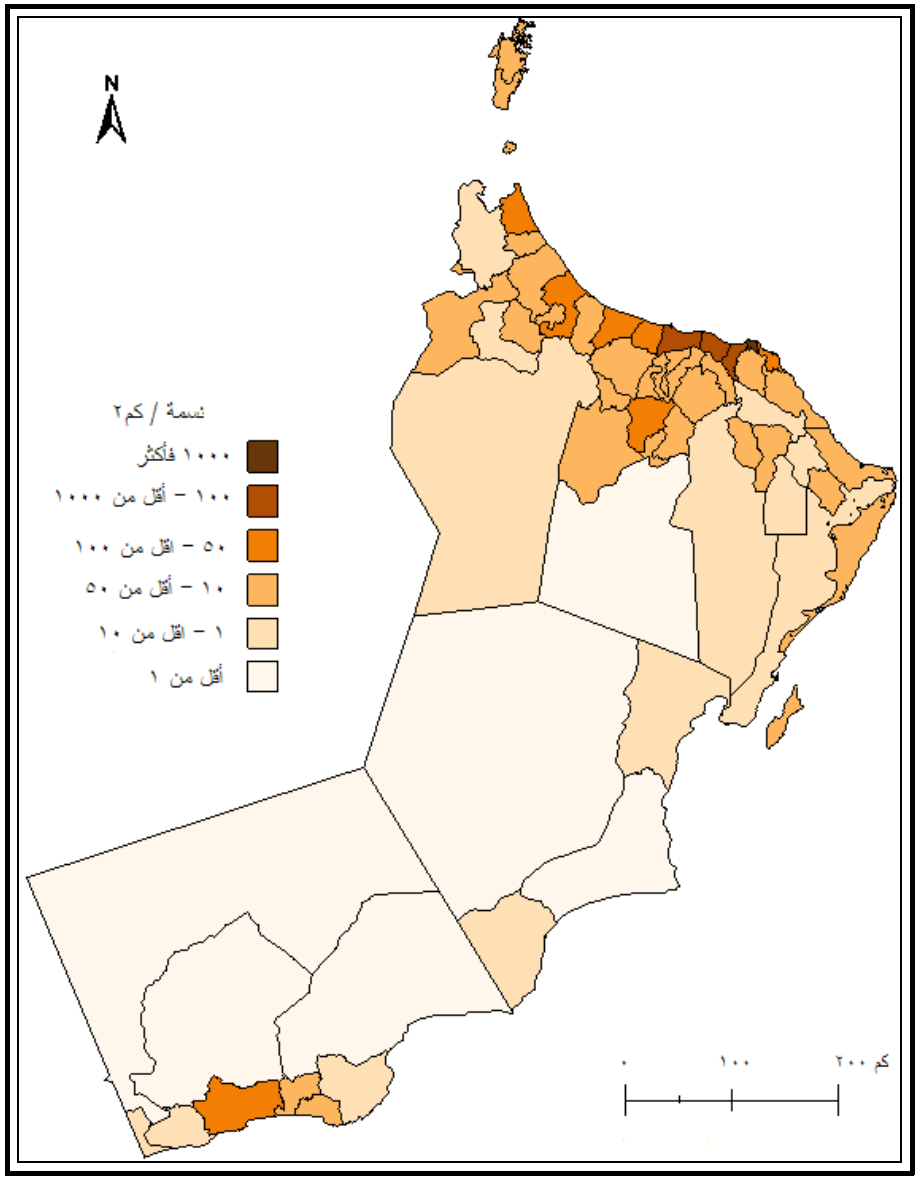

المصدر: من إعداد الباحث.

شكل (22) : كثافة السكان في سلطنة عمان (مستوى الولايات) عام 2003م.

- نمط ذو كثافة متوسطة (10 – أقل من 50 نسمة / كم^2): ويضم كثيراً من التجمعات السكانية في الولايات التى تقع في السهول الساحلية مثل لوى والخابورة وصحار في سهل الباطنة، وكذلك صور والعامرات وقريات على خط الساحل. ويضم أيضا كثيرا من الواحات الداخلية مثل بهلاء والبريمى والرستاق، والتجمعات السكانية بالأودية مثل سمائل والحمراء وإزكى.
- نمط ذو كثافة مرتفعة (50 – أقل من 100 نسمة/كم^2): ويشمل المدن الساحلية مثل شناص وصحم وصلالة والمصنعة والسويق ومدينة مسقط بالإضافة إلى ولاية نزوى.
- نمط ذو كثافة مرتفعة جداً (100 – أقل من 1000نسمة/كم^2): ويضم ولايات بركاء وبوشر والسيب.
- نمط ذو كثافة عالية جداً (1000نسمة/كم^2 فأكثر) ويضم ولاية مطرح بمحافظة مسقط التى ترتفع فيها كثافة السكان إلى 1335 نسمة/كم^2 (شكل 22).

رابعاً : مستقبل السكان فى عُمان :

ترسم ملامح السكان فى المستقبل فى المجتمع فى ضوء معدلات النمو السكانى الحالية، ومعدلات الخصوبة الحالية، وكذلك مدى ثبات وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة منهجية :

تسهم الإسقاطات السكانية فى توفير قدر كبير من البيانات عن مستقبل السكان فى المجتمع مما يساعد صانعى القرار فى رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أسس علمية صحيحة. حيث توضح الإسقاطات أو التوقعات السكانية الاتجاه المحتمل للنمو السكانى فى المستقبل، وتحتاج المؤسسات الحكومية هذه النوعية من الدراسات للاستعانة بها فى تخطيط القطاعات المختلفة بالمجتمع مثل: تخطيط التعليم (الطلاب والمدرس) والتخطيط المستقبلى للرعاية الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية)، وكذلك التخطيط الإسكانى والقوى العاملة والخدمات المختلفة الأخرى بالمجتمع.

وقد اعتمدت عملية إسقاطات أو توقعات السكان فى عُمان على طريقتين: الأولى وهى الطريقة المتبعة بدراسات وبحوث الأمم المتحدة وكذلك كثير من البحوث والدراسات السكانية، وهى طريقة إسقاط السكان حسب سيناريوهات معدل الخصوبة الكلية (TFR). أما الطريقة الثانية وهى الطريقة التقليدية التى يتبعها بعض الديموجرافيين وهى طريقة سيناريوهات معدل النمو السنوى للسكان.

(أ) طريقة معدل الخصوبة الكلية :

وقد اعتمدت عملية الإسقاط فى هذه الطريقة على مجموعة برامج الحاسب الآلى المسماة[1] Spectrum V. 3.48 التى تضم حزمة من برامج إسقاطات السكان وخصائصهم الديموجرافية وكذلك تنظيم الأسرة وأهمها: Rapid Demographic Projection (DemProj) ، Family Planning (FamPlan)، حيث تم تغذية البرنامج بالبيانات الديموجرافية لسكان عُمان، ووضعت الافتراضات المطلوبة (سوف يوضح ذلك لاحقا) وتم إنتاج البيانات المستقبلية للسكان فى صورة سيناريوهات ثلاثة كما هو معتاد فى نشرات ودراسات الأمم المتحدة وأيضا فى الأدبيات الديموجرافية، وفق معدلات الخصوبة المقترحة لكل سيناريو. وقد قسمت البيانات إلى ثلاثة ملفات كل واحد منها يمثل أحد السيناريوهات المتوقعة للسكان.

وتعد بيانات مكونات النمو السكانى كالخصوبة والوفيات والهجرة من ضروريات عملية الإسقاط السكانى. وقد شهدت عُمان كبقية دول الخليج العربية معدلات خصوبة عالية فى الفترة السابقة، ولكن هذه المعدلات أخذت فى التناقص بشكل واضح فى الفترة الحالية، مما يعنى أن عُمان تمر بمرحلة تحول ديموجرافى.

وقد انخفضت الخصوبة فى عُمان بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع العُمانى مثل: تحسن الأحوال المعيشية بصفة عامة، وانتشار الخدمات التعليمية والصحية، وانخراط المرأة فى سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع السن عند الزواج الأول، بالإضافة إلى سياسة تنظيم الأسرة (برنامج المباعدة) التى تتبناها عُمان حاليا.

---

(1) Policy Modeling System, Spectrum, V. 3.48, Developed by Futures Institute with support from:
- USDID / Health policy Initiative. - Bill & Melinda Gates Foundation. - United States Fund for UNICEF.
- UNAIDS. - World Health Organization. - UNICEF.

وقد تم التركيز على معدلات الخصوبة فى وضع سيناريوهات إسقاط أو توقع السكان فى عُمان لما لها من تأثير كبير جدا على حجم وخصائص السكان، فبصفة عامة يؤدى انخفاض الخصوبة إلى:

- تناقص حجم الأسرة النووية وبالتالى تناقص نسب الإعالة العمرية.
- انخفاض ملحوظ فى وفيات الأمومة.
- ارتفاع مستوى المدخرات الخاصة مما يؤدى إلى تحسن مستويات الدخل وبالتالى تحسن أحوال الأسرة بصفة عامة.
- تحسن وضع الإناث فى التعليم والعمل.
- تحسن نوعية حياة مختلف أفراد الأسرة فى معظم المجالات (عيسى مصاروة، 2009، ص ص 11-12).

سيناريوهات مستقبل السكان فى عُمان :

بدراسة الاتجاه العام لمعدل الخصوبة الكلية (TFR) فى عُمان اتضح أنه يتجه إلى الانخفاض، فحسب تقارير ودراسات وزارة الصحة فقد انخفض معدل الخصوبة الكلية من أكثر من 10 أطفال/امرأة فى بداية الثمانينيات إلى 3.39 طفل / امرأة عام 2003، ولكن يبقى دور ومستوى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى سرعة انخفاض معدلات الخصوبة الكلية فى عُمان، وفى ضوء هذه المعطيات تم صياغة سيناريوهات إسقاطات السكان فى عُمان، فقد تم التركيز على أن معدلات الخصوبة سوف تنخفض فى جميع السيناريوهات ولكن يبقى مستوى الانخفاض هو الفرق بين السيناريوهات وبعضها البعض.

- **السيناريو المرتفع** : وفيه تم افتراض أن معدل الخصوبة الكلية سوف ينخفض بمستوى بطيء حيث سيصل في عام 2050 إلى 2.43 طفل/امرأة (أعلى من مستوى الإحلال Replacement Level).
- **السيناريو المتوسط** : وفيه تم افتراض أن معدل الخصوبة الكلية سوف ينخفض بمستوى متوسط ولكن أسرع من السيناريو السابق حيث سيصل في عام 2050 إلى 1.93 طفل/امرأة (قريب جدا من مستوى الإحلال).
- **السيناريو المنخفض** : وفيه تم افتراض أن معدل الخصوبة الكلية سوف ينخفض بمستوى أسرع من السيناريوهين السابقين حيث سيصل في عام 2050 إلى 1.43 طفل/امرأة (أقل من مستوى الإحلال).

وفق السيناريوهات الثلاثة التى سيكون تغير مستوى معدل الخصوبة الكلية فيها هو العامل المؤثر فى مستقبل السكان فى عُمان، فقد تم إسقاط أو توقع حجم جملة سكان عُمان، وعدد المواليد، ومعدل الخصوبة الكلية، وأيضا نسب السكان فى فئات السن الرئيسة (الكبرى).

وقد شملت عملية إسقاط السكان الفترة من 2003 حتى 2050، ولكن ووفق الأدبيات الديموجرافية لا يستحب توقع السكان لفترات زمنية طويلة، ولذلك فقد تم إسقاط السكان لفترات خمسية (كل خمس سنوات).

1. حجم السكان :

يتوقع أن يصل حجم جملة سكان عُمان فى عام 2033 إلى 4.48 مليون نسمة وفق السيناريو المرتفع، وإلى 4.21 مليون وفق السيناريو المتوسط وإلى 3.94 مليون وفق السيناريو المنخفض (جدول 19)، مما يعنى أن الفرق فى حجم السكان بين السيناريو المرتفع والمنخفض سيكون 540 ألف نسمة (أى أكثر من نصف مليون) فى السنة نفسها، أما بحلول عام 2050 سيكون الفرق حوالى 1.28 مليون نسمة.

وهذا يعنى أنه فى حال انخفاض الخصوبة وفق السيناريو المتوسط يمكن لعُمان أن تتجنب حوالى 660 ألف نسمة بحلول عام 2050 (جدول 19)، أما فى حال انخفاض الخصوبة وفق السيناريو المنخفض فيمكن لعُمان أن تتجنب 1.28 مليون بحلول العام نفسه وتنفق كلفة هذا العدد على تحسين جودة حياة السكان الباقين.

غير أنه وفى دراسة أخرى لتوقع حجم السكان العُمانيين فقط وبافتراض معدلات خصوبة مختلفة، حيث تم افتراض ثلاثة سيناريوهات الأول مرتفع وسيبقى معدل الخصوبة الكلية فى حدود 3.19 طفل/امرأة حتى عام 2050 وسيصل عدد السكان العُمانيين وفق هذا السيناريو إلى حوالى 5.31 مليون نسمة (جدول 20). أما السيناريو الثانى وهو المتوسط سينخفض معدل الخصوبة الكلية إلى 2.5 طفل/امرأة وسيصل عدد السكان العُمانيين إلى حوالى 4.78 مليون نسمة بحلول عام 2050، وفى السيناريو الثالث افترض أن معدل الخصوبة الكلية سينخفض إلى 2.1 طفل/امرأة وسيصل عدد السكان العُمانيين إلى 4.42 مليون نسمة بحلول عام 2050 أيضا (عيسى مصاروة، 2009، ص ص 21-27).

جدول (١٩) : سيناريوهات توقع حجم السكان (بالمليون) والمواليد ومعدل الخصوبة الكلية فى عُمان (٢٠٠٣ – ٢٠٥٠).

السنوات	السيناريو المرتفع			السيناريو المتوسط			السيناريو المنخفض		
	جملة السكان	عدد المواليد	TFR طفل/امرأة	جملة السكان	عدد المواليد	TFR طفل/امرأة	جملة السكان	عدد المواليد	TFR طفل/امرأة
٢٠٠٣	٢,٣٤	٦١٤٧٧	٣,٣٩	٢,٣٤	٦١٤٧٧	٣,٣٩	٢,٣٤	٦١٤٧٧	٣،٣٩
٢٠٠٨	٢,٨٠	٦٢١٦٣	٣,٠٩	٢,٨٠	٦١٦٦٠	٣,٠٦	٢,٨٠	٦١١٥٧	٣،٠٤
٢٠١٣	٣,١١	٧٢٨٠٠	٣,٠٨	٣,٠٩	٦٦٥٤٧	٢,٨٢	٣,٠٧	٦٠٢٩٣	٢،٥٦
٢٠١٨	٣,٤٦	٧٩٥٠٥	٣,٠٣	٣,٣٩	٦٨٧٦١	٢,٦٢	٣,٣٢	٥٨٠١٧	٢،٢١
٢٠٢٣	٣,٨١	٨٢٨٥٧	٢,٩٧	٣,٦٨	٦٨٨٨٧	٢,٤٧	٣,٥٥	٥٤٩١٨	١،٩٧
٢٠٢٨	٤,١٦	٨٢٠٩٦	٢,٨٣	٣,٩٦	٦٧٤٨٦	٢,٣٣	٣,٧٦	٥٢٩١٩	١،٨٣
٢٠٣٣	٤,٤٨	٨٢٠٥٤	٢,٧٢	٤,٢١	٦٦١٢٢	٢,٢٢	٣,٩٤	٥٠٥٧٣	١،٧٢
٢٠٣٨	٤,٨٠	٨٤٤٨١	٢,٦٢	٤,٤٤	٦٥٣٩٦	٢,١٢	٤,٠٨	٤٧٧١٢	١،٦٢
٢٠٤٣	٥,١٢	٨٩٣٢٦	٢,٥٤	٤,٦٤	٦٥٤١٩	٢,٠٤	٤,١٩	٤٤٦١٧	١،٥٤
٢٠٤٨	٥,٤٤	٩٣١٢٧	٢,٤٦	٤,٨٣	٦٤٦٠٤	١,٩٦	٤,٢٦	٤٠٩٨٥	١،٤٦
٢٠٥٠	٥,٥٦	٩٣٨٥٩	٢,٤٣	٤,٩٠	٦٣٩٠٧	١,٩٣	٤,٢٨	٣٩٤٧٧	١،٤٣
تغير/تناقص ٢٠٠٣–٢٠٥٠	%١٣٧,٦	%٥٢,٧	٠,٩٦– طفل	%١٠٩,٤	%٤,٠	١,٤٦– طفل	%٨٢,٩	%٣٥,٨–	١,٩٦– طفل

ملاحظة: حسبت نسبة التغير بالطريقة المعتادة بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٥٠ لكل من: حجم السكان و عدد المواليد، أما بالنسبة لـ TFR فقد تم حساب مقدار التناقص فى الفترة نفسها.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج : Spectrum V. 3.48, DemProj Model, files of Oman for 2003 – 2050

جدول (20) : سيناريوهات توقع حجم السكان العُمانيين (مليون نسمة) (2003 – 2050).

السنوات	السيناريو المرتفع	السيناريو المتوسط	السيناريو المنخفض
2003	1.78	1.78	1.78
2008	2.04	2.03	2.03
2013	2.34	2.34	2.33
2018	2.69	2.66	2.64
2023	3.03	2.98	2.93
2028	3.37	3.28	3.21
2033	3.75	3.60	3.48
2038	4.17	3.95	3.77
2043	4.63	4.30	4.06
2048	5.11	4.65	4.32
2050	5.31	4.78	4.42
التغير (2009–2050)	%154	%129	%111

المصدر: عيسى مصاروة، 2009، ص ص 26–27.

2. المواليد :

مع انخفاض معدلات الخصوبة سوف تنخفض إعداد المواليد بمستويات مختلفة حسب كل سيناريو، حيث ستصل نسبة التغير أو الزيادة وفق السيناريو المرتفع إلى 52.7% بحلول عام 2050، بينما ستنخفض نسبة التغير إلى 4% فقط وفق السيناريو المتوسط فى العام نفسه، أما السيناريو المنخفض فسوف تنخفض إعداد المواليد فى عام 2050 بنسبة تصل إلى – 35.8% من جملة إعدادهم فى عام 2003 (جدول 19).

3. نسب فئات السن الرئيسة :

يتوقع أن تنخفض نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) وتزداد نسبة متوسطى العمر (15–64) وكبار السن (65 سنة فأكثر) فى السيناريوهات الثلاثة، ولكن تختلف مستويات الانخفاض والزيادة حسب كل سيناريو.

* **صغار السن** : سوف تنخفض نسبة صغار السن بمستوى كبير جدا وفق السيناريو المنخفض ويتوقع أن تصل إلى 16% من جملة السكان بحلول عام 2050 (جدول 21)، بينما ستكون نسبة الانخفاض أقل وفق السيناريو المرتفع حيث ستصل إلى

24% فى العام نفسه. وهذا يعنى أن السيناريو المتوسط ربما يكون الخيار أو البديل الأكثر قبولا بالمجتمع العُمانى.

* **متوسطى العمر** : مع انخفاض نسبة صغار السن سوف تزداد نسبة متوسطى العمر ويتوقع أن تصل إلى 69% من جملة السكان وفق السيناريو المنخفض بحلول عام 2050، بينما ستصل إلى 66% فى المتوسط وحوالى 64% من جملة السكان فى العام نفسه (جدول 21).

* **كبار السن** : كنتيجة لإنخفاض نسبة صغار السن سوف ترتفع نسبة كبار السن فى السيناريوهات الثلاثة، وتوقع أن تصل إلى 15% من جملة السكان وفق السيناريو المنخفض و 14% و12% وفق السيناريو المتوسط والمرتفع على التوالى (جدول 21).

جدول (21) : سيناريوهات توقع نسب (%) الفئات الكبرى لجملة سكان عُمان (2003 – 2050).

السنوات	السيناريو المرتفع			السيناريو المتوسط			السيناريو المنخفض		
	أقل من 14 سنة	15– 64 سنة	65 سنة فأكثر	أقل من 14 سنة	15– 64 سنة	65 سنة فأكثر	أقل من 14 سنة	15– 64 سنة	65 سنة فأكثر
2003	35	63	2	35	63	2	35	63	2
2008	32	65	3	32	65	3	32	65	3
2013	31	66	3	30	67	3	30	67	3
2018	30	66	4	29	67	4	27	69	4
2023	30	65	5	28	67	5	25	70	5
2028	29	65	6	26	67	7	23	70	7
2033	27	65	8	24	68	8	20	71	9
2038	26	65	9	23	67	10	19	70	11
2043	25	65	10	21	68	11	18	70	12
2048	24	65	11	20	67	13	17	69	14
2050	24	64	12	20	66	14	16	69	15

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج :

Spectrum V. 3.48, DemProj Model, Files of Oman for 2003 – 2050.

ومما سبق يتضح أن انخفاض معدلات الخصوبة الكلية سوف يؤدى إلى انخفاض أعداد المواليد وبالتالى انخفاض نسبة صغار السن ومن ثم زيادة نسبة متوسطى العمر وكبار السن، ولكن الاختلاف سوف يكون في مستوى الانخفاض أو الزيادة حسب طبيعة كل سيناريو.

(ب) طريقة معدل النمو السنوى للسكان :

تعتمد طريقة إسقاط السكان حسب معدل النمو السنوى على افتراض ثبات أو تناقص أو تزايد معدل النمو السنوى للسكان. وفيها يتم افتراض سيناريوهات ثلاثة لمعدل النمو السنوى للسكان مثل: السيناريو الثابت وفيه يفترض ثبات معدل النمو السنوى للسكان عند مستواه حسب أحدث تعدادين طوال فترة الإسقاط. أما السيناريو المنخفض ويفترض فيه انخفاض معدل النمو السنوى للسكان دون مستوى المعدل الثابت، والسيناريو الثالث وهو المتشائم ويفترض ارتفاع معدل النمو السنوى للسكان لمستوى أعلى من المعدل الثابت.

ورغم أن معدل النمو السنوى للسكان يتأثير بشكل كبير بمعدل الخصوبة الكلية للسكان فى أى مجتمع فإن البعض يستخدم هذه الطريقة.

1. جملة السكان :

بلغ معدل النمو السنوى لجملة سكان عُمان فى الفترة 1993–2003 حوالى 1.48% (1.5%)، وقد أعتبر ذلك هو المعدل المفترض للسيناريو الثابت، بينما افترض 1.0% كمعدل نمو سنوى للسيناريو المنحفض، أما السيناريو المرتفع فقد تم افتراض معدل نمو سنوى مرتفع يصل إلى 2.5%.

وفى ضوء هذه الافتراضات يتوقع أن يصل عدد سكان غمان فى عام 2033 حوالى 3.5 مليون نسمة وفق السيناريو المنخغض (جدول 22)، وحوالى 3.7 مليون أو 4.1 مليون نسمة وفق السيناريو الثابت والمرتفع على التوالى. أى أن الفرق فى حجم السكان المتوقع بين السيناريو الثابت والمرتفع سوف يصل إلى حوالى 400 ألف نسمة تقريبا فى عام 2033، بينما يصل الفرق بين السيناريو المرتفع والمنخفض حوالى 600 ألف نسمة فى العام نفسه.

وبحلول عام 2050 يتوقع أن يصل حجم سكان عُمان إلى 4.73 مليون نسمة وفق السيناريو الثابت وإلى 5.1 مليون نسمة وفق السيناريو المرتفع.

ومما سبق نخلص إلى أنه مع اختلاف معدل النمو السنوى لجملة سكان عُمان يتوقع أن يكون الفرق بين حجم السكان وفق السيناريو المرتفع والمنخفض حوالى 500 ألف نسمة (أى نصف مليون) بحلول عام 2050 أو 370 ألف نسمة وهو الفرق بين السيناريو الثابت والمرتفع فى العام نفسه. وفى حال تبنى عُمان السيناريو المنخفض أو حتى الثابت يمكن لها أن تستغل كلفة هذا العدد الكبير (الفرق) من السكان فى تحسين جودة حياة السكان الآخرين.

جدول (22) : سيناريوهات توقع جملة سكان عُمان (مليون نسمة) (2003 – 2050) حسب معدل النمو.

السنوات	السيناريو المرتفع (2.5%)	السيناريو الثابت (1.5%)	السيناريو المنخفض (1.0%)
2003	2.34	2.34	2.34
2013	3.01	2.72	2.60
2023	3.50	3.20	3.01
2033	4.10	3.70	3.50
2043	4.70	4.30	4.10
2050	5.10	4.73	4.60

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel 2007.

2. السكان العُمانيون :

بلغ معدل النمو السنوى للسكان العُمانيين فى الفترة 1993–2003 حوالى 1.8% وهو المعدل الذى تم افتراضه للسيناريو الثابت، أما السيناريو المنخفض فقد تم افتراض معدل نمو سنوى للسكان العُمانيين قدره 1.0% يزيد هذا المعدل إلى 2.8% للسيناريو المرتفع (المتشائم).

وفى ضوء هذه الافتراضات يتوقع أن يصل حجم السكان العُمانيين بحلول عام 2033 إلى 2.7 مليون نسمة (جدول 23) أو حوالى 3.04 مليون نسمة أو 4.1 مليون نسمة وفق السيناريوهات الثلاثة من المنخفض إلى المرتفع على التوالى.

أما فى عام 2050 فيتوقع أن يصل حجم السكان العُمانيين إلى 3.5 مليون نسمة وفق السيناريو المنخفض أو إلى 4.12 مليون وفق السيناريو الثابت أو إلى 6.52 مليون نسمة وفق السيناريو المرتفع (المتشائم) فى العام نفسه.

جدول (23) : سيناريوهات توقع السكان العُمانيين (مليون نسمة)
(2003 – 2050) حسب معدل النمو.

السنوات	السيناريو المرتفع (2.8%)	السيناريو الثابت (1.8%)	السيناريو المنخفض (1.0%)
2003	1.78	1.78	1.78
2013	2.34	2.12	1.96
2023	3.10	2.54	2.30
2033	4.10	3.04	2.70
2043	5.40	3.63	3.10
2050	6.52	4.12	3.50

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel 2007.

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الفرق بين السيناريو المرتفع والثابت يتوقع أن يصل إلى 2.4 مليون نسمة بحلول عام 2050 أو إلى 3.02 مليون نسمة بين السيناريو المرتفع والمنخفض. وكما سبق القول إن كلفة هذه الأعداد الكبيرة من السكان يمكن أن تسهم بشكل كبير فى تحسين مستوى معيشة السكان الآخرين.

وقد تبين وجود فرق بين الطريقتين اللتين استخدمتا فى إسقاط جملة السكان والسكان العُمانيين (جدولا 24 و 25)، ويرجع الفرق إلى الافترضات بكل طريقة وكذلك إلى طريقة الحساب. حيث تبين أنه مع زيادة فترة الإسقاط يزداد الفرق بين الطريقتين كما هو واضح من الجدولين المشار إليهما.

جدول (24) : مقارنة بين طريقة معدل الخصوبة وطريقة معدل النمو لإسقاط جملة سكان عُمان (سنوات مختارة).

السيناريو / السنة	المرتفع		المتوسط (الثابت)		المنخفض	
	معدل الخصوبة	معدل النمو	معدل الخصوبة	معدل النمو	معدل الخصوبة	معدل النمو
2003	2.34	2.34	2.34	2.34	2.34	2.34
2033	4.48	4.10	4.21	3.70	3.94	3.50
2050	5.56	5.10	4.90	4.73	4.28	4.60

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول (25) : مقارنة بين طريقة معدل الخصوبة وطريقة معدل النمو لإسقاط السكان العُمانيين (سنوات مختارة).

السيناريو / السنة	المرتفع		المتوسط (الثابت)		المنخفض	
	معدل الخصوبة	معدل النمو	معدل الخصوبة	معدل النمو	معدل الخصوبة	معدل النمو
2003	1.78	1.78	1.78	1.78	1.78	1.78
2033	3.75	4.10	3.60	3.04	3.48	2.70
2050	5.31	6.52	4.78	4.12	4.42	3.50

المصدر: من إعداد الباحث.

خامساً : الخاتمة (النتائج والتوصيات) :

(أ) النتائج :

1. معدل النمو السنوى :

خلصت الدراسة إلى أن معدل النمو السنوى لسكان عُمان لم يشهد اسقرارا فى اتجاهه قط بل ظل متأرجحا فترات طويلة منذ عام 1835، رغم أنه يبدو أنه يتجه إلى الانحفاض فى الفترة الحالية والمستقبلية. حيث مر معدل النمو السنوى لسكان عُمان بثلاث فترات وهى:

- **فترة النمو البطيء (أحيانا التناقص – 0.56%) حتى عام 1965:** وقد شهدت هذه الفترة صراعا قبليا كبيرا، بالإضافة إلى تقسيم عُمان إلى دولتين متصارعتين، وأيضا ساهمت عوامل الطرد الطبيعية فى نزوح كثير من السكان خارج عُمان.
- **فترة النمو المرتفع (1965–1993)** : استقرت الأوضاع فى السلطنة فى هذه الفترة مما أدى إلى عودة العُمانيين من زنجبار والدول الخليجية المجاورة، كما ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية إلى أكثر من 30 ‰ بسبب زيادة معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات وخاصة الأطفال الرضع كنتيجة لتحسين الأوضاع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة وخدمات البنية الأساسية الأخرى. ويضاف إلى ذلك الزيادة الكبيرة فى أعداد القوى العاملة الوافدة نتيجة لكثرة وتنوع المشروعات التنموية فى فترة بناء الدولة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى للسكان ليصل لأكثر من 6.0% فى بعض سنوات هذه الفترة.
- **فترة النمو السكانى المنخفض (1993–2003)** : ظهرت فى هذه الفترة بعض المؤشرات حول انخفاض معدل النمو السنوى لسكان عُمان الذى انخفض إلى 1.5%. ويرجع ذلك إلى عدد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت بشكل كبير فى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية وبالتالى معدل النمو السنوى للسكان. فقد انخفضت معدلات الزيادة الطبيعية بسبب انخفاض معدلات الإنجاب حيث انخفض معدل المواليد الخام مثلا من 34 إلى 24‰ فى الفترة 1995–2003. كما انخفض معدل الخصوبة الكلية من 6.9 إلى 3.39 طفل/امرأة فى هذه الفترة أيضا، ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم وخصوصا التعليم الجامعى للإناث مما أدى إلي ارتفاع السن عند الزواج الأول وبالتالى انخفاض معدلات الخصوبة. وكذلك إلى انخراط المرأة فى سوق العمل، واتباع سياسة تنظيم الأسرة (برنامج المباعدة بين الولادات)، وأيضا النمو الحضرى الكبير وما يتبعه من خدمات كثيرة ومتنوعة،

كل ذلك أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية مما أثر على معدل النمو السنوى لسكان عُمان فى هذه الفترة.

غير أنه تبدو فى الأفق مؤشرات على معاودة معدل النمو السنوى لسكان عُمان لارتفاعه مرة أخرى، حيث أظهرت تقديرات وزارة الاقتصاد الوطنى أن معدل النمو السنوى لسكان عُمان في ارتفاع ليصل فى عام 2008 إلى 4.0% وهو معدل مرتفع جدا يشير إلى زيادة أعداد الوافدين مرة أخرى رغم سياسة التعمين المتبعة منذ فترة.

وما سبق يدل على تأرجح معدل النمو السنوى لسكان عُمان وأنه لم يشهد استقرارا واضحا فى اتجاهه العام.

أما على مستوى الوحدات الجغرافية الأصغر (الولايات) فى عُمان فقد اتضح أن هناك 11.9% من جملة عدد الولايات فى عُمان قد سجلت معدلات تناقص بين تعدادى 1993 و 2003 مثل: ولايات مقشن بمحافظة ظفار (22.77%)، ومسقط ومطرح بمحافظة مسقط، وفى المقابل فقد سجلت حوالى 22.0 % من جملة عدد الولايات معدلات نمو سكانى عالية تتراوح بين 2.1 و 5.2% مثل: الجازر (5.1) وهيما (3.1) بالمنطقة الوسطى وكذلك السيب وبوشر بمحافظة مسقط.

2. توزيع السكان :

أظهرت الدراسة أن الضوابط الطبيعية قد ساهمت بشكل كبير فى تحديد مناطق تواجد السكان فى عُمان وبشكل حتمى فى كثير من الأحيان.

فالتضاريس كما فى جبال عُمان الشمالية وما يقطعها من أودية فى اتجاه بحر عُمان[1] (خليج عُمان سابقا) أو فى اتجاه الداخل، والمناخ الممطر على المناطق المرتفعة الشمالية قد ساهما بشكل كبير فى تحديد مناطق مصادر المياه (الخزان الجوفى) والمناطق السهلية الصالحة لقيام النشاط الزراعى مثل سهل الباطنة المتسع (مجموعة من المراوح الفيضية) وسهل مسقط الضيق، بالإضافة إلى مناطق الواحات وجوانب الأودية. وتلك هى مناطق تواجد وتركز السكان فى شمال عُمان.

---

(1) تم تغير مسمى خليج عمان إلى بحر عمان بقرار من حكومة سلطنة عمان فى عام 2009.

وقد لعب كل من التضاريس والمناخ الدور نفسه فى جنوب عُمان، حيث جبال ظفار المرتفعة والمناخ الموسمى ذو الأمطار الصيفية والرزاز (خريف صلالة)، مما سمح بنمو شجرى وعشبى كبير ساهم فى قيام حرفة الرعى على نطاق واسع، وأدى كذلك إلى قيام نشاط زراعى فى سهل صلالة وبالتالى تركز السكان فى المنطقة الجنوبية لعُمان.

وفى المقابل فقد لعبت قلة المرتفعات فى وسط عُمان الفسيح دورا عكسيا حيث خلو المنطقة من مصائد السحب وبالتالى قلت وندرت الأمطار وساد المناخ الحار الجاف، فقلت معه مصادر المياه إلى حد بعيد وبالتالى ندر تواجد السكان فى هذه المنطقة الشاسعة عدا بعض مناطق استخراج البترول.

أما الضوابط البشرية من حرف مختلفة وطرق نقل ومواصلات وخدمات واستثمارات فقد ساهمت فى بداية النهضة فى تكريث تيارات الهجرة إلى محافظة مسقط والمراكز الحضرية الأخرى، مما أدى إلى تقلص نسبة سكان الريف لحساب سكان الحضر.

وقد تم تمييز الأنماط التالية:

- نمط التركز السكانى المرتفع فى سهول الباطنة ومسقط وصلالة، وهى سهول ساحلية تتمتع بكثير من عناصر الاستقرار الأساسية. ويضم هذا النمط تجمعات سكانية يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة مثل السيب ومطرح وبوشر وصلالة.
- نمط التركز السكانى المتوسط ويضم مناطق الأودية والواحات الجبلية، ويعد بمثابة الظهير الداخلى لنمط التركز المرتفع ومعظم تجمعاته السكانية متوسطة الحجم.
- نمط التخلخل السكانى ويضم المنطقة الوسطى والمناطق الداخلية لمحافظة ظفار وهى مناطق صحراوية تسمى باللامعمور العُمانى وتقل وتندر بها العناصر اللازمة لاستقرار السكان وهى فى معظمها مناطق طرد سكانى.

رغم حداثة ظاهرة التحضر فى منطقة الخليج العربى بصفة عامة وعُمان بصفة خاصة فإن عُمان قد شهدت ومنذ بداية سبعينيات القرن الماضى نهضة وتنمية اقتصادية شاملة واكبتها تنمية حضرية غير مسبوقة فى تاريخ عُمان. فقد زادت نسبة سكان الحضر من 5.0% فقط فى بداية سبعينيات القرن الماضى إلى أكثر من 70% (71.5%) حسب تعداد 2003. فارتفعت نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان في النطاق الساحلي الممتد بين صور شرقا إلى صحار غربا وكذلك في الداخل لاسيما في نزوى والبريمي فضلا عن صلالة في الجنوب. ويرجع ذلك إلى تسارع

المشـروعات التنمويـة ممـا أدى إلـى توسـعات عمرانيـة كبيـرة بالعاصـمة وكـذلك ظهـور مراكـز للاستقطاب الحضرى فى مراكز الولايات. وجغرافيا تنخفض نسبة الريفية بشكل كبير فى محافظة مسقط وإلى حد ما فى ظفار وفى المقابل تنخفض نسبة الحضرية (سكان الحضر) بشكل كبير وواضح فى المنطقة الوسطى وإلى حد ما فى الداخلية والشرقية.

توزيع الوافدين :

يمثل السكان الوافدون جزءا مهما من مكونات سكان عُمان، فقد تراوحت نسبتهم حول ربع سكان عُمان فترة طويلة، ولكن تشير التقديرات الحديثة إلى أن الوافدين قد زادت نسبتهم إلى ثلث السكان تقريبا. ويرجع ذلك إلى صغر المكون السكانى لعُمان، والنقص فى العمالة الماهرة، وأيضا إلى العلاقات التاريخية مع بعض الدول الآسيوية مثل الهند. وتعد الجالية الهندية أكبر الجاليات فى عُمان حيث تمثل حوالى 12.8% من جملة سكان عُمان وحوالى 53.8% من جملة السكان الوافدين بعُمان حسب تعداد 2003.

أما أكبر الجاليات العربية فى عُمان وهى الجالية المصرية فلا تزيد نسبتها عن 1.0% من جملة السكان و 4.2% من جملة السكان الوافدين فى عُمان حسب تعداد 2003، مما يوضح سيطرة العمالة الهندية على سوق العمل العُمانى.

وتنتشر العمالة الوافدة وخاصة الآسيوية منها فى كل المحافظات والمناطق العُمانية، وترتكز بشكل كبير فى محافظات مسقط وظفار والبريمى، يعيش بعضهم فى تجمعات منفردة مثل: العمالة الزراعية، وعمال مزارع الدواجن وتربية الحيوانات وعمال الشركات والمصانع.

3. كثافة السكان :

تعد كثافة السكان فى عُمان من الأنماط منخفضة الكثافة حيث تنخفض الكثافة العامة إلى 7.6 نسمة/كم^2 حسب تعداد 2003، وإن كانت قد ارتفعت إلى 9.3 نسمة/كم^2 حسب تقديرات 2008. وتزيد الكثافة العامة عن 200 نسمة/كم^2 فى مسقط وعن 60 فى الباطنة وتقل عن 20 نسمة/كم^2 فى بقية المحافظات والمناطق عُمان حسب تقدير 2008. غير أن بعض الولايات مثل مطرح قد بلغت الكثافة بها أكثر من 1300 نسمة/كم^2، بينما تخفض الكثافة فى بعض الولايات مثل مقشن وهيما بالمنطقة الوسطى وثمريت بظفار عن واحد نسمة/كم^2.

4. مستقبل السكان :

أوضحت سيناريوهات إسقاط أو توقع السكان أن انخفاض معدلات الخصوبة الكلية بسيناريوهات مختلفة سوف يؤثر على حجم السكان المتوقع فى عُمان حيث سيصل حجم السكان وحسب أكثر السيناريوهات تفائلا (المنخفض) إلى 4.28 مليون نسمة، بينما يتوقع السيناريو المتشائم (المرتفع) أن يصل حجم السكان إلى 5.56 مليون نسمة بحلول عام 2050. ومع انخفاض معدلات الخصوبة الكلية سوف تنخفض أعداد المواليد فى عُمان.

كما يتوقع أن تنخفض نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) إلى 16.0% من جملة السكان وفق السيناريو المتفائل (المنخفض) بحلول عام 2050، وفى المقابل يتوقع أن تزداد نسبة السكان متوسطى العمر (15–64 سنة) إلى 69.0% من جملة السكان فى عام 2050 وفق السيناريو المتفائل أيضا.

(ب) التوصيات :

توصى الدراسة بضرورة ترشيد استخدام المياه وبصفة خاصة الاستخدام الزراعى، والحفاظ على مستوى متوازان للخزان الجوفى تدعيما لاستمرار استقرار السكان فى أماكنهم بالمناطق الداخلية، مما يقلل من حجم تيارات الهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية وخاصة محافظة مسقط التى يمكن أن تعانى من مشكلات حضرية كثيرة إذا استمرت تيارات الهجرة الداخلية على نمطها الحالى، حيث جذبت محافظة مسقط 60% من إجمالي الحركة الداخلية إلى مناطق السلطنة المختلفة عام 2003.

كما توصى الدراسة بضرورة الاستمرار فى تبنى سياسة تنظيم الأسرة الأمر الذى من شأنه استمرار انخفاض معدلات الخصوبة الكلية التى تؤدى إلى تقليل معدلات الزيادة الطبيعية والنمو السنوى للسكان مما يتيح سياسات تنمية بشرية على نطاق واسع ولجميع السكان.

وكذلك توصى الدراسة بضرورة إيجاد توازن إقليمى بتوجيه بعض المشروعات التنموية نحو المناطق الداخلية؛ لتخفيف الضغط عن المناطق الساحلية والعاصمة، بما يتوافق مع سياسة إعادة توزيع السكان في محافظات ومناطق السلطنة.

وأيضا توصى الدراسة بتوفير ما يحفز السكان على الاستقرار فى أماكنهم (خاصة المناطق الداخلية) ولعل أهم هذه الحوافز هو العمل على إنشاء مشروعات تنموية قادرة على توفير فرص عمل وخدمات لسكان هذه المناطق.

ملحق (1)

توزيع السكان حسب فئات التجمعات العمرانية بالولايات العُمانية عام 2003م

الولاية	التجمعات العمرانية						
	جملة	بدون	1-5	6-50	51- 1000	1001-30000	30000+
مطرح	1	--	--	--	--	--	1
بوشر	8	--	--	--	7	--	1
السيب	3	--	--	--	1	1	1
العامرات	75	8	6	29	30	1	1
مسقط	23	--	--	11	9	3	--
قريات	58	7	1	14	31	5	--
جملة مسقط	168	15	7	54	78	10	4
صحار	140	29	9	55	46	--	1
الرستاق	245	24	12	72	127	10	--
شناص	116	52	11	16	19	18	--
لوى	62	8	5	25	15	9	--
صحم	119	18	4	41	36	20	--
الخابورة	102	19	3	38	41	--	1
السويق	32	1	--	3	13	15	--
نخل	50	8	2	19	19	2	--
وادى المعاول	31	10	1	7	9	4	--
العوابى	53	9	8	11	24	1	--
المصنعة	43	3	3	5	16	16	--
بركاء	45	1	--	--	24	20	--
جملة الباطنة	1038	182	58	292	389	115	2
البريمى	71	12	7	32	19	--	1
عبرى	304	35	25	93	132	19	--
محضة	103	14	14	39	35	1	--
ينقل	65	14	2	20	25	4	--
ضنك	70	10	11	29	16	4	--
جملة الظاهرة	612	85	59	212	227	28	1

تابع ملحق (1) : توزيع السكان حسب فئات التجمعات العمرانية

بالولايات العُمانية عام 2003م.

الولاية	التجمعات العمرانية						
	جملة	بدون	1–5	6–50	51– 1000	1001–30000	30000+
نزوي	119	22	6	35	47	8	1
سمائل	81	4	2	16	51	8	--
بهلاء	138	31	9	40	46	12	--
أدم	71	21	5	14	29	2	--
الحمراء	83	20	2	27	31	3	--
منح	16	3	1	3	5	4	--
إزكى	60	7	3	15	27	8	--
بدبد	45	5	4	10	23	3	--
جملة الداخلية	613	113	32	160	259	48	1
خصب	208	140	18	33	14	3	--
بخا	22	14	--	2	5	1	--
دبا البيعة	138	112	16	8	1	1	--
مدحا	12	1	1	3	6	1	--
جملة مسندم	380	267	35	46	26	6	--
صور	74	14	4	16	34	5	1
إبراء	65	4	3	24	31	3	--
بدية	106	27	9	43	23	4	--
القابل	73	22	1	10	36	4	--
المضيبى	262	38	22	91	99	12	--
دماء والطائين	112	16	3	30	61	2	--
الكامل والوافي	40	6	3	11	19	1	--
جعلان بنى بو على	93	21	2	19	44	7	--
جعلان بنى بو حسن	87	22	5	29	29	2	--
وادى بنى خالد	47	10	--	9	28	--	--
مصيرة	49	30	6	10	2	1	--
جملة الشرقية	1008	210	58	292	406	41	1

تابع ملحق (1) : توزيع السكان حسب فئات التجمعات العمرانية

بالولايات العُمانية عام 2003م.

الولاية	التجمعات العمرانية						
	جملة	بدون	1-5	6-50	51- 1000	1001-30000	30000+
هيما	38	21	4	5	7	1	--
محوت	63	26	--	17	18	2	--
الدقم	42	19	1	7	14	1	--
الجازر	45	14	2	9	19	1	--
جملة الوسطي	188	80	7	38	58	5	--
صلالة	483	151	42	158	130	1	1
ثمريت	32	7	2	10	12	1	--
طاقة	185	43	12	75	54	1	--
مرباط	162	55	9	50	47	1	--
سدح	29	4	--	9	15	1	--
رخيوت	55	10	4	14	27	--	--
ضلكوت	35	4	4	11	16	--	--
مقشن	9	2	1	3	3	--	--
شليم و الحلانيات	51	30	2	6	12	1	--
جملة ظفار	1041	306	76	336	316	6	1
جملة السلطنة	5048	1258	332	1430	1759	259	10

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وزارة الاقتصاد الوطني، 2005أ، ص ص 15-163.

المصادر والمراجع

أولاً : باللغة العربية :

- أحمد عبد السلام على، يونيو 2006، الأشكال الجيومورفلوجية الناتجة عن النحت بواسطة الرياح في الصحارى العمانية، مجلة البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، العدد الثاني عشر، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية، ص ص 89 – 174.
- أحمد علي إسماعيل، 1997، أسس علم السكان، دار الثقافة والنشر والتوزيع القاهرة.
- أسمهان سعيد الجرو، 2006، مصادر تاريخ عُمان القديم (دراسة تحليلية)، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عُمان.
- باقر النجار، 2008، قنوات وطرائق استقدام العمالة الأجنبية في الخليج: الحالة العمانية، المنتدى الخليجى حول العمالة الوافدة، 23–24 يناير 2008، أبوظبى، الإمارات العربية.
- جمال محمد هنداوى، 2010، أثر تطور خدمتى الصحة والتعليم على التنمية البشرية في سلطنة عمان، المؤتمر العربى الثانى: تنمية الموارد البشرية وتعزيز الاقتصاد الوطنى، جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بمسقط، سلطنة عمان، 21–23 فبراير 2010، مسقط.
- ----------، أبريل 2008، هجرة العمالة الآسيوية وأثرها في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد الثالث والأربعون، ص ص: 91–95، الإمارات العربية المتحدة، www.araa.ae.
- ----------، 2007، التحولات الاجتماعية وأثرها على مستويات الخصوبة عند المرأة العمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإصدارة السادسة والثلاثون الملحقة بالعدد 57 لسنة 2007، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ----------، أبريل 2006، التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عُمان، دورية رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت، العدد: 311.
- حسن عليوى الخياط، 2000، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجى، منشورات جامعة قطر.

- حمدي أحمد الديب، 1997، المستوطنات الريفية في إقليم الباطنة، سلطنة عمان، دراسة في جغرافية العمران الريفي، دورية رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت، العدد: 207.
- خليفة عبد الله البرواني، وأحمد حمد الرواحى، 2004، التحديات السكانية في سلطنة عمان، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة 19–20 أبريل 2004.
- روبين بيدويل، 1994، عُمان في صفحات التاريخ، العدد السابع، ط 3، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عُمان.
- سالم محمد خميس الخضورى، 2004، التنمية والتحديث في المجتمع العُمانى المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- سعود سالم العنسى، 1994، السكان وإدارة الموارد ومقوماتها في عُمان، دار جريدة عُمان، سلطنة عُمان.
- سعود سيف الحبسي، 2005، التصحر في سلطنة عمان: أسبابه ونتائجه، ندوة البحث العلمي ودوره في مكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، 2–4 أبريل 2005، تحرير أحمد عبد السلام، الجزء الثاني، ص ص 641–651، سلطنة عمان.
- صالح علي الهذلول، أبريل 2003، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد: 109 (43–83)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- صالح علي الهذلول، ومحمد عبد الرحمن، 2000، التأثيرات المتبادلة بين النمو السكانى والتنمية الحضرية: استنتاجات وتوجهات لدول مجلس التعاون الخليجى، الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر العام الثانى عشر لمنظمة المدن العربية "الانفجار السكانى في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين" الكويت، 24–26 إبريل 2000، ص ص 363–382.
- صبرى محمد محمد حمد، 2006، سكان سلطنة عمان دراسة جغرافية، بحث مقدم إلى ندوة "سلطنة عمان الأرض والسكان والموارد" كلية التربية بصحار، وزارة التعليم العالى، سلطنة عمان، 4–5 فبراير.

- طه عبد العليم رضوان، 1998، سكان عُمان بين التقدير والتعداد في القرن العشرين، في: اتجاهات التطوير والتحديث في العلوم الإنسانية (دراسات نظرية وتطبيقية)، محاضرات الأسبوع الثقافي الأول لكلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عُمان.
- عبد الله حماده الطرزى، 2001، الخصائص الديموجرافية – الجغرافية والمشكلات السكانية في سلطنة عمان، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 101، ص ص: 163–204، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- عبد الله راشد سعيد الغساني، 2009، سكان محافظة مسقط: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- عبد الله عبد السلام أحمد ابو العينين، 2006، التغيرات السكانية ومشكلات النمو السكاني في سلطنة عمان، المجلة الجغرافية العربية، العدد 48، ص ص 287–330، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
- عيسى مصاروة، سبتمبر 2009، النافذة الديموجرافية في سلطنة عمان التأثيرات والتحديات، اللجنة الوطنية للسكان – المكتب الفنى، وزارة الاقتصاد الوطنى، سلطنة عمان.
- فايز محمد العيسوى، 2005، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- فتحي محمد أبو عيانة، 2002، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ----------، أكتوبر 1984، سكان سلطنة عُمان: دراسة ديموجرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 40، ص ص: 199–239، جامعة الكويت.
- لطفي عبد القادر دسوقي، ديسمبر 1994، إدارة البيئة البحرية في سلطنة عُمان، مجلة الإداري، معهد الإدارة، العدد: 59، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة الإعلام، 1998، عُمان 99/98، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2004، موارد المياه في سلطنة عمان: دليل إرشادى، ط2، مسقط، سلطنة عُمان.

- ----------، مايو 2000، الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع الإحيائي، مسودة الوثيقة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة التنمية، ديسمبر 1996، خطة التنمية الخمسية الخامسة (1996 – 2000)، مسقط، سلطنة عُمان.
- -------، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1993، النشرة التفصيلية لنتائج التعداد، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة الدفاع، الهيئة الوطنية للمساحة، 2008، خرائط إدارية مسقط، سلطنة عمان.
- وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر 2007، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار الخامس والثلاثون، مسقط، سلطنة عُمان.
- ----------، سبتمبر 2006، الأطلس الاجتماعى الاقتصادى، مسقط.
- ----------، 2005، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2003، نتائج التعداد على مستوى السلطنة، المجلد الأول، مسقط، سلطنة عُمان.
- ----------، 2005 أ، التجمعات السكانية بالسلطنة: حسب نتائج تعداد 2003، مسقط، سلطنة عُمان.
- ----------، أكتوبر 2004، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار الثاني والثلاثون، مسقط، سلطنة عُمان.
- ----------، إدارة التعداد، 2004، بيانات ومؤشرات مختارة من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1993– 2003، مسقط، سلطنة عُمان.
- ----------، مارس 2001، البيئة والتنمية البشرية، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة الإسكان، 1996، التقرير الوطني للمستوطنات البشرية في سلطنة عمان: المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، مسقط، سلطنة عُمان.
- وزارة الصحة، 2004، التقرير الصحي السنوي، دائرة المعلومات والإحصاء، المديرية العامة للتخطيط، مسقط، سلطنة عُمان.
- -------، 2003، التقرير الصحي السنوي، دائرة المعلومات والإحصاء، المديرية العامة للتخطيط، مسقط، سلطنة عُمان.
- وندل فيليبس، 2003، تاريخ عُمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الخامسة، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عُمان.

- ماهر الليثي، 2008، سياسات التنمية الحضرية والإسكان في سلطنة عُمان منظور قطري حول السياسة الاجتماعية والمدينة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك.
- ماهر الليثي، وجمال هنداوي، وسالم الخضوري، ورسول الجابري، وفاطمة العجمي، 2007، التوزيع السكاني والهجرة والتحضر في عُمان، وزارة الاقتصاد الوطنى، اللجنة الوطنية للسكان، المكتب الفني، مسقط.
- محمد أبو العلا محمد، 1985، موقع عُمان الجغرافي وعلاقتها المكانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمد أحمد الرويثى (محرر)، ومصطفي محمد خوجلى (مراجع)، 2003، سكان العالم العربي، الواقع والمستقبل: دراسة ديموجرافية، القسم الآسيوي، مكتبة العبيكان، الرياض.
- محمد رفعت المقداد، 2007، النمو السكاني وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 و2003م، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الثاني، ص ص 193–223، دمشق.
- محمد سيف الرحبى، 2006، حكايا المدن: كتابة أولية لسيرة عشر مدن عُمانية، وزارة الإعلام، مسقط، سلطنة عُمان.
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى، 1978، جغرافية السكان، الأنجلو المصرية، القاهرة.
- محمود أبو العُلا، 1988، جغرافية إقليم عُمان: سلطنة عمان ودولة الإمارات، مكتبة الفلاح، الكويت.
- مصطفي البغدادى، 2000، مراكز الاستقرار البشرى في منطقة الباطنة سلطنة عمان، مؤتمر التخطيط والتنمية الإقليمية في سلطنة عمان، 9 – 11 أكتوبر 2000، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس.
- مها الوهيبي، ديسمبر 2004، عيون السلطنة ثروة مائية في حياة العمانيين، الإنسان والبيئة العدد 55، ص ص 4–7، وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، مسقط، سلطنة عمان.

ثانياً : باللغة الانجليزية :

- Dickenson J., Gould B., Clarke C., Mather S., Prothero M., Siddle D., Smith C., and Thomas-Hope E., 1996. A Geography of the Third World, 2ed Edition, Routledge, London & New York.

- Fred Scholz, 1980, The Sultanate of Oman: A Geographical Introduction to the Country, Its People, Its Economy and /Its Modern Development, Part 1, Ernst Klett Printing, Stuttgart, West Germany.
- Ministry of Health, 2009, Annual Health Report, Department of Health Information & Statistics, Directorate General of Planning, Muscat, Sultanate of Oman.
- Ministry of National Economy, October 2009, Statistical Year Book, Thirty Six Issue, Muscat, Sultanate of Oman.
- Ministry of Water resources, 1998, Water Resources of the Sultanate of Oman: An Introductory Guide, Muscat, Sultanate of Oman.
- Omran AR., & Roudi F., 1993, The Middle East Population Puzzle, Population Bulletin, No., 48(1), pp: 1- 40.
- Rainer Cordes & Fred Scholz, 1980, Bedouins, wealth, and change: A Study of Rural Development in the United Arab Emirates and the Sultanate of Oman, The United Nations University, United Nations University Press, Tokyo, Japan.
- Salim M. Al-Hatrushi, 2008, Climate Variability over Oman and its Relationship to Global Warming, 31st International Geographical Congress (IGU) 'Building Together our Territories' Tunis, August 12-15, 2008, Tunisia.
- Townend, J., 1977, Oman, The Making of Modern State, Groom Helm, London.

ثالثاً : البرامج Softwar :

- ESRI, ArcMap, V. 9.2.
- Golden Softwar, MapViewer, V. 7.
- Spectrum Policy Models, V. 3.48, DemProj: A program to make population projections, Futures Institute, USA.

* * *